أسوات NEWS

أول جريدة ورقية ووطنية تصدر من قلب الصحراء المغربية

●المدير العام ومدير النشر : خالد دامي ● رئيسة التحرير: زينب عزيم

العدد: 156 • من 01 إلى 15 شتنبر 2026

aswatnews.ma

23 شتنبر..
اختبار السياسة
أمام التحولات الإجتماعية

النموذج المغربي في مواجهة الكوارث.. صمود يعزز قوة المملكة الناعمة

المغرب يعزز أسطوله الجوي بـ١٠ مروحيات «كاراكال» فرنسية متعددة المهام

مراجعة أممية شاملة لبعثات السلام تضع «المينورسو» أمام مرحلة جديدة في الصحراء

أصوات NEWS
contact.aswatnews@gmail
•العدد: 156 • من 01 إلى 15 شتنبر 2026

بوريطة: إفريقيا تحتاج لمزيد من الاستثمار في العوامل الكفيلة بإرساء السلام المستدام

أكد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، ناصر بوريطة، بلواندا، على ضرورة جعل الوقاية في صلب العمل الإفريقي في مجال السلم والأمن.

وشدد بوريطة، متحدثا خلال أشغال الدورة الاستثنائية الـ26 للمجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي، المخصصة لتعزيز آليات الوقاية من النزاعات وتسويتها في إفريقيا، على ضرورة "معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، من خلال جعل الترابط بين السلم والأمن والتنمية في صلب العمل الوقائي للقارة"، داعيا إلى مزيد من الاستثمار في العوامل الكفيلة بإرساء السلام على نحو مستدام.

وفي هذا الإطار، أبرز بوريطة أن المملكة المغربية تدعم بشكل كامل توجهات وأهداف هذه الدورة، وأوضح أن تنفيذ خطة عمل لواندا يقتضي تعزيز التنسيق بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، وأن يظل مبدأ موجها للعمل.

من جهة أخرى، أكد بوريطة أن المملكة المغربية تجدد، من خلال هذه القمة الاستثنائية، التزامها من خلال الترحيب بالطموح الذي تعكسه خطة عمل لواندا ومصفوفة تنفيذها، كما اعتبر أن آليات التمويل ينبغي أن تحترم الإجراءات والمساطر الميزانياتية للاتحاد الإفريقي.

لجنة حماية المعطيات تحدد ضوابط استخدام بيانات الناخبين في انتخابات 23 شتنبر

حددت اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي القواعد التي يتعين على الأحزاب الالتزام بها خلال مختلف مراحل انتخابات مجلس النواب، وفي مقدمتها منع استغلال الآراء السياسية للناخبين دون موافقتهم الصريحة، والإعلان عن المحتويات المنتجة باستخدام الذكاء الاصطناعي.

وأفادت اللجنة بأنها أحاطت الأحزاب السياسية بهذه الضوابط، استعدادا للانتخابات التشريعية المقرر تنظيمها في 23 شتنبر المقبل، استنادا إلى القانون رقم 08.09 والمبادئ المعتمدة في مجال حماية البيانات الشخصية.

وتمنع القواعد الأحزاب من استخدام الميول والآراء السياسية للأشخاص دون الحصول على رضاهم الصريح، باعتبارها معطيات حساسة تخضع لشروط قانونية خاصة، كما تحظر توجيه الرسائل الدعائية أو ممارسة الاستقراء المباشر دون موافقة مسبقة من المعنيين.

وألزمت اللجنة الأحزاب بإشعارها بأي عملية لمعالجة المعطيات الشخصية قبل الشروع فيها، مع تحديد الغاية التي ستستخدم من أجلها البيانات، وضبط مدة الاحتفاظ بها، وعدم إعادة توظيفها في أغراض أخرى.

وتشمل الضوابط أيضا إلزام الأحزاب والمرشحين بإخبار المواطنين عندما يكون المحتوى الانتخابي منشأ بواسطة تقنيات الذكاء الاصطناعي، تفاديا لتضليل الناخبين أو تقديم مواد مصطنعة باعتبارها صورا أو تسجيلات حقيقية.

واستندت اللجنة في هذا الجانب إلى مقتضيات القانون الجنائي والقانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب، في سياق تصاعد المخاوف من استخدام الصور والتسجيلات المركبة والمعلومات المضللة للتأثير في اتجاهات التصويت.

وشددت على ضرورة جمع المعطيات الشخصية بطريقة نزيهة وشفافة، وضمان حقوق أصحابها في الاطلاع والتصحيح والاعتراض، وفق المقتضيات المنصوص عليها في القانون.

وتمتد المسؤولية إلى الشركات أو الجهات التي تستعين بها الأحزاب لمعالجة البيانات أو إدارة الحملات الرقمية، إذ يتعين تنظيم هذه العمليات بعقود تحترم القانون، مع تحمل الأحزاب مسؤولية كيفية استخدام المعلومات.

كما أخضعت اللجنة نقل البيانات الشخصية، سواء إلى جهات داخلية أو خارجية، للشروط القانونية المعمول بها، داعية إلى التعاون معها وتحمل المسؤولية عن أي معالجة مخالفة.

ووضعت اللجنة الرقم المباشر 3020 رهن إشارة المواطنين والناخبين لطلب التوضيحات، أو متابعة القضايا والشكايات المرتبطة بحماية المعطيات الشخصية خلال مختلف مراحل العملية الانتخابية.

ارتفاع رقم المعاملات ميناء طنجة المتوسط إلى 2.47 مليار درهم خلال 2026

سجلت المنظومة المينائية لطنجة المتوسط مؤشرات أداء إيجابية خلال النصف الأول من سنة 2026، حيث بلغ إجمالي البضائع المعالجة 84 مليون طن بنهاية يونيو، محققة نموا سنويا بنسبة 6 في المائة، منها 45 مليون طن تمت معالجتها خلال الفصل الثاني وحده.

وعلى صعيد المعاملات، بلغ رقم المعاملات الإجمالي 2,47 مليار درهم بارتفاع قدره 8,6 في المائة مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق، بينما بلغت الإيرادات خلال الفصل الثاني 1,29 مليار درهم بنمو بلغ 11,2 في المائة.

وتشمل المنظومة التي تشرف عليها السلطة المينائية كلا من طنجة المتوسط 1 وميناء طنجة المتوسط للمسافرين والشاحنات وطنجة المتوسط 2، والتي تواصل توسيع قدراتها لمواكبة تنامي حركة التجارة والنقل البحري.

وفيما يتعلق بالربط البحري، شهد النصف الأول من 2026 دخول خدمات جديدة حيز التشغيل، عززت ارتباط الميناء بمناطق تجارية مختلفة، خصوصا في غرب إفريقيا وبحر البلطيق، بالتوازي مع إعادة تنظيم وتعديل عدد من الخطوط التي تربط طنجة المتوسط بموانئ منطقة البحر الأبيض المتوسط.

كما سجل الميناء استقبال سفينة «GNV Aurora» للمرة الأولى، وهي عبارة عن سفينة حديثة تعمل بالغاز الطبيعي المسال، في خطوة تعكس تنامي حضور السفن المزودة بتقنيات أكثر كفاءة في مجال النقل البحري.

وبالتوازي مع توسع النشاط، واصلت السلطة المينائية تعزيز جاهزيتها للتعامل مع الحالات الاستثنائية، من خلال تنظيم تمارين مشتركة تهدف إلى اختبار آليات الاستجابة للطوارئ وتحسين التنسيق بين مختلف الجهات المتدخلة.

أصوات NEWS
تصدر عن شركة:
MEDIA.P.P.I
الايداع القانوني 07ص 2016
●المدير العام ومدير النشر: خالد دامي
●رئيسة التحرير: زينب عزيم

القسم السياسي:
هند دامي - حياة المرنيسي-
نهيلة الدويبي
القسم الاجتماعي والاقتصادي:
فؤاد عبرود- مجيد دامي- فؤاد دامي
القسم السياسي:
بوطرفة بوثينة- عزيزة غلانة
القسم الثقافي: عزيزة المحفوظة-
بنازين العابدين
القسم التقني: جمال عبد الرحيم
-الدويبي أيمن- رضا عزيز

المراسلون: الرباط:سفيان المرابط- سهام فؤاد- مراكش:سهام الحارتي - عبد الله بيضود- أكادير:دينار محمد- طنجة:عبد الهادي حنتوت- زينب سمير: برشيد ايناس دامي- الدار البيضاء:- منى بروكسي: القنيطرة- ضحى حنتوت: الداخلة- سفيان الدامي: الرباط: دعاء الزاهير- اكادير: بشرى السباعي ورزازات- أندور خالد : اكادير
السكريتارية: جيهان أدمي الاعلانات الادارية والقضائية
الاخراج الفني: محمد أعبيبي
التواصل: contact.aswatnews@gmail

العنوان صندوق البريد:
2333 حي مولاي الرشيد شارع خالد ابن الوليد مطران الصحراء العيون حي المسيرة 2 حي الأمل عمارة رقم 8 الشقة رقم 1
الواتساب: 0666137692
الهاتف/الفاكس: 0528982032
السحب مطبعة النجاح:
طبع من هذا العدد: 5000 نسخة

رئيس الحكومة الإسبانية ينفي تورط المغرب في أزمة سبتة ويتهم حسابات على شبكات التواصل

استبعد رئيس الحكومة الإسبانية، بيدرو سانشيز، بشكل قاطع وجود أي مسؤولية أو مشاركة للسلطات المغربية، بأي شكل من الأشكال، في موجة التدفق المفاجئ للمهاجرين الذين وصلوا إلى مدينة سبتة قبل نحو شهر، مؤكدا أن أجهزة الاستخبارات التي تتعاون معها مدريد لم ترصد أي دليل يشير إلى تورط السلطات المغربية في الأحداث.

وقال سانشيز، في تصريحات أدلى بها الاثنين لإذاعة «كادينا سير» الإسبانية، إن أيا من أجهزة الاستخبارات التي تتعاون معها الحكومة الإسبانية «لم يظهر أدنى شك» بشأن مشاركة السلطات المغربية، بأي طريقة كانت، في موجة الهجرة التي شهدتها سبتة.

وأوضح رئيس الحكومة الإسبانية أن مدريد لا تزال تحقق في أسباب التدفق المفاجئ للمهاجرين، مشيرا في الوقت نفسه إلى انتشار ما وصفها بـ«المعلومات الكاذبة» التي جرى تداولها وتضخيمها عبر شبكات التواصل الاجتماعي، واتهم « اليمين المتطرف» باستغلال القضية.

وقال سانشيز إن التحقيقات الإسبانية لا تزال متواصلة بشأن ما حدث، مضيفا أن المعطيات المتوفرة لدى السلطات حتى الآن تشير إلى أن قرارا صادرا عن المحكمة العليا الإسبانية في 8 يوليوز الماضي جرى تحريف مضمونه، قبل أن تنتشر معلومات مرتبطة به عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وسط شائعات ومعلومات مضللة، فضلا عن تدخل شبكات إجرامية تنشط في الاتجار بالبشر.

وأشار رئيس الحكومة الإسبانية إلى أن بعض المعلومات التي انتشرت آنذاك كانت تزعم أن المهاجر الذي يدخل إلى سبتة عن طريق السباحة لا يمكن إعادته إلى المغرب، مؤكدا أن هذه المعلومة «خاطئة».

وتأتي تصريحات رئيس الحكومة الإسبانية بعد أسابيع من الجدل بشأن خلفيات موجة الهجرة المفاجئة التي شهدتها سبتة، والتي أثارت تساؤلات سياسية وإعلامية في إسبانيا حول أسبابها، وما إذا كانت مرتبطة بعوامل أمنية أو سياسية أو بتحركات منسقة عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

وزارة الداخلية تعلن موعد فتح باب الترشيحات لانتخابات مجلس النواب

أفاد بلاغ لوزير الداخلية، بأن الفترة المخصصة لإيداع التصريحات بالترشيح برسم انتخاب أعضاء مجلس النواب ستبتدئ في الساعة الثامنة صباحا من يوم الاثنين 31 غشت الجاري وتنتهي في الساعة الثانية عشرة من زوال يوم الأربعاء 9 شتنبر 2026.

وجاء في البلاغ أن وزير الداخلية يخبر الراغبين في الترشح للانتخابات المقرر إجراؤها يوم الأربعاء 23 شتنبر 2026 أنه "يتم إيداع التصريحات بالترشيح عبر مرحلتين اثنتين، حيث يجب في المرحلة الأولى إيداع التصريح بالترشيح عبر المنصة الإلكترونية المخصصة لهذا الغرض، وفي المرحلة الثانية، إيداع أصل ملف الترشيح مباشرة لدى السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح".

وأوضح البلاغ أنه "لإيداع التصريح بالترشيح عبر المنصة الإلكترونية، يتعين على وكيلة أو وكيل كل لائحة ترشيح أن يلج إلى الموقع الإلكتروني elections.ma، وأن يباشر ملء النسخة الإلكترونية للتصريح بالترشيح ووضع الوثائق المرفقة المطلوبة عبر الخانة المعنونة بـ"التصريح بالترشيح"، علما أن المنصة المذكورة ستفتح ابتداء من الساعة الثامنة صباحا من يوم الاثنين 31 غشت 2026 وتغلق في الساعة الثانية عشرة من زوال يوم الثلاثاء 8 شتنبر 2026".

تراجع محدود في رقم معاملات الفوسفاط خلال النصف الأول من 2026

سجلت مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط تراجعا محدودا في رقم معاملاتها خلال النصف الأول من سنة 2026، إذ بلغ 48.372 مليون درهم، مقابل 52.166 مليون درهم خلال الفترة نفسها من سنة 2025.

وأوضحت المجموعة أن هذا التطور يعكس متانة نموذجها المندمج ومرونة منصتها الصناعية، رغم استمرار التوترات التي تطبع الأسواق العالمية، خاصة بفعل الاضطرابات الجيوسياسية واللوجستية المؤثرة على تدفقات المواد الأولية.

وخلال الفصل الثاني من السنة الجارية، بلغ رقم معاملات المجموعة 28.280 مليون درهم، مقابل 30.572 مليون درهم خلال الفترة ذاتها من العام الماضي.

وأمام تطورات السوق، قامت المجموعة بشكل استباقي بتكييف إمداداتها من المدخلات ومزيج منتجاتها ومستويات إنتاجها، بما يتيح الاستجابة لاحتياجات الزبناء والحفاظ على مرونة عملياتها الصناعية.

وبخصوص النفقات الاستثمارية، بلغت خلال الفصل الثاني من 2026 نحو 5.924 مليون درهم، مسجلة انخفاضا بنسبة 36 في المائة مقارنة بـ9.228 مليون درهم خلال الفترة نفسها من 2025.

أما خلال النصف الأول من السنة، فقد وصلت النفقات الاستثمارية إلى 16.067 مليون درهم، مقابل 15.162 مليون درهم في الفترة ذاتها من السنة الماضية، بزيادة طفيفة قدرها 6 في المائة.

وترتبط هذه الزيادة أساسا بتركيز دفعات خلال الفصل الأول لفائدة مشاريع استراتيجية تخص البنيات التحتية الصناعية والمائية، إلى جانب مشاريع الطاقات المتجددة.

بنك المغرب: ارتفاع الكتلة النقدية بنسبة 11,2 في المائة خلال يوليوز 2026

أفاد بنك المغرب بأن الكتلة النقدية (مجمع م 3) بلغت 2.195 مليار درهم في يوليوز 2026، مسجلة ارتفاعا سنويا بنسبة 11,2 في المائة، مقابل 11,7 في المائة خلال الشهر السابق.

وأوضح بنك المغرب، في نشرته الأخيرة المتعلقة بالإحصائيات النقدية، أن هذا التطور يعكس تسارع نمو القروض البنكية الموجهة إلى القطاع غير المالي، من 9,8 بالمائة إلى 10,1 في المائة، والديون الصافية لمؤسسات الإيداع على الإدارة المركزية، من 2,6 بالمائة إلى 5,7 في المائة، والأصول الاحتياطية الرسمية، التي ارتفعت وتيرة نموها إلى 22,7 في المائة بعد 22,2 في المائة.

وأضاف المصدر ذاته أن الأصول الاحتياطية الرسمية ارتفعت بنسبة 22,7 في المائة لتبلغ 497,98 مليون درهم.

ويعكس تباطؤ وتيرة النمو السنوي لمجمع (م 3) أساسا تباطؤ نمو النقد الائتماني خارج أرصدة البنوك من 18,4 بالمائة إلى 18 في المائة، وحيازات الفاعلين الاقتصاديين من سندات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة النقدية من 41,1 بالمائة إلى 20,3 في المائة.

كما يعزى هذا التطور إلى شبه استقرار نمو الودائع تحت الطلب لدى البنوك عند 11,2 في المائة، وتسارع نمو حسابات الادخار من 4,4 بالمائة إلى 4,6 في المائة، وتراجع وتيرة انخفاض الحسابات لأجل من 5,5 بالمائة إلى 2,2 في المائة.

contact.aswatnews@gmail
•العدد: 156 • من 01 إلى 15 شتنبر 2026
أصوات NEWS

النموذج المغربي في مواجهة الكوارث..

يمنح تقرير حديث لمجموعة البنك الدولي التجربة المغربية في تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية بعدًا دوليًا جديدًا، بعدما أبرز ما راكمته المملكة من مؤسسات وآليات وبرامج تستهدف حماية الأرواح والممتلكات والبنيات التحتية، وتعزيز قدرة المجتمعات على مواجهة الصدمات المناخية والطبيعية.

ويعكس هذا المسار توجهًا استراتيجيًا ترسخ خلال السنوات الأخيرة تحت قيادة الملك محمد السادس، جعل من الاستباق والوقاية وتعزيز جاهزية مؤسسات الدولة عناصر أساسية في تدبير الأزمات وحماية المواطنين والمكتسبات التنموية للمملكة.

ويكشف التقييم الدولي عن تحول لافت في المقاربة المغربية، انتقلت بموجبه إدارة المخاطر من منطق التدخل بعد وقوع الكارثة إلى اعتماد الاستشراف والتحصين المسبق، بما يجعل من الصمود عنصرًا أساسيًا في السياسات العمومية وفي حماية المسار التنموي للمملكة.

ويأتي تقرير البنك الدولي الصادر في غشت 2026 تحت عنوان «المغرب يقود الطريق في حماية الأفراد والمجتمعات من الكوارث»، ليقدم إشادة دولية بالتجربة المغربية، وبالقدرة المؤسساتية للمملكة على بناء منظومة متكاملة لإدارة المخاطر والكوارث الطبيعية، في سياق إقليمي ودولي تتزايد فيه تداعيات التغيرات المناخية وشدة الظواهر الطبيعية.

ولا يقتصر مضمون التقرير على إبراز القدرات التقنية واللوجستية التي طورها المغرب، بل يعكس مسارًا طويلًا من بناء المؤسسات وتطوير أدوات التمويل وتعزيز آليات الإنذار المبكر ورفع جاهزية البنيات التحتية والمجتمعات المحلية.

وقد أظهرت التجارب المتتالية التي عاشتها المملكة أن إدارة الكوارث لم تعد مجرد استجابة ظرفية لحدث طارئ، وإنما أصبحت جزءًا من تصور أشمل للأمن الاقتصادي والاجتماعي وحماية المكتسبات التنموية.

ويبرز هذا التحول بشكل خاص من خلال قدرة الدولة على استخلاص الدروس المؤسساتية من الأزمات الكبرى، وفي مقدمتها زلزال الحوز، والفيضانات التي مست عددًا من المناطق، إلى جانب مختلف الأزمات التي اختبرت جاهزية المؤسسات وقدرتها على تعبئة الموارد البشرية والمالية واللوجستية.

وشكلت هذه المحطات، رغم كلفتها الإنسانية والاقتصادية، مناسبات لتطوير آليات الاستجابة وتعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين، والانتقال تدريجيًا نحو بناء منظومة أكثر استباقية قادرة على توقع المخاطر والحد من آثارها قبل وقوعها.

ومن هذه الزاوية، فإن الرؤية التي أرساها الملك محمد السادس في مجال تدبير الأزمات والكوارث تندرج ضمن تصور أوسع يجعل حماية الإنسان وتعزيز صمود الدولة والمجتمع جزءًا من مسار التنمية المستدامة.

فالوقاية من الكوارث لم تعد مجرد ملف تقني أو لوجستي، بل أصبحت مرتبطة بالتخطيط العمراني، والاستثمار العمومي، وحماية البنيات التحتية، واستمرارية الخدمات، وتأمين النشاط الاقتصادي، إلى جانب توفير شبكات أمان اجتماعية ومالية للفئات المتضررة.

ويكتسب هذا التحول أهمية خاصة في ظل ارتفاع وتيرة الظواهر المناخية القصوى عالميًا، وما تفرضه من ضغوط متزايدة على الدول والمجتمعات والاقتصادات.

وبالنسبة إلى المغرب، فإن تنوع المخاطر الطبيعية، من الزلازل والفيضانات إلى الجفاف وموجات الحرارة والظواهر الجوية القوية، يجعل بناء منظومة متقدمة لإدارة المخاطر ضرورة مرتبطة مباشرة بالأمن الاقتصادي والاجتماعي.

كما أن حماية البنيات التحتية من الصدمات لا تعني فقط تقليص الخسائر المادية، وإنما حماية استمرارية النشاط الاقتصادي والإنتاجي، والحفاظ على الوظائف وسلاسل التوريد والخدمات الأساسية.

ومن ثم، فإن الاستثمار في الصمود يتحول إلى استثمار في النمو ذاته، لأنه يقلص الزمن اللازم للتعافي بعد الكوارث ويحد من تكلفة إعادة البناء.

تحصين المجتمع والاقتصاد

يشكل الاستثمار في حماية السكان والمجتمعات المحلية أحد أبرز عناصر المقاربة المغربية في تدبير مخاطر الكوارث، إذ لا تقتصر الجهود على حماية المدن والمراكز الاقتصادية الكبرى، وإنما تمتد إلى المناطق القروية والمجالات الهشة والأكثر تعرضا للمخاطر الطبيعية.

وفي هذا السياق، ساهم تمويل وتنفيذ أكثر من 300 مشروع مرن بميزانية تفوق 408 ملايين دولار، في تعزيز قدرة عدد من المجالات الترابية على مواجهة المخاطر وتقليص حجم الأضرار المحتملة.

وتتوزع أهمية هذه المشاريع بين تقوية البنيات التحتية، ورفع مستوى جاهزيتها، وتعزيز قدرتها على الصمود أمام الظواهر الطبيعية، بما يسمح بحماية السكان وضمان استمرارية الخدمات الأساسية.

وتتجاوز هذه المشاريع بعدها التقني، لأنها ترتبط مباشرة بالاقتصاد المحلي والوطني.

فالكارثة الطبيعية لا تتوقف آثارها عند الأضرار التي تلحق بالمنازل والطرق والمنشآت، وإنما يمكن أن تؤدي إلى تعطيل سلاسل الإنتاج والنقل والتجارة والخدمات، وهو ما يرفع الكلفة الإجمالية للأزمة.

ولهذا، فإن بناء بنية تحتية قادرة على الصمود يشكل آلية لحماية النمو الاقتصادي، من خلال تقليص فترات التوقف وتمكين المناطق المتضررة من استعادة نشاطها في أسرع وقت ممكن.

وتشير المعطيات الواردة في التقييم الدولي إلى استفادة نحو 36 مليون شخص من هذه الدينامية، مع إيلاء اهتمام خاص لإدماج مقاربة النوع وحماية النساء والفئات الأكثر هشاشة.

ويعكس هذا المعطى تطورًا في مفهوم إدارة الكوارث بالمغرب، حيث أصبحت حماية الإنسان في صلب المنظومة، إلى جانب حماية المنشآت والممتلكات.

كما أن الخبرة الميدانية التي راكمتها مؤسسات الدولة خلال الأزمات الكبرى ساهمت في تطوير قدرة أكبر على التدخل السريع وتعبئة الوسائل اللازمة في المناطق المتضررة.

وقد برز ذلك خلال عدد من الأزمات الطبيعية، حيث لعبت مختلف الأجهزة والمؤسسات الوطنية أدوارًا متكاملة في عمليات الإنقاذ والإغاثة وتقديم المساعدات وإعادة فتح الطرق والمسالك وتأمين المناطق المتضررة.

وتشكل القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والسلطات الترابية وغيرها من المتدخلين جزءًا من هذه المنظومة الميدانية، التي تعتمد على سرعة التحرك والتنسيق بين مختلف المؤسسات.

وتكتسب هذه القدرة أهمية مضاعفة عندما يتعلق الأمر بالمناطق الجبلية أو القروية التي قد تتسبب فيها الكوارث في عزل السكان وقطع الطرق وتعطيل الخدمات.

صمود يعزز قوة المملكة الناعمة

ومن هنا، فإن الصمود المجتمعي لا يرتبط فقط بوجود منشآت قوية، وإنما كذلك بوجود مؤسسات قادرة على الوصول إلى السكان وتقديم الاستجابة في الوقت المناسب.

ويصب هذا التوجه في حماية الاستقرار السوسيو-اقتصادي، لأن قدرة الدولة على ضمان استمرار الخدمات الأساسية والنشاط الاقتصادي بعد وقوع الكارثة تمثل عنصرًا أساسيًا في الحفاظ على التماسك الاجتماعي.

كما أن تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة المخاطر يحد من الآثار طويلة الأمد للكوارث، ويقلص احتمالات تحول الأزمة المؤقتة إلى أزمة اقتصادية واجتماعية ممتدة.

وفي هذا الإطار، تبرز أهمية الجمع بين الوقاية والاستجابة وإعادة الإعمار، ضمن منظومة متكاملة بدل التعامل مع كل مرحلة بشكل منفصل.

وتشكل هذه المقاربة إحدى نقاط القوة في التجربة المغربية، لأنها تنظر إلى الكارثة باعتبارها سلسلة متكاملة تبدأ بتقييم المخاطر ولا تنتهي إلا باستعادة النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

التمويل يصنع الصمود

يمثل التمويل أحد المكونات الرئيسية لمنظومة تدبير مخاطر الكوارث، بالنظر إلى أن الكوارث الطبيعية لا تنتج خسائر بشرية ومادية فقط، وإنما تفرض أيضا ضغوطا كبيرة على المالية العمومية.

ومن هذا المنطلق، طور المغرب منظومة تجمع بين التأمين وآليات التضامن والتدخل العمومي، بهدف توسيع نطاق الحماية المالية وتقاسم مخاطر الكوارث بين مختلف الأطراف.

ويكتسي هذا النظام أهمية خاصة لأنه يخفف من العبء المباشر عن ميزانية الدولة، ويتيح تعبئة موارد مالية عند الحاجة، سواء لفائدة الأسر أو المقاولات أو لإعادة تأهيل البنيات والمنشآت

> الخبرة الميدانية التي راكمتها مؤسسات الدولة خلال الأزمات الكبرى ساهمت في تطوير قدرة أكبر على التدخل السريع وتعبئة الوسائل اللازمة في المناطق المتضررة

المتضررة.

وتشير المعطيات إلى أن نظام التأمين المزدوج استهدف حماية زهاء 20 مليون شخص بحلول سنة 2025، في إطار توجه يرمي إلى توسيع قاعدة الحماية المالية وتعزيز قدرة المواطنين على مواجهة الخسائر الناجمة عن الكوارث.

ويشكل التأمين هنا أداة أساسية لنقل المخاطر، إذ يسمح بتوفير تعويضات تساعد الأسر والمقاولات على استعادة نشاطها، بدل أن تتحمل الدولة وحدها التكلفة المالية للأضرار.

ويتكامل ذلك مع آليات تضامنية قادرة على التدخل عندما تتجاوز الكارثة نطاق المخاطر التي يمكن أن تغطيها أنظمة التأمين التقليدية.

وقد أظهرت تجربة زلزال الحوز أهمية هذه الآليات في تعبئة الموارد وتوجيهها نحو المناطق المتضررة، حيث تمكن صندوق التضامن من تعبئة نحو 133 مليون دولار وصرف 300 مليون دولار عقب الزلزال.

وتبرز أهمية هذه التجربة في سرعة تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو المناطق المتضررة، لأن عامل الزمن يمثل عنصرًا حاسمًا في مرحلة ما بعد الكارثة.

فكلما تأخرت عمليات التدخل وإعادة تأهيل البنيات، ارتفعت التكلفة الاقتصادية والاجتماعية، وطالت فترة توقف النشاط.

وتصبح آليات التمويل الاستباقي بذلك جزءًا من منظومة الوقاية، وليس مجرد وسيلة لمعالجة الخسائر بعد وقوعها.

وتزداد أهمية هذه الآليات عند النظر إلى الكلفة الاقتصادية للتغيرات المناخية، إذ تقدر الخسائر السنوية المرتبطة بهذه المخاطر بأكثر من 0.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تصل الخسائر الناجمة عن الفيضانات وحدها إلى نحو 450 مليون دولار.

وتكشف هذه الأرقام أن الاستثمار في الوقاية والتمويل الاستباقي يمكن أن يوفر على الاقتصاد الوطني تكاليف أكبر في المستقبل.

كما أن وجود منظومة مالية وتأمينية قادرة على امتصاص الصدمات يبعث برسالة مهمة إلى المستثمرين، مفادها أن المخاطر الطبيعية أصبحت جزءًا من حسابات الدولة والمؤسسات المالية، وأن هناك أدوات للتعامل معها.

وتشكل هذه النقطة عاملا مهمًا في تقييم البيئة الاستثمارية، خصوصًا بالنسبة إلى الاستثمارات طويلة الأجل التي تتطلب درجة عالية من الاستقرار.

فالمستثمر لا ينظر فقط إلى مستوى الضرائب أو حجم السوق أو البنية التحتية، وإنما يأخذ أيضا في الاعتبار قدرة الدولة على حماية المشاريع واستمرارية النشاط في حالات الطوارئ.

ومن ثم، فإن منظومة التأمين والتمويل الخاصة بالكوارث يمكن أن تتحول إلى عنصر إضافي في تعزيز جاذبية المغرب للاستثمار.

كما تساعد هذه المنظومة على حماية المقاولات الصغيرة والمتوسطة التي تكون غالبًا الأكثر تعرضا لتداعيات الأزمات، بالنظر إلى محدودية مواردها وقدرتها على تحمل الخسائر المفاجئة.

وتتجلى أهمية ذلك بشكل خاص في قطاعات مثل الفلاحة والبناء والخدمات، التي تتأثر بشكل مباشر بالظواهر المناخية والكوارث الطبيعية.

وبذلك، يتحول التمويل الاستباقي من أداة مالية إلى مكون أساسي من مكونات الصمود الاقتصادي.

حكامة تتطلع للمستقبل

لا تكتمل منظومة الصمود دون وجود حكامة مؤسساتية قادرة على تحويل الخطط والاستراتيجيات إلى إجراءات عملية ومستدامة.

وفي هذا السياق، يبرز إحداث المديرية الدائمة لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية كإحدى المحطات المهمة في مسار مأسسة إدارة المخاطر بالمغرب.

وتعكس هذه البنية توجهًا نحو الانتقال من التدبير الظرفي للأزمات إلى بناء إدارة متخصصة ودائمة، تتولى التنسيق والتخطيط والاستعداد لمختلف أنواع الكوارث.

وتضم هذه المنظومة 89 إطارًا من الكفاءات المتخصصة، بما يعزز القدرة المؤسساتية على معالجة المخاطر وفق مقاربة متعددة القطاعات.

وتكتسب هذه البنية أهمية خاصة بالنظر إلى تعدد الجهات المتدخلة في إدارة الكوارث، إذ لا يمكن لأي مؤسسة بمفردها أن تتولى جميع مراحل الوقاية والاستجابة والتعافي.

ويحتاج الأمر إلى تنسيق بين القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والسلطات الترابية والأجهزة الأمنية والقوات المسلحة ومختلف الفاعلين المحليين.

ومن شأن وجود إطار مؤسساتي دائم أن يسهم في ضمان استمرارية العمل حتى خارج فترات الأزمات، عبر إجراء الدراسات وتقييم المخاطر وتحديث خطط الطوارئ وتعزيز قدرات التدخل.

ويتقاطع ذلك مع الاستراتيجية الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية للفترة الممتدة بين 2020 و2030، التي توفر إطارًا عامًا لتطوير آليات الوقاية وتعزيز الصمود.

وتكمن أهمية هذه الاستراتيجية في إدماج المخاطر الطبيعية ضمن التخطيط التنموي، بما يعني أن تقييم المخاطر ينبغي أن يصبح عنصرًا أساسيًا عند تصميم المشاريع والبنيات التحتية والمخططات العمرانية.

فالمشروع الذي يأخذ في الاعتبار المخاطر المحتملة منذ مرحلة التصميم يكون أكثر قدرة على الصمود وأقل تكلفة عند وقوع الكارثة.

ومن هنا، فإن إعادة بناء المنشآت المتضررة لا ينبغي أن تعني فقط إعادتها إلى وضعها السابق، وإنما تحسين قدرتها على مواجهة المخاطر المستقبلية.

ويشكل هذا المفهوم، المعروف بإعادة الإعمار المرن، أحد الاتجاهات الحديثة في إدارة الكوارث، لأنه يحول عملية إعادة البناء إلى فرصة لتحسين البنية التحتية وليس فقط استعادة الوضع السابق.

وفي الجانب المرتبط بالإنذار المبكر، يتجه المغرب إلى توسيع وتطوير أنظمة رصد الفيضانات، بما يسمح بإيصال التحذيرات إلى السكان والسلطات في المناطق الأكثر عرضة للخطر.

وتمنح هذه الأنظمة السلطات وقتًا إضافيًا لاتخاذ التدابير الوقائية، كما تمكن السكان من الاستعداد واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الأرواح والممتلكات.

وتشكل أنظمة الإنذار المبكر إحدى أهم أدوات الانتقال من إدارة الكوارث إلى إدارة المخاطر، لأنها تركز على تقليص احتمالات الخسائر قبل وقوع الحدث.

ويوازي ذلك توجه نحو تعزيز اللامركزية في تدبير الطوارئ عبر منصات جهوية لإدارة الكوارث، بما يمنح الجهات قدرة أكبر على الرصد والتدخل والاستجابة وفق خصوصيات كل منطقة.

وتكتسي هذه المقاربة أهمية كبيرة، لأن المخاطر الطبيعية ليست متشابهة في مختلف أنحاء المملكة، وبالتالي فإن الاستجابة الفعالة تحتاج إلى الجمع بين التخطيط الوطني والتنفيذ الجهوي والمحلي.

كما أن تقوية القدرات المحلية تساهم في تقليص الزمن بين رصد الخطر والوصول إلى السكان المتضررين.

ولا تتوقف أهمية هذا المسار عند المستوى الداخلي، بل يفتح أمام المغرب آفاقا أوسع على المستوى الإقليمي والقاري.

فالمملكة، بحكم موقعها الجغرافي وصلاتها الاقتصادية والدبلوماسية المتنامية مع إفريقيا، تملك فرصة لتوظيف خبرتها في مجال الصمود ضمن التعاون جنوب-جنوب.

وتواجه العديد من الدول الإفريقية تحديات متزايدة مرتبطة بالفيضانات والجفاف والتصحر وارتفاع درجات الحرارة، ما يجعل تبادل الخبرات في مجالات الإنذار المبكر والتمويل والتخطيط العمراني والاستجابة للطوارئ ذا أهمية متنامية.

ومن شأن التجربة المغربية أن تشكل أرضية لشراكات جديدة في هذا المجال، سواء من خلال التكوين أو تبادل الخبرات أو تطوير المشاريع المشتركة.

كما أن الاعتراف الدولي بكفاءة المغرب في تدبير مخاطر الكوارث يعزز حضوره في النقاشات العالمية المتعلقة بالمناخ والتنمية المستدامة.

وهنا يبرز البعد الدبلوماسي للتجربة، إذ يمكن للخبرة الوطنية في بناء الصمود أن تتحول إلى إحدى أدوات القوة الناعمة للمملكة.

فالدول التي تستطيع تطوير حلول عملية لحماية مواطنيها وبنياتها التحتية واقتصادها من المخاطر الطبيعية تصبح أكثر قدرة على نقل هذه الخبرة إلى شركائها.

وبالنسبة إلى المغرب، فإن هذا المسار ينسجم مع توجهه نحو تعزيز موقعه كحلقة وصل بين أوروبا وإفريقيا، وتوسيع مجالات التعاون القائم على تبادل الخبرات والممارسات الناجحة.

كما يمنح هذا التموقع المملكة رصيدًا إضافيًا في المحافل الدولية التي تناقش قضايا المناخ وتمويل التنمية وإدارة المخاطر.

وفي المحصلة، يكشف تقرير البنك الدولي عن تحول عميق في الطريقة التي يتعامل بها المغرب مع الكوارث الطبيعية.

فالمسألة لم تعد مرتبطة فقط بسرعة التدخل عند وقوع الأزمة، وإنما أصبحت جزءًا من رؤية أشمل تقوم على الاستشراف والوقاية والتمويل والتأمين والتخطيط العمراني والإنذار المبكر وتعزيز صمود البنيات التحتية.

ويبرز في هذا المسار الدور الاستراتيجي للقيادة الملكية في ترسيخ ثقافة الاستباق والاستعداد للأزمات، وتحويل التجارب الصعبة إلى فرص لتطوير المؤسسات والآليات العمومية.

كما أن الأرقام المرتبطة بالمشاريع والاستثمارات والتغطية التأمينية والتمويلات تؤكد أن الصمود أصبح مجالا للاستثمار طويل الأمد وليس مجرد تكلفة مرتبطة بالكوارث.

وإذا كانت الزلازل والفيضانات والظواهر المناخية القوية تمثل تحديات متزايدة، فإن قدرة الدولة على توقعها والاستعداد لها والحد من آثارها أصبحت جزءًا من قوة الاقتصاد واستقرار المجتمع.

ومن هنا، فإن التجربة المغربية تكتسب قيمة تتجاوز حدودها الوطنية، لأنها تقدم نموذجًا يقوم على ربط إدارة المخاطر بالتنمية وحماية الإنسان بالاستقرار الاقتصادي.

كما تفتح أمام المملكة فرصة لتحويل خبرتها المؤسساتية والميدانية إلى رصيد جديد في علاقاتها الإفريقية والمتوسطية، بما يعزز حضورها كفاعل إقليمي قادر على تقديم حلول عملية في مواجهة التحديات المناخية.

وبذلك، يتحول الصمود من مجرد استجابة للكوارث إلى عنصر من عناصر القوة الوطنية، ومن أداة لحماية الأرواح والممتلكات إلى رافعة لحماية الاستثمار والنمو والاستقرار.

> تشير المعطيات الواردة في التقييم الدولي إلى استفادة نحو 36 مليون شخص من هذه الدينامية، مع إيلاء اهتمام خاص لإدماج مقاربة النوع وحماية النساء والفئات الأكثر هشاشة

إن الرهان المقبل بالنسبة إلى المغرب يتمثل في مواصلة هذا المسار، وتوسيع نطاق الإنذار المبكر، وتعزيز مرونة البنيات التحتية، وتطوير آليات التمويل الاستباقي، وتقوية الحكامة الجهوية، حتى تصبح الوقاية جزءًا ثابتًا من التخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

وعلى هذا الأساس، فإن الإشادة الدولية بالتجربة المغربية لا تمثل فقط اعترافا بما تحقق، وإنما تشكل أيضا حافزًا لمواصلة بناء نموذج أكثر قدرة على مواجهة المخاطر المستقبلية.

ففي عالم تتزايد فيه تداعيات التغيرات المناخية، لم تعد قوة الدول تقاس فقط بحجم اقتصاداتها أو قدراتها المالية، وإنما كذلك بقدرتها على حماية مجتمعاتها والحفاظ على استمرارية اقتصاداتها عندما تضرب الأزمات.

ومن هذه الزاوية، يرسخ المغرب تدريجيًا موقعه ضمن الدول التي اختارت الانتقال من منطق انتظار الكارثة إلى منطق الاستعداد لها، ومن إدارة الخسائر إلى بناء القدرة على الصمود

أصوات NEWS
contact.aswatnews@gmail
•العدد: 156 • من 01 إلى 15 شتنبر 2026

انتخابات 23 شتنبر.. «البام» و«الأحرار» يشعلان حرب الاستقطابات قبل موعد الاقتراع

يشهد المشهد السياسي والانتخابي المغربي، مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية المقررة في 23 شتنبر المقبل، تصاعداً لافتاً في حدة التنافس بين حزبي الأصالة والمعاصرة والتجمع الوطني للأحرار، بعدما انتقل الخلاف بين الطرفين من مجرد تنافس سياسي إلى مواجهة مفتوحة حول استقطاب المنتخبين والمرشحين والقيادات المحلية.

وتكتسي هذه المواجهة أهمية خاصة بالنظر إلى أن الحزبين شكلا، إلى جانب حزب الاستقلال، الأغلبية الحكومية التي قادت البلاد خلال الولاية المنتهية، قبل أن يتحول التحالف الحكومي إلى تنافس انتخابي مبكر، عنوانه الأبرز انتقال عدد من الوجوه والمنتخبين من حزب إلى آخر، وما رافق ذلك من اتهامات متبادلة بشأن أساليب الاستقطاب و«الترحال السياسي».

حرب الاستقطابات

وكان المكتب السياسي لحزب التجمع الوطني للأحرار قد عبر، في بلاغ صدر الثلاثاء، عن «قلق شديد» إزاء ما قال إنها عمليات استمالة وضغوط طالت برلمانيين ومنتخبين وقيادات ترابية للحزب، معتبراً أن هذه الممارسات تجاوزت حدود التنافس السياسي الطبيعي، خاصة مع استقطاب أسماء سبق أن أعلن الحزب ترشيحها للاستحقاقات المقبلة.

في المقابل، رد حزب الأصالة والمعاصرة بالتأكيد على أن الانتقال الحزبي حق مكفول، ودافع عن التحاقات عدد من الأسماء بصفوفه، في وقت تصاعد فيه السجال بين الطرفين عبر البلاغات والتصريحات الإعلامية، لتتحول «حرب الاستقطابات» إلى واحدة من أبرز عناوين المشهد السياسي المغربي قبل أسابيع قليلة من الاقتراع.

وتعزز هذا المسار بشكل لافت بعد التحاق فوزي لقجع بحزب الأصالة والمعاصرة، في خطوة اعتُبرت من أبرز التحولات السياسية التي سبقت انتخابات 23 شتنبر، وأثارت نقاشاً واسعاً حول موازين القوى والسباق نحو صدارة الاستحقاقات.

سباق ثنائي؟

ومع تصاعد المواجهة، تركز الاهتمام الإعلامي والشعبي بشكل متزايد على «البام» و«الأحرار»، إلى درجة بات معها التنافس بين الحزبين يطغى على النقاش المتعلق بالبرامج الانتخابية وبقية الأحزاب.

ويطرح هذا الوضع سؤالاً أوسع حول ما إذا كانت انتخابات 23 شتنبر تتجه، للمرة الأولى بهذا الوضوح، نحو منافسة ثنائية على المرتبة الأولى، أم أن الاستقطاب الحالي لا يعكس بالضرورة موازين القوى الحقيقية التي ستفرزها صناديق الاقتراع.

ويثير هذا التركيز، في المقابل، قلق عدد من الأحزاب التي راكمت حضوراً تاريخياً في الحياة السياسية والحكومية، وعلى رأسها الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، والعدالة والتنمية، والتقدم والاشتراكية، التي تخشى أن يؤدي الاستقطاب المتزايد بين «البام» و«الأحرار» إلى دفعها نحو هامش الاهتمام الإعلامي والسياسي، في وقت يفترض أن تظل فيه الانتخابات مفتوحة أمام تعدد الخيارات والبرامج.

وفي هذا السياق، دخل الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، عبد الإله بنكيران، على خط النقاش بشأن التحولات التي أعقبت التحاق لقجع بـ«البام»، في وقت تصاعدت فيه التأويلات حول فرص الحزب في تصدر الانتخابات.

وأكد بنكيران، في خرجات إعلامية، أن لا أحد يمكنه الجزم مسبقاً بنتائج الاقتراع، في رسالة مفادها أن الحسم النهائي يبقى بيد الناخبين، وأن التحاق أسماء بارزة بالأحزاب لا يعني بالضرورة تحديد هوية الفائز.

ويُقرأ هذا الموقف، وفق تأويلات سياسية، في سياق محاولة مواجهة الانطباع المتنامي إعلامياً وشعبياً بأن الأصالة والمعاصرة بات في موقع قوي لانتزاع الصدارة، خصوصاً بعد التحاق لقجع، الذي يحظى بشعبية واسعة ارتبطت بالنجاحات التي حققتها كرة القدم المغربية خلال السنوات الأخيرة.

تحذير من «تجار الانتخابات»

من جهته، حذر حزب التقدم والاشتراكية من تنامي ما وصفه بـ«ممارسات تجار الانتخابات»، منتقداً الأساليب غير المشروعة والإغراءات التي قال إنها ترافق التنافس الانتخابي.

كما حذر الحزب من ترسيخ انطباع لدى المواطنين بأن نتائج العملية الانتخابية «محسومة سلفاً»، معتبراً أن مثل هذه الممارسات من شأنها الإضرار بالثقة في الانتخابات والمؤسسات وتعميق مظاهر العزوف السياسي.

ومع اقتراب موعد 23 شتنبر، يُرتقب أن تزداد حدة المنافسة، بالتزامن مع اكتمال لوائح المرشحين وتكثيف التحركات الميدانية والحزبية.

وبينما تبدو المواجهة بين «البام» و«الأحرار» في واجهة المشهد، يبقى السؤال مفتوحاً: هل تتجه الانتخابات التشريعية المقبلة فعلاً نحو صراع ثنائي على الصدارة، أم أن صناديق الاقتراع ستعيد رسم الخريطة السياسية وتثبت أن الاستقطابات السابقة للانتخابات لا تعكس بالضرورة موازين القوى الحقيقية

انتخابات 23 شتنبر.. استحقاق مغرب ما بعد التحولات

لا تبدو الانتخابات التشريعية المغربية المقررة في 23 شتنبر المقبل مجرد استحقاق دستوري دوري ينتهي بإعلان النتائج وتوزيع المقاعد، بل تكتسب، في الظرف الراهن، دلالة أوسع بكثير من حدود العملية الانتخابية نفسها. فإجراؤها في موعدها يعكس، قبل أي شيء آخر، انتظاما مؤسسيا في الحياة السياسية المغربية، ويؤكد استمرار العمل ضمن قواعد دستورية واضحة، في بلد راكم، على امتداد أكثر من اثني عشر قرنا، قدرة لافتة على عبور التحولات والأزمات من دون أن يفقد تماسكه السياسي والدولتي.

ذلك أن المغرب لم يصل إلى هذه المرحلة دفعة واحدة. فقد عرف، خلال تاريخه الحديث والمعاصر، مراحل مختلفة من بناء الدولة وتحديث مؤسساتها وإعادة تعريف العلاقة بين المجتمع والسلطة والاقتصاد. ومع وصول الملك محمد السادس إلى العرش قبل أكثر من 27 عاما، دخلت المملكة مرحلة اتسمت بتسريع مسارات الإصلاح، وتطوير البنية التحتية، وتوسيع حضور الدولة الاجتماعية، بالتوازي مع تحديث المشهد السياسي والاقتصادي.

ولا يمكن فصل هذا المسار عن التحولات العميقة التي عرفها المغرب في العقود الأخيرة. فمن يأتي إلى المملكة اليوم من إسبانيا أو البرتغال، على سبيل المثال، لا يواجه بالضرورة ذلك الفارق الحضاري والتنموي الذي كان يبدو أكثر وضوحا في الماضي. فالموانئ الحديثة، وشبكات الطرق والقطارات، والمطارات، والمناطق الصناعية، والمشاريع الطاقية والسياحية، والمراكز الحضرية الجديدة، كلها أصبحت جزءا من صورة مغرب مختلف، يسعى إلى تثبيت موقعه في محيطه المتوسطي والأفريقي والدولي.

الدستور يصنع التوازن

في هذا السياق، يصبح احترام موعد الانتخابات أكثر من مجرد إجراء تقني. إنه تأكيد على أن المؤسسات الدستورية لا تتوقف أمام الضغوط السياسية أو الاجتماعية، وأن التغيير في المغرب يفترض أن يمر، في النهاية، عبر الآليات التي حددها الدستور وصناديق الاقتراع.

وقد جاء دستور 2011 ليمنح الحياة السياسية المغربية إطارا أكثر وضوحا، من خلال إعادة توزيع عدد من الاختصاصات وتقوية موقع رئيس الحكومة والبرلمان وترسيخ قواعد جديدة في العلاقة بين المؤسسات. ومن أبرز مقتضياته تكليف رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات مجلس النواب، بما يجعل نتائج الاقتراع مدخلا مباشرا إلى تشكيل السلطة التنفيذية.

لكن التجربة السياسية المغربية أظهرت أيضا أن تصدر الانتخابات لا يعني امتلاك القدرة منفردا على الحكم. فالتركيبة الحزبية تجعل التحالفات ضرورة سياسية وليست خيارا ثانويا. وهو ما برز بوضوح بعد انتخابات 2021، حين تصدر حزب التجمع الوطني للأحرار النتائج من دون أن يحصل على الأغلبية المطلقة، ليصبح تشكيل الحكومة رهينا بتحالفات وتوافقات بين أكثر من مكون حزبي.

ومن هنا، فإن انتخابات 23 شتنبر لن تكون فقط سباقا على عدد المقاعد، بل معركة على القدرة على بناء أغلبية قابلة للحياة، وعلى إنتاج حكومة تستطيع تحويل الوعود الانتخابية إلى سياسات عامة قابلة للقياس. وهذا تحديدا هو الاختبار الحقيقي للأحزاب: ليس الفوز في الانتخابات، وإنما القدرة على الحكم بعد الفوز.

وتزداد أهمية هذا الاستحقاق لأن المغرب لم يعد البلد نفسه الذي كان عليه قبل عقد أو عقدين. حجم الاقتصاد تغير، وموقع المملكة في سلاسل الاستثمار الدولية تغير، وتوسع حضورها في أفريقيا، كما تطورت بنيتها التحتية بصورة كبيرة. وبالتالي، فإن الدولة التي تبني موانئ ومطارات ومناطق صناعية ومشاريع للطاقة والماء والصناعة، تحتاج في المقابل إلى طبقة سياسية تمتلك القدرة على مواكبة هذا التحول بلغة السياسات العمومية لا بلغة الشعارات.

التنمية تواجه الفوارق

غير أن الصورة الأخرى للمغرب لا يمكن تجاهلها. فالمشاريع الكبرى، مهما بلغت أهميتها، لا تكفي وحدها لإنتاج شعور عام بالعدالة الاجتماعية إذا بقي المواطن العادي غير قادر على لمس نتائجها في حياته اليومية.

وهنا تكمن إحدى أكثر المسائل حساسية أمام الحكومة المقبلة: كيف يمكن تحويل النمو والاستثمار والبنية التحتية إلى فرص ملموسة للشباب، وإلى تعليم أفضل، وصحة أكثر كفاءة، وسكن لائق، وفرص عمل مستقرة، وتنمية أكثر توازنا بين الجهات؟

لقد جعل الملك محمد السادس منذ اعتلائه العرش محاربة الفقر وتحسين ظروف العيش جزءا مركزيا من مشروع الدولة الاجتماعية. وكان القضاء على السكن غير اللائق، وإعادة تأهيل الأحياء الهامشية، وتوسيع الخدمات الأساسية، من بين مداخل هذا المشروع. وهذه السياسات لا تحمل فقط بعدا اجتماعيا، بل ترتبط أيضا بالاستقرار السياسي والأمني؛ لأن الدولة التي تضيق فيها مساحات التهميش تصبح أكثر قدرة على تحصين مجتمعها من التطرف والجريمة والاقتصاد غير المهيكل.

لكن التحدي اليوم أكثر تعقيدا. فجيل الشباب الجديد لا يقيس الدولة فقط بعدد المستشفيات التي شيدتها أو الطرق التي أنجزتها، وإنما يقيسها بقدرته الشخصية على الوصول إلى وظيفة، وعلى الحصول على تعليم جيد، وعلى بناء مستقبل مستقل، وعلى الشعور بأن الفرص موزعة بعدالة.

وهذا ما يجعل قضية التعليم مركزية في المرحلة المقبلة. فالتنمية الحقيقية لا تُقاس فقط بحجم الاستثمارات، وإنما أيضا بجودة الرأسمال البشري. وقد شدد الملك محمد السادس في مناسبات عدة على ضرورة إصلاح التعليم والارتقاء بمستواه، وعلى أهمية اللغات الأجنبية إلى جانب العربية، في بلد يريد أن يكون جزءا فاعلا من الاقتصاد العالمي، لا مجرد سوق له.

ولذلك، فإن الحكومة المقبلة ستكون مطالبة بالانتقال من إدارة الملفات الاجتماعية إلى إعادة هندسة السياسات الاجتماعية نفسها. المطلوب ليس فقط زيادة الإنفاق، وإنما قياس أثره، وربط التعليم بسوق العمل، وتوجيه الاستثمار نحو المناطق الأقل استفادة، وتقليص الفوارق المجالية، وتحويل التنمية إلى تجربة يشعر بها المواطن في حياته اليومية.

سبتة تكشف السؤال

ربما كان مشهد سبتة من أكثر الإشارات السياسية والاجتماعية التي ينبغي على الطبقة السياسية المغربية قراءتها بجدية. فبغض النظر عن التفاصيل الأمنية والسياسية المرتبطة بالحدث، فإن اندفاع آلاف الشباب تحت تأثير أخبار وشائعات متداولة على وسائل التواصل الاجتماعي يكشف وجود فجوة بين الصورة التي تقدمها المشاريع الكبرى وبين التوقعات التي يحملها جزء من الجيل الجديد.

المشكلة هنا ليست في سبتة وحدها، ولا في الحدود وحدها، ولا في الشائعات الرقمية وحدها. المشكلة أعمق: ماذا يعني أن يعتقد شاب أن مستقبله يمكن أن يتغير بمجرد عبور بضعة كيلومترات؟ وماذا يعني أن تصبح منصات التواصل الاجتماعي قادرة على صناعة توقعات جماعية في ساعات قليلة؟

إنها أسئلة تتجاوز الحكومة المقبلة إلى الدولة والمجتمع والأحزاب والإعلام والمدرسة والأسرة. فالشائعة لا تجد طريقها إلى العقول إلا عندما تكون هناك أرضية قابلة لاستقبالها. وكلما اتسعت الفجوة بين التوقعات والواقع، أصبحت الأخبار الزائفة أكثر قدرة على التأثير.

من هنا، فإن معالجة ظاهرة الشباب لا يمكن أن تكون أمنية فقط. الأمن ضروري لحماية الاستقرار، لكن الاستقرار المستدام يحتاج إلى اقتصاد يوفر الفرص، وتعليم يصنع الكفاءة، وإعلام يواجه التضليل، وسياسة قادرة على الاستماع إلى المجتمع قبل أن يتحول الاحتقان إلى أزمة.

وإذا كان المغرب قد استطاع، خلال العقود الماضية، بناء نموذج من الاستقرار

السياسي والمؤسساتي وسط محيط إقليمي شديد الاضطراب، فإن التحدي المقبل يتمثل في جعل هذا الاستقرار أكثر التصاقاً بالحياة اليومية للمواطن.

وتأتي الانتخابات في هذا الإطار كآلية لإعادة ترتيب الأولويات، وليس فقط لإعادة توزيع المقاعد. فالمواطن الذي يذهب إلى صندوق الاقتراع يريد أن يرى نتيجة سياسية ملموسة لا مجرد تغيير في أسماء الوزراء أو في التحالفات الحزبية.

كما أن الأحزاب مطالبة بفهم التحولات التي طرأت على المجتمع المغربي. لم يعد الناخب يقبل بسهولة الخطاب التقليدي، ولم يعد الشباب يتعامل مع السياسة من خلال القنوات الحزبية وحدها. أصبحت المنصات الرقمية فضاءً رئيسياً للنقاش والتعبئة والاحتجاج، وهو ما يفرض على الأحزاب تطوير أدواتها ولغتها ونخبها.

وفي المقابل، فإن الشارع لا يستطيع أن يكون بديلاً عن المؤسسات. الاحتجاج قد يكشف اختلالاً، وقد يلفت الانتباه إلى مشكلة حقيقية، لكنه لا يستطيع وحده إنتاج سياسات عامة أو بناء مؤسسات. لذلك يبقى الصندوق الانتخابي، بكل ما يعتريه من نقائص، الأداة الأكثر استدامة لإحداث التغيير السياسي داخل النظام الدستوري.

أما على المستوى الخارجي، فقد أثبت المغرب خلال السنوات الأخيرة أن السياسة الداخلية لا تنفصل عن موقعه الإقليمي والدولي. فملف الصحراء، والعلاقات مع أوروبا، والشراكات الأفريقية، ومشاريع الاستثمار والطاقة والموانئ، كلها أصبحت عناصر في معادلة واحدة.

وفي هذا السياق، اكتسب القرار 2797 لمجلس الأمن الصادر في 31 أكتوبر 2025 أهمية خاصة، إذ جعل مبادرة الحكم الذاتي المغربية أساساً للمفاوضات، وأشار إلى أن الحكم الذاتي الحقيقي تحت السيادة المغربية يمكن أن يشكل حلاً بالغ القابلية للتطبيق، مع التأكيد في الوقت نفسه على ضرورة التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الأطراف.

هذه الدينامية الخارجية تمنح المغرب هامشاً متقدماً في إدارة ملفه الاستراتيجي، لكنها ترفع في الوقت نفسه سقف المسؤولية الداخلية. فالدولة التي تريد أن تكون قوة إقليمية وشريكاً اقتصادياً موثوقاً لا تستطيع أن تسمح باستمرار فجوات كبيرة في التعليم والصحة والتشغيل والتنمية المجالية.

لذلك، فإن انتخابات 23 شتنبر ينبغي أن تُقرأ باعتبارها لحظة اختبار مزدوج: اختبار لنضج الديمقراطية التمثيلية، واختبار لقدرة النخب السياسية على فهم المغرب الجديد.

المطلوب بعد الانتخابات ليس حكومة تتقن توزيع المناصب، بل حكومة تتقن ترتيب الأولويات. حكومة تعرف أن الاستثمار لا يكتمل من دون تعليم، وأن البنية التحتية لا تحقق العدالة من دون تنمية مجالية، وأن الاستقرار لا يستمر من دون ثقة، وأن محاربة الفقر لا تنجح من دون خلق فرص حقيقية.

لقد استطاع المغرب، على امتداد تاريخه، تجاوز أزمات كثيرة والحفاظ على استمرارية دولته ومؤسساته. لكن المرحلة المقبلة تطرح تحدياً من نوع آخر: كيف تنتقل المملكة من نجاح بناء الدولة إلى نجاح بناء المستقبل؟

الإجابة لن تكون في الشعارات، ولا في الشارع وحده، ولا في الانتخابات وحدها. ستكون في قدرة المؤسسات والأحزاب والنخب الاقتصادية والاجتماعية على تحويل الاستقرار إلى فرصة، والنمو إلى عدالة، والمشاريع الكبرى إلى حياة أفضل، والشباب من كتلة قلقة إلى قوة إنتاج وابتكار.

contact.aswatnews@gmail
•العدد: 156 • من 01 إلى 15 شتنبر 2026
أصوات NEWS

دورية من رئيس النيابة العامة إلى جميع المحاكم لضمان نزاهة الانتخابات

عممت رئاسة النيابة العامة دورية جديدة على مختلف النيابات العامة لدى محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية، تدعوها إلى التعبئة والمواكبة الفعالة للاستحقاقات التشريعية الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس النواب، المرتقب إجراؤها يوم 23 شتنبر 2026، بما يضمن مرور العملية الانتخابية في أجواء يسودها الالتزام بالقانون والنزاهة والشفافية والتنافس الشريف.

وشدد الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، رئيس النيابة العامة، هشام بلاوي، في هذه الدورية، على أن القضاء يضطلع بدور محوري في مواكبة العملية الانتخابية، بما يسهم في تعزيز ثقة المواطنين وتحقيق الأمن الانتخابي، تكريسا لمقتضيات الفصل 11 من دستور المملكة الذي يجعل من الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة أساسا لمشروعية التمثيل الديمقراطي.

وركز رئيس النيابة العامة على ضرورة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمواكبة وتتبع مختلف مراحل الاستحقاقات الانتخابية، والتصدي بحزم وصرامة لكل الممارسات والأفعال التي من شأنها المساس بسلامة العملية الانتخابية أو التأثير على نزاهتها وشفافيتها.

وتضمنت الدورية مجموعة من التوجيهات الرامية إلى ضمان نجاعة تدخل النيابة العامة، من خلال التصدي للممارسات والأفعال المخالفة للقانون وترتيب الآثار القانونية في حق مرتكبيها، إلى جانب الحرص على إنجاز الأبحاث المرتبطة بالشكايات الانتخابية بالسرعة والفعالية اللازمتين.

ودعت الدورية أيضا إلى تفعيل المقتضيات القانونية الزجرية ذات الصلة بالمادة الانتخابية، وتقديم المخالفين إلى العدالة لمحاكمتهم طبقا للقانون، فضلا عن تأمين المداومة طيلة فترة الاستحقاقات الانتخابية، بما يضمن سرعة التعامل مع القضايا والمخالفات التي قد يتم تسجيلها خلال مختلف مراحل العملية الانتخابية.

وشملت التوجيهات كذلك تعزيز التنسيق بين الخلايا الجهوية والمحلية المحدثة على مستوى النيابات العامة لدى محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية، والتنسيق المستمر مع الخلية المركزية المحدثة برئاسة النيابة العامة بشأن المخالفات التي قد يتم رصدها، إلى جانب تعزيز التنسيق مع الفرق الأمنية المكلفة بمواكبة قضايا الانتخابات.

وأكدت رئاسة النيابة العامة أن هذه الإجراءات تندرج في إطار الحرص على توفير الشروط القانونية والمؤسساتية الكفيلة بإنجاح الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، وضمان إجرائها في ظروف تتسم بالشفافية والمصداقية والتنافس الشريف واحترام قواعد العملية الديمقراطية.

ودعا رئيس النيابة العامة مختلف المسؤولين القضائيين إلى الالتزام بمضامين الدورية والحرص على تبليغها إلى كافة قضاة النيابة العامة، مع إشعار رئاسة النيابة العامة بكل الصعوبات التي قد تعترض تنفيذ التوجيهات الواردة فيها.

وضع أكثر من 700 لائحة ترشيح للانتخابات التشريعية خلال 6 ساعات

كشفت إفادة لوزارة الداخلية، أن أكثر من 700 لائحة انتخابية جرى وضعها عبر المنصة الإلكترونية للترشيحات الخاصة بالانتخابات التشريعية 2026، وذلك خلال الساعات الأولى لفتح باب الترشيح.

وانطلقت يومه الاثنين 31 غشت 2026، ابتداء من الساعة الثامنة صباحا، عبر المنصة الالكترونية المحدثة لهذه الغاية، عملية إيداع التصريحات بالترشيح برسم الاقتراع التشريعي الخاص بانتخاب أعضاء مجلس النواب المقرر إجراؤه يوم الأربعاء 23 شتنبر 2026.

وحسب مصدر مسؤول بوزارة الداخلية فإنه وإلى غاية الساعة الثانية زوالا، بلغ عدد التصريحات بالترشيح المودعة عبر المنصة الالكترونية ما مجموعه 702 لائحة ترشيح مقدمة من لدن مترشحات ومترشحين منتسبين لـ27 حزبا سياسيا.

وأشار المصدر ذاته أن عملية إيداع الترشيحات تجري في ظروف عادية، ومكنت من تغطية كافة الدوائر الانتخابية المحلية وكذا الدوائر الانتخابية الجهوية المحدثة على صعيد مجموع التراب الوطني.

بنسعيد يضع لائحته الانتخابية للتنافس بدائرة الرباط - المحيط

وضع محمد المهدي بنسعيد، عضو القيادة الجماعية لحزب الأصالة والمعاصرة، ترشيحه للانتخابات التشريعية المقبلة عن الدائرة الانتخابية الرباط - المحيط، صباح اليوم الاثنين، بمقر ولاية جهة الرباط - سلا - القنيطرة.

واختار بنسعيد، الذي يشغل حاليا منصب وزير الشباب والثقافة والتواصل في الحكومة الحالية، المنافسة مجددا في دائرة "المحيط" بعد أن ظفر بمقعد نيابي هناك قبل 5 سنوات.

وتضم اللائحة، إضافة إلى وكيلها، مجيد خلوة، وهو مناضل في صفوف الحزب منذ تأسيسه وعضو مجلسه الوطني، إضافة إلى شغله منصب مستشار بمجلس مقاطعة حسان.

كما تضم اللائحة جاد زهراش، المحامي البالغ من العمر 26 سنة، وهو من الأطر القانونية للحزب وعضو مجلسه الوطني، إضافة إلى شغله مهمة نائب رئيس مقاطعة يعقوب المنصور.

وسيكون جواد الكرواني رابع لائحة "البام" بالرباط المحيط، وهو مستشار بمجلس مقاطعة يعقوب المنصور ومناضل في صفوف الحزب منذ سنوات.

كما أودعت ليلى بيلغة لائحة الحزب الجهوية بجهة الرباط سلا القنيطرة، بعد اعتمادها وكيلة للائحة الحزب بالجهة.

مارلاسكا ينفي مسؤولية المغرب عن أزمة سبتة ويؤكد: لم تكن هناك مؤشرات على تدفق 72 ألف مهاجر

نفى وزير الداخلية الإسباني، فرناندو غراندي مارلاسكا، أن تكون السلطات المغربية وراء تدفقات الهجرة غير النظامية التي شهدتها مدينة سبتة، مؤكداً أن الرباط، إلى جانب أجهزة الاستخبارات والأمن الإسبانية، لم تكن تتوفر على معلومات تتيح توقع حجم العملية التي انتهت بدخول نحو 72 ألف شخص إلى المدينة.

وقال مارلاسكا، خلال مثوله أمام لجنة الداخلية بمجلس النواب الإسباني، إن الأزمة كانت نتيجة «أسباب متعددة»، رافضاً تحميل المغرب أو أجهزة الاستخبارات الإسبانية مسؤولية ما حدث، ومؤكداً أن المركز الوطني للاستخبارات CNI، والاستخبارات التابعة للقوات المسلحة CIFAS، إلى جانب أجهزة المعلومات التابعة للشرطة الوطنية والحرس المدني، لم تكن تمتلك معطيات محددة تسمح بتوقع عملية جماعية بهذا الحجم.

وأوضح الوزير أن أجهزة الاستخبارات «تعمل دائما»، لكنه شدد على أنه لم يحمل في أي وقت مسؤولية الأزمة لأي جهاز استخباراتي، سواء تعلق الأمر بـCNI أو CIFAS أو الشرطة الوطنية أو الحرس المدني.

وأشار مارلاسكا إلى أن السلطات الإسبانية كانت على علم باحتمال وقوع محاولات للهجرة غير النظامية، غير أن مستوى القلق لم يكن مختلفاً عن السنوات السابقة.

وأوضح أن التقارير المتوفرة قبل 30 يوليوز ركزت أساساً على العوامل التقليدية المحفزة للهجرة، وفي مقدمتها الفوارق الاقتصادية ونشاط شبكات تهريب المهاجرين، إضافة إلى تحذيرات مرتبطة بقرار المحكمة العليا الإسبانية الذي منع عمليات إعادة بعض الواصلين عبر البحر.

وأضاف أن وزارة الداخلية اتخذت بالفعل إجراءات وقائية استناداً إلى تلك المعطيات، لكنها لم تتوصل إلى معلومات محددة تشير إلى إمكانية وقوع عملية جماعية بالحجم الذي شهدته سبتة.

وشدد الوزير على أن القول إن السلطات الإسبانية كانت تعرف مسبقاً ما سيحدث في 30 يوليوز «ليس صحيحاً»، موضحاً أن التحذيرات التي سبقت الأزمة كانت مشابهة لتلك التي تتلقاها إسبانيا في سنوات سابقة بشأن محاولات الدخول إلى سبتة سباحة، ولم تتضمن مؤشرات استثنائية توحي بإمكانية وصول عشرات الآلاف من الأشخاص.

واعتبر مارلاسكا أنه لو كانت أجهزة الأمن والاستخبارات تتوفر على معلومات دقيقة بشأن عملية بهذا الحجم، لكان من الطبيعي رفع مستوى التأهب واتخاذ إجراءات أمنية مختلفة، مستحضراً أزمة سبتة سنة 2021 التي دفعت المعطيات المتوفرة حينها السلطات الإسبانية إلى اعتماد تدابير استثنائية.

وفي مقابل نفي أي مسؤولية مغربية عن الأزمة، شدد وزير الداخلية الإسباني على أهمية التعاون القائم بين مدريد والرباط في مجال مكافحة الهجرة غير النظامية، واصفاً التعاون المغربي بأنه «أساسي» وقائما على «الثقة».

وأكد أن السلطات المغربية واصلت أداء دورها في احتواء محاولات الهجرة خلال شهر يوليوز، بما في ذلك قبل اندلاع أزمة 30 يوليوز.

وقدم مارلاسكا أرقاما قال إنها تعكس حجم التدخلات المغربية قبل الأزمة، موضحاً أن السلطات المغربية تمكنت، إلى غاية 30 يوليوز، من إحباط 1026 محاولة دخول سباحة إلى سبتة، إلى جانب تنفيذ 2857 عملية اعتراض.

وأشار الوزير إلى أن هذه الأرقام تظل أقل من مستويات سجلت سنة 2024، عندما تجاوز عدد الأشخاص الذين حاولوا دخول سبتة سباحة ألف شخص في يوم واحد.

ورفض مارلاسكا الربط بين هذه المعطيات وبين التدفق الاستثنائي الذي شهدته المدينة، موضحاً أن عمليات الاعتراض المغربية كانت «أعلى بكثير»، وأن الانتقال من المعطيات السابقة إلى استنتاج إمكانية وصول نحو 72 ألف شخص «لا يمكن القيام به».

ولفت في هذا السياق إلى أن غالبية الأشخاص الذين دخلوا سبتة خلال الأزمة عبروا من منطقة الحاجز البحري، وليس عن طريق السباحة.

وبالتزامن مع ذلك، أوضح وزير الداخلية الإسباني أن السلطات كانت قد عززت إجراءاتها الأمنية في سبتة ومليلية خلال يوليوز وبداية غشت، تحسباً للمخاطر المرتبطة بالهجرة غير النظامية.

وقال إن الحرس المدني عزز انتشاره في يوليوز بـ70 عنصراً إضافياً، ليرتفع عدد العناصر المنتشرة ميدانياً إلى أكثر من 1600 عنصر.

وفي 8 يوليوز، كان الحرس المدني يتوفر على سبع وحدات بحرية عاملة، تضم كل واحدة منها طواقم من 30 عنصراً، بينما عززت الشرطة الوطنية وجودها بـ300 عنصر إضافي، من بينهم متخصصون في مراقبة الحدود وشؤون الأجانب.

كما أضيف نحو 250 عنصراً إلى الموارد البشرية للحرس المدني، في إطار تعزيز الاستعدادات الأمنية بالمدينتين.

وبدأت السلطات الإسبانية، في 9 يوليوز، تطبيق أنظمة جديدة تهدف إلى تسهيل عمليات الإعادة عند الحدود، إلى جانب تركيب خط من العوامات وحاجز هوائي يفصل بينهما ممر بحري بعرض 50 متراً، قبل أن تدخل هذه التجهيزات حيز التشغيل الكامل في فاتح غشت.

وفي ما يتعلق بتدبير الأزمة، أقر مارلاسكا بإمكانية ارتكاب أخطاء من جانب وزارة الداخلية، لكنه رفض تحويل ذلك إلى اتهامات للمغرب أو لأجهزة الاستخبارات الإسبانية.

وقال إنه «يعترف بكل الأخطاء التي قد تكون ارتُكبت» من طرف وزارته، مؤكداً أنه لم يمثل أمام البرلمان من أجل تبرير نفسه، وإنما لعرض الوقائع والمعطيات المرتبطة بالأزمة.

كما نفى الوزير صحة المعطيات التي تحدثت عن غياب كبار المسؤولين الأمنيين والجنرالات والمفوضين المكلفين بالأمن وشؤون الأجانب عن سبتة خلال الأزمة، مؤكداً أن المسؤولين المعنيين كانوا حاضرين ويتابعون تطورات الوضع.

وفي محاولة لاحتواء تداعيات الأزمة على القوات الأمنية التي شاركت في التعامل معها، أعلن مارلاسكا أنه يعمل على إقرار «منحة استثنائية» لفائدة قوات وأجهزة الدولة العاملة في سبتة.

وأوضح أن هذا الإجراء ليس سابقة، إذ سبق اعتماده في مناسبات أخرى، من بينها دعم القوات التي شاركت في مواجهة تداعيات كارثة الفيضانات «دانا» التي ضربت فالنسيا سنة 2024.

وتعكس تصريحات مارلاسكا محاولة واضحة للفصل بين أزمة سبتة وبين الاتهامات الموجهة إلى المغرب، مع التشديد في الوقت نفسه على استمرار التعاون الأمني بين مدريد والرباط في مواجهة الهجرة غير النظامية، باعتباره أحد أبرز مرتكزات إدارة الحدود في غرب المتوسط

ألباريس: التواصل مع المغرب مستمر منذ أزمة سبتة والتنسيق ساهم في احتواء الهجرة

أكد وزير الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون الإسباني، خوسي مانويل ألباريس، أن قنوات التواصل بين مدريد والرباط ظلت مفتوحة بشكل مستمر منذ اندلاع أزمة الهجرة التي شهدتها مدينة سبتة أواخر يوليوز الماضي، مشدداً على أن الحوار مع المغرب لعب دوراً أساسياً في احتواء تداعيات الأزمة والمساهمة في إعادة آلاف المهاجرين إلى مناطق انطلاقهم.

وقال ألباريس، خلال مثوله أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الإسباني، إن الاتصالات بين وزارة الخارجية الإسبانية والدبلوماسية المغربية بدأت منذ الساعات الأولى للأزمة وما تزال متواصلة، موضحاً أن مدريد مستمرة في التنسيق مع الرباط بهدف منع تكرار عمليات الدخول الجماعي إلى سبتة.

وأوضح الوزير الإسباني أن التواصل مع الجانب المغربي كان «مستمراً منذ اللحظة الأولى»، معتبراً أن الحوار بين البلدين «ضروري» للتعامل مع ملف الهجرة والحد من مخاطر اندلاع أزمات مماثلة مستقبلا.

وربط ألباريس بين هذا التنسيق والنتائج التي أعقبت موجة التدفق الكبير للمهاجرين نحو سبتة، مشيراً إلى أن التعاون مع السلطات المغربية ساهم في عودة آلاف المهاجرين إلى مناطق انطلاقهم، فضلاً عن إحباط محاولة جديدة للدخول الجماعي إلى المدينة كانت مرتقبة في 15 غشت.

وتأتي تصريحات ألباريس لتؤكد استمرار التنسيق المغربي الإسباني في تدبير ملف الهجرة، خصوصاً في المناطق الحدودية التي تشهد بين الفينة والأخرى محاولات للدخول الجماعي إلى سبتة.

وبحسب الوزير الإسباني، فإن التعاون مع الرباط لم يقتصر على معالجة تداعيات أزمة يوليوز، بل يندرج ضمن آلية أوسع للتنسيق الأمني والدبلوماسي تهدف إلى الحد من الهجرة غير النظامية ومنع محاولات الدخول الجماعي.

وفي المقابل، وجه ألباريس انتقادات إلى الحكومة الإيطالية برئاسة جورجيا ميلوني، معبراً عن أسفه لما وصفه بـ«غياب التضامن» من جانب بعض الحكومات الأوروبية مع إسبانيا خلال أزمة سبتة.

واعتبر وزير الخارجية الإسباني أن الموقف الإيطالي «يتعارض مع الاتحاد الأوروبي»، مشيراً إلى أن مدريد لطالما أظهرت تضامنها مع روما باعتبارها دولة مجاورة وصديقة، خصوصاً في ظل التحديات التي تواجهها الدول المتوسطية في ملف الهجرة.

وأضاف ألباريس أن إيطاليا استقبلت خلال العام الماضي أعداداً من المهاجرين غير النظاميين تفوق تلك المسجلة في إسبانيا، مشيراً إلى أن الأرقام الإيطالية بلغت، بحسب قوله، ضعف الأرقام المسجلة في إسبانيا.

وتزامنت تصريحات ألباريس مع مواقف مماثلة لوزير الداخلية الإسباني، فرناندو غراندي-مارلاسكا، الذي شدد بدوره على استمرار التعاون الأمني بين مدريد والرباط في مجال مكافحة الهجرة غير النظامية.

وأكد مارلاسكا أن التعاون مع المغرب ظل «مستداماً وفعالا» على مدى سنوات، مشيراً إلى أن يومي 30 و31 يوليوز، اللذين شهدا التدفق الكبير للمهاجرين نحو سبتة، عرفا تنسيقا وثيقا ومتواصلاً مع السلطات المغربية لتسهيل عودة المهاجرين الذين تمكنوا من الوصول إلى المدينة.

وأشاد وزير الداخلية الإسباني كذلك بالدور الذي تضطلع به السلطات المغربية في مكافحة الهجرة غير النظامية، مشيراً إلى إحباط آلاف محاولات العبور غير النظامي عبر البحر في اتجاه السواحل الإسبانية.

ويؤكد هذا الخطاب الإسباني أن التعاون المغربي الإسباني في مجال الهجرة والأمن بات يشكل أحد أبرز محاور التنسيق بين البلدين، ولا يقتصر على احتواء الأزمات الظرفية، بل يمتد إلى العمل المشترك لمنع محاولات الهجرة غير النظامية وتعزيز أمن الحدود في غرب المتوسط

أصوات NEWS
contact.aswatnews@gmail
•العدد: 156 • من 01 إلى 15 شتنبر 2026

مراجعة أممية شاملة لبعثات السلام تضع «المينورسو» أمام مرحلة جديدة في الصحراء

تدخل بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام مرحلة جديدة من المراجعة وإعادة التقييم، بعدما قدم الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، رؤية شاملة لمستقبل هذه البعثات، تقوم على تكييف مهامها مع المتغيرات السياسية والأمنية، ومنحها ولايات أكثر وضوحاً ومرونة وقدرة على الاستجابة للتطورات الميدانية.

ورغم عدم ورود اسم بعثة الأمم المتحدة في الصحراء، المعروفة بـ«المينورسو»، بشكل مباشر في عرض غوتيريش أمام الجمعية العامة، فإن مضامين المراجعة تكتسي أهمية خاصة بالنسبة إلى مستقبل البعثة، التي توجد أصلاً ضمن مسار مراجعة استراتيجية مستقلة أطلقها مجلس الأمن الدولي في أكتوبر 2025، بالتزامن مع تمديد ولايتها إلى غاية 31 أكتوبر 2026.

وأكد غوتيريش أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تظل من الأدوات الأساسية للعمل متعدد الأطراف، بالنظر إلى مساهمتها في تخفيف الأزمات، ووقف النزاعات، والحفاظ على وقف إطلاق النار، وحماية المدنيين، وتهيئة الظروف الملائمة للحوار والمسارات السياسية.

غير أن الأمين العام شدد، في المقابل، على أن نجاح هذه العمليات يظل مرتبطاً بمدى وضوح ولاياتها ومدى ملاءمتها للاحتياجات الفعلية على الأرض، محذراً من استمرار بعثات بمهام واسعة أو غير محددة لفترات طويلة دون تقييم دوري لفعاليتها.

ولايات أكثر مرونة

ويأتي هذا التوجه في ظل تغير البيئة الدولية المحيطة بعمليات حفظ السلام، مع تراجع التوافق بشأن توقيت نشر البعثات، وطبيعة المهام التي ينبغي أن تضطلع بها، والمعايير التي يمكن اعتمادها لقياس نجاحها.

كما أشار غوتيريش إلى الضغوط المتزايدة على عمليات حفظ السلام، في ظل تخفيض الميزانيات وتراجع عدد عناصر القوات المشاركة، وهو ما يدفع الأمم المتحدة إلى البحث عن نماذج أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع خصوصية كل نزاع.

ومن شأن هذه المقاربة أن تفتح الباب أمام إعادة النظر في طبيعة عمل عدد من البعثات طويلة الأمد، ومن بينها «المينورسو»، خصوصاً أن النقاش لم يعد يقتصر على مسألة استمرارها من عدمه، وإنما يتجه بشكل متزايد إلى تحديد طبيعة المهمة التي ينبغي أن تضطلع بها مستقبلاً ومدى انسجامها مع التحولات التي عرفها ملف الصحراء.

وتأتي هذه الدينامية في سياق دولي يشهد أيضاً مراجعة أمريكية لبعثات حفظ السلام طويلة الأمد. وكان السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة، مايك والتز، قد أكد في مارس 2026 أن واشنطن تجري مراجعة استراتيجية لقوة حفظ السلام المنتشرة في الصحراء، مشيراً إلى أن تقليص أو تبسيط ولاية «المينورسو» كان من بين الخيارات التي تجري دراستها.

«المينورسو» أمام اختبار

وتكتسي هذه التحولات أهمية خاصة بالنسبة إلى المغرب، بالنظر إلى أن البعثة الأممية أنشئت سنة 1991 في سياق سياسي وأمني يختلف بشكل كبير عن الواقع الحالي.

فبعد أكثر من ثلاثة عقود على إنشائها، تعمل «المينورسو» اليوم في بيئة سياسية ودبلوماسية تغيرت بصورة لافتة، بينما باتت قرارات مجلس الأمن تركز بشكل متزايد على المسار السياسي والتفاوض من أجل التوصل إلى حل واقعي ودائم ومتوافق عليه، انسجاماً مع التوجهات التي كرستها قرارات المجلس الأخيرة، ومنها القرار الأممي رقم 2797.

وبذلك، قد لا يكون السؤال المطروح خلال المرحلة المقبلة هو فقط ما إذا كانت «المينورسو» ستواصل عملها، وإنما كيف ستتغير وظيفتها وولايتها ومواردها بما يتلاءم مع المرحلة السياسية الجديدة التي دخلها الملف.

وفي انتظار القرار المرتقب لمجلس الأمن بشأن ولاية البعثة في أكتوبر المقبل، تواجه «المينورسو» اختباراً جديداً، خصوصاً بعدما شهدت خلال الفترة الأخيرة تغييرات مست بنيتها ومواردها البشرية واللوجستية.

وشملت هذه التغييرات تقليص بعض الأطر الطبية، من ممرضين وأطباء، وخفض عدد من النفقات، فضلاً عن سحب إحدى المروحيات التي كانت مخصصة لدعم تنقلات عناصر البعثة وتوفير الدعم اللوجستي لعملياتها.

وتشير هذه التطورات، إلى جانب المراجعة الأممية الشاملة، إلى أن مستقبل «المينورسو» قد يكون مرتبطاً خلال المرحلة المقبلة بإعادة تعريف دقيقة لولايتها، بما ينسجم مع التحولات السياسية والأمنية التي شهدها ملف الصحراء خلال السنوات الأخيرة

«صحراويون من أجل السلام» تستعد للمشاركة في مؤتمر البوليساريو

أعلنت حركة «صحراويون من أجل السلام» استعدادها للمشاركة في المؤتمر السابع عشر لجبهة البوليساريو، باعتبارها، وفق تعبيرها، «قوة سياسية صحراوية مستقلة استقلالاً كاملاً»، في خطوة تحمل دلالات سياسية تتجاوز مجرد المشاركة في محطة تنظيمية للجبهة، وتعيد إلى الواجهة النقاش حول التعددية السياسية داخل المشهد الصحراوي وحدود ادعاء البوليساريو احتكار تمثيل الصحراويين.

وأوضح مسؤول العلاقات الخارجية في الحركة، محمد شريف، أن المشاركة المرتقبة لا تعني الانضمام إلى جبهة البوليساريو أو الاندماج في هياكلها، كما لا تمثل تراجعاً عن مواقف الحركة وقناعاتها السياسية. وأكد أن الخطوة تندرج ضمن توجه يقوم على الحوار والانفتاح والبحث عن نقاط التوافق بشأن القضايا التي تعتبرها الحركة أساسية لمستقبل الصحراويين.

وترى الحركة أن هذه المبادرة تنسجم مع النهج السياسي الذي اعتمدته منذ تأسيسها، والقائم على الواقعية والتعددية والانفتاح على مختلف المكونات الصحراوية. كما تؤكد أن الاختلاف بشأن المواقف والاستراتيجيات وسبل معالجة قضية الصحراء لا ينبغي أن يتحول إلى سبب لإغلاق قنوات التواصل، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالمصالح الأساسية للسكان ومستقبل المنطقة.

وتكتسب الخطوة أهمية سياسية بالنظر إلى أن جبهة البوليساريو ظلت تقدم نفسها منذ عقود باعتبارها الممثل الوحيد للصحراويين. ومن هذا المنطلق، فإن مشاركة تنظيم صحراوي مستقل لا ينتمي إلى الجبهة ولا يقبل الاندماج في هياكلها تضع المؤتمر المقبل أمام اختبار لمدى استعداد البوليساريو للتعامل مع تعدد الآراء والتوجهات داخل الساحة الصحراوية.

فحضور «صحراويون من أجل السلام» في مؤتمر البوليساريو، إذا تم فعلياً، قد يفتح نقاشاً أوسع حول طبيعة التمثيل السياسي للصحراويين، خصوصاً في ظل بروز أصوات وتنظيمات تتبنى مقاربات مختلفة عن تلك التي تعتمدها الجبهة، سواء في ما يتعلق بوسائل إدارة النزاع أو بالخيارات السياسية المطروحة لإنهائه.

ولا تبدو هذه المرة الأولى التي تسعى فيها الحركة إلى فرض حضورها كصوت سياسي صحراوي مستقل في المحافل الدولية. ففي ماي 2025، شاركت «صحراويون من أجل السلام» في مؤتمر نساء الأممية الاشتراكية الذي احتضنته إسطنبول، بحضور ممثلين عن البوليساريو أيضاً، وذلك بعد حصول الحركة على عضوية داخل الأممية الاشتراكية.

وكان حضور الحركة في ذلك المؤتمر قد أثار اعتراضاً من جانب البوليساريو، التي تمسكت، وفق تقارير صحافية، بموقفها القائم على اعتبار نفسها الممثل الحصري للصحراويين. غير أن مشاركة الحركة في أشغال المؤتمر شكلت فرصة لطرح رؤية سياسية مختلفة، تركز على التعددية والحوار والحلول السياسية، بعيداً عن ثنائية المواقف التقليدية المرتبطة بالنزاع.

وتؤكد «صحراويون من أجل السلام» أن خلافها مع البوليساريو لا يعني بالضرورة اختلافاً حول جميع القضايا التي تهم الصحراويين، مشددة على أن أبناء المجتمع الواحد يمكن أن يختلفوا في الوسائل والاستراتيجيات والتقديرات السياسية، من دون أن يتحول الاختلاف إلى قطيعة دائمة.

وتأسست الحركة في أبريل 2020 بمبادرة من عدد من الأعضاء والقيادات السابقة في جبهة البوليساريو، من بينهم حاج أحمد بريك الله، الذي سبق أن تولى مهام دبلوماسية وتمثيلية باسم الجبهة.

وجاء تأسيس الحركة في سياق خلافات بشأن الاستراتيجية السياسية التي تتبناها البوليساريو، لتقدم نفسها باعتبارها «خياراً سياسياً ثالثاً» يقوم على الحوار والتفاوض والتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع، مع رفض العودة إلى الخيار العسكري.

كما تدعو الحركة إلى اعتماد الواقعية السياسية والانفتاح والتعددية، وتعتبر أن مقترح الحكم الذاتي الذي قدمه المغرب يمكن أن يشكل أساساً عملياً لتسوية النزاع، وهو الموقف الذي جعلها عرضة لانتقادات من الأوساط المؤيدة للبوليساريو، التي تتهمها بالاقتراب من الطرح المغربي.

وبذلك، فإن استعداد «صحراويون من أجل السلام» للمشاركة في المؤتمر السابع عشر للبوليساريو لا يقتصر على كونه خطوة تنظيمية، بل يحمل في طياته اختباراً سياسياً لمدى قدرة الجبهة على استيعاب أصوات صحراوية تختلف معها في الرؤية والاستراتيجية، لكنها تسعى، في الوقت نفسه، إلى إبقاء باب الحوار مفتوحاً.

سبتة ومليلية.. الذاكرة التاريخية تعيد ملف السيادة إلى الواجهة

في لحظة تتقاطع فيها اعتبارات الأمن والهجرة مع الملفات التاريخية العالقة في العلاقات المغربية الإسبانية، عاد ملف سبتة ومليلية إلى واجهة النقاش، بعدما تزامن تحرك رسمي في مدريد مع تجدد التأكيد من الجانب المغربي على موقفه الثابت من وضع المدينتين.

فبينما أعلن رئيس الحكومة الإسبانية، بيدرو سانشيز، عقد اجتماع لمجلس الأمن القومي على خلفية ملف سبتة، استعاد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، أحمد التوفيق، حضور المدينة في خطاب رسمي من بوابة مختلفة، هي الذاكرة العلمية والدينية للمغرب، خلال حفل إحياء ليلة المولد النبوي بالقصر الملكي بالرباط، بحضور الملك محمد السادس.

وفي المقابل، كان وزير العدل عبد اللطيف وهبي قد أعاد، قبل ذلك بأيام، طرح مسألة سبتة ومليلية بصورة مباشرة، مؤكداً أن المدينتين ينبغي أن تعودا إلى المغرب، وأن وضعهما يظل موضوعاً للحوار بين الرباط ومدريد.

ولا تبدو هذه المواقف منفصلة عن بعضها، إذ تعكس استمرار حضور قضية الثغور والجزر المتوسطية في التصور الرسمي المغربي، حتى في ظل التحول الذي شهدته العلاقات المغربية الإسبانية خلال السنوات الأخيرة نحو شراكة أكثر انتظاماً في مجالات الأمن والهجرة والاقتصاد.

سبتة في الذاكرة المغربية

لم يأت استحضار سبتة في كلمة أحمد التوفيق ضمن نقاش مباشر حول السيادة، بل ورد في سياق حديثه عن التراث النبوي ومساهمة علماء المغرب في تشكيل الذاكرة الدينية والثقافية للبلاد.

واستحضر الوزير كتاب «الشفا» للقاضي عياض، و«الدر المنظم» للعزفي، ثم «دلائل الخيرات» للإمام الجزولي، مبرزاً خصوصية حضور المقامات النبوية في الثقافة المغربية.

وتكتسب الإشارة إلى القاضي عياض والعزفي أهمية خاصة لكونهما من أبناء سبتة، بما يعيد المدينة إلى موقعها التاريخي داخل المجال العلمي والثقافي للمغرب.

وقال التوفيق إن المغاربة «تبرزوا من بين جميع المسلمين في كل العصور في ذكر المقامات المصطفوية»، قبل أن يصف «دلائل الخيرات» بأنه كان «شعار المغاربة في تعبئتهم لتحرير المدن المحتلة على المحيط الأطلسي في بداية العصر الحديث».

وبذلك، حضرت سبتة في الخطاب من خلال طبقتين متداخلتين من الذاكرة: طبقة علمية وثقافية تستحضر علماء المدينة ومكانتها، وطبقة تاريخية تستعيد ارتباط التراث الديني المغربي بذاكرة مقاومة الاحتلال وتحرير المدن.

وتكمن أهمية هذا الاستحضار في أن المدينة لا تظهر في الذاكرة المغربية باعتبارها مجرد نقطة جغرافية، وإنما باعتبارها فضاءً ارتبط تاريخياً بالمغرب من خلال العلم والثقافة والسياسة والتبادل الحضاري.

ومن هذه الزاوية، فإن إعادة ذكر سبتة في مناسبة دينية ذات رمزية عالية لا تشكل بحد ذاتها إعلاناً عن تحول في السياسة المغربية، لكنها تؤكد استمرار حضور المدينة ضمن الذاكرة التاريخية التي يستند إليها الموقف المغربي.

الموقف المغربي والرد الإسباني

جاء استحضار التوفيق للبعد التاريخي لسبتة بعد سلسلة من التصريحات السياسية التي أعادت القضية إلى الواجهة.

ففي 21 غشت 2026، أكد وزير العدل عبد اللطيف وهبي أن سبتة ومليلية يجب أن تعودا إلى المغرب، معتبراً أن القضية ستظل «موضوعاً للحوار بيننا وبين إسبانيا».

كما تحدث عن تمسك المغرب بما وصفه بـ«حقه التاريخي والجغرافي» في المدينتين، ودعا إلى بحث الملف عبر الحوار، مقترحاً إحداث لجنة لهذا الغرض.

وكان وهبي قد تناول القضية أيضاً في 12 غشت، مؤكداً استمرار المغرب في التمسك بمطالبته بسبتة ومليلية.

وتزامنت هذه المواقف مع تداعيات الاقتحام الجماعي لمدينة سبتة من طرف مهاجرين غير نظاميين نهاية يوليوز، وهو ما أعاد المدينة إلى النقاش السياسي والأمني في إسبانيا.

غير أن إدراج قضية السيادة ضمن هذا السياق يظل مختلفاً عن معالجة ملف الهجرة والحدود؛ فبالنسبة إلى المغرب، يرتبط وضع سبتة ومليلية بسياق تاريخي أقدم من التطورات الأمنية الراهنة، بينما تتعامل إسبانيا مع المدينتين باعتبارهما جزءاً من أراضيها الوطنية.

وجاء الرد الإسباني واضحاً في هذا الصدد، إذ أكدت وزارة الخارجية الإسبانية أن سبتة ومليلية تشكلان جزءاً من الوحدة الترابية والسيادة الإسبانية المعترف بهما دولياً، كما اعتبرتهما جزءاً من تراب الاتحاد الأوروبي.

وأوضحت مدريد أن هذا الموقف أُبلغ إلى المغرب عبر القنوات الدبلوماسية، بما يعكس استمرار التباين بين البلدين بشأن الوضع القانوني والسياسي للمدينتين.

غير أن هذا التباين لم يحل دون تطور العلاقات الثنائية في مجالات أخرى، وهو ما يجعل قضية سبتة ومليلية أقرب إلى ملف تاريخي وسيادي قائم بالتوازي مع شراكة مغربية إسبانية آخذة في الاتساع.

شراكة متقدمة وملف لم يُحسم

تبدو المفارقة الأساسية في وضع سبتة ومليلية اليوم في كون الملف يعود إلى الواجهة في وقت تعرف فيه العلاقات المغربية الإسبانية مستوى متقدماً من التعاون.

فخلال السنوات الأخيرة، تمكن الرباط ومدريد من تعزيز التنسيق في ملفات الهجرة والأمن والتجارة والاقتصاد والاستثمار، بما نقل العلاقات الثنائية إلى مستوى أكثر انتظاماً مقارنة بمراحل سابقة.

لكن هذا التقارب لم ينتج عنه تغيير في الموقف المغربي من سبتة ومليلية والجزر المتوسطية، كما لم يدفع إسبانيا إلى مراجعة موقفها من السيادة على المدينتين.

وقد ظهر ذلك بوضوح في دجنبر 2020، عندما أثار رئيس الحكومة المغربية آنذاك سعد الدين العثماني القضية خلال مقابلة مع قناة «الشرق»، مؤكداً أن سبتة ومليلية من الملفات التي ينبغي أن يُفتح بشأنها النقاش، وأن الجمود ظل سيد الموقف بشأنها.

وأشار العثماني إلى أن القضية تعود إلى خمسة أو ستة قرون، لكنه وضعها آنذاك ضمن سياق الأولويات المغربية، مؤكداً أن قضية الصحراء كانت في مقدمة الملفات، وأن تدبير المغرب لقضاياه قرار سيادي.

وأثارت تصريحاته رد فعل إسبانياً، حيث استُدعيت السفيرة المغربية في مدريد، كريمة بنعيش، إلى وزارة الخارجية الإسبانية، التي جددت تمسكها بالسيادة الإسبانية على المدينتين.

وفي المقابل، أوضحت بنعيش أن الموقف المغربي لم يتغير، وأن الرباط تعتبر سبتة ومليلية محتلتين من طرف إسبانيا.

ويؤكد استحضار هذه المواقف أن قضية المدينتين لم تغادر دائرة الثوابت المغربية، حتى عندما شهدت العلاقات مع مدريد تحسناً ملحوظاً.

فالمغرب يواصل التعامل مع سبتة ومليلية ضمن سياق تاريخي مرتبط بالإرث الاستعماري والتوسع الأوروبي في شمال إفريقيا، بينما تتمسك إسبانيا بالوضع القائم وتعتبر المدينتين جزءاً من ترابها الوطني.

وعليه، فإن عودة الملف إلى الواجهة لا تعني بالضرورة تحولاً في طبيعة العلاقات بين الرباط ومدريد، ولا تشير تلقائياً إلى انتقاله إلى مرحلة مواجهة، وإنما تكشف استمرار التعايش بين مسارين متوازيين: شراكة استراتيجية تتوسع في مجالات متعددة، وملف سيادي تاريخي لم يجد بعد إطاراً لتسوية نهائية.

وفي هذا السياق، تكتسب الإشارة إلى سبتة في خطاب أحمد التوفيق معناها الأوسع؛ فهي أعادت المدينة إلى الواجهة من خلال تاريخها العلمي والثقافي، في وقت أعادت فيه التصريحات السياسية طرح سؤال السيادة عليها.

وبينما تظل مدريد متمسكة بالوضع القائم، يبقى الموقف المغربي ثابتاً، حاضراً في الخطاب الرسمي حين تفرض الظروف عودة القضية إلى النقاش، بما يؤكد أن تطور العلاقات الثنائية لم يُسقط الملفات التاريخية التي ما زالت مفتوحة بين البلدين

أصوات NEWS
contact.aswatnews@gmail
•العدد: 156 • من 01 إلى 15 شتنبر 2026

شركة «L3Harris» الأمريكية تُعلن رسميا بدء عملية تحديث طائرات «C-130» المغربية

أعلنت شركة «L3Harris Technologies» الأمريكية عن تقدم برنامج تحديث أسطول طائرات النقل العسكري «C-130» التابع للقوات الملكية الجوية المغربية، في إطار جهود تهدف إلى تعزيز جاهزية هذه الطائرات وتمديد عمرها التشغيلي لسنوات إضافية.

وأفادت الشركة، وفق مصادر متخصصة، باستكمال عمليات الفحص الخاصة بأول طائرة مغربية مشمولة بالبرنامج، فيما تتواصل حاليا أعمال الصيانة والتحديث داخل منشآتها بمدينة واكو في ولاية تكساس الأمريكية، حيث تخضع الطائرة لإصلاحات وتطويرات تشمل عددا من أنظمتها.

وتتضمن الأشغال الجارية تزويد الطائرة بتجهيزات محدثة، من بينها جهاز احتياطي جديد لعرض معلومات الطيران، وشاشة رقمية لمراقبة بيانات المحرك، وذلك ضمن حزمة أوسع لتحديث إلكترونيات الطيران ورفع مستوى موثوقية الطائرات وجاهزيتها لتنفيذ مختلف المهام.

ومن المرتقب أن تنضم طائرة مغربية ثانية إلى برنامج التحديث خلال خريف السنة الجارية، على أن تلتحق بها طائرة ثالثة في وقت لاحق من العام، مع استفادتها من حزمة أكثر شمولا لتطوير إلكترونيات الطيران، تتضمن قمرة قيادة رقمية بالكامل.

وكانت «L3Harris» قد أعلنت، في يوليوز 2025، حصولها على عقد متعدد السنوات من القوات الملكية الجوية المغربية لتحديث عدد من طائرات «C-130». ويشمل العقد تطوير إلكترونيات الطيران، وتنفيذ أعمال صيانة على مستوى المستودعات، وإجراء إصلاحات شاملة للمحركات، فضلا عن خدمات دعم إضافية، على أن يستمر البرنامج إلى غاية سنة 2029.

وتستهدف هذه العملية، بحسب الشركة الأمريكية، زيادة معدل توفر الطائرات وتحسين أدائها، إلى جانب تمكين المغرب من تمديد العمر التشغيلي لأسطوله الحالي، عوض اللجوء إلى استبدال الطائرات القديمة بمنصات جديدة، بما قد يتيح تقليص الكلفة والمدة الزمنية مقارنة باقتناء أسطول جديد بالكامل.

وتعد طائرات «C-130» من المكونات المهمة في قدرات النقل الجوي العسكري المغربي، بفضل قدرتها على نقل القوات والمعدات والإمدادات، فضلا عن استخدامها في مهام الإغاثة والعمليات الخاصة. كما تتميز هذه الطائرات بقدرتها على العمل انطلاقا من مدارج قصيرة وفي ظروف تشغيلية صعبة.

ويأتي تحديث أسطول «C-130» في سياق أوسع من مسار تحديث متواصل للقوات المسلحة الملكية، تعزز بشكل لافت خلال العقد الأخير، بالتوازي مع توجه المغرب نحو تنويع مصادر اقتناء المعدات العسكرية وتطوير قدراته في مجالات القوات الجوية والبرية والبحرية والدفاع الجوي والاستطلاع والمراقبة.

وخلال السنوات الماضية، أبرم المغرب عددا من صفقات التسليح والتحديث مع الولايات المتحدة، شملت طائرات ومنظومات دفاعية ومركبات ومدرعات وتجهيزات إلكترونية، إلى جانب برامج للتكوين والصيانة والدعم الفني. كما تطور التعاون الدفاعي المغربي مع عدد من الشركاء الدوليين، من بينهم تركيا وفرنسا وإسرائيل، في إطار سياسة تستهدف تنويع الموردين والاستفادة من تقنيات وخبرات متعددة.

وشمل التعاون المغربي التركي، على وجه الخصوص، مجال الطائرات المسيرة، بينما توسعت الشراكة الدفاعية مع إسرائيل منذ استئناف العلاقات بين البلدين سنة 2020 لتشمل مجالات من بينها الدفاع الجوي والرادارات والطائرات المسيرة وأنظمة التسليح.

ولا يقتصر التوجه المغربي حاليا على اقتناء المعدات العسكرية الجاهزة، بل يتجه أيضا نحو تعزيز نقل التكنولوجيا وتوطين جزء من الصناعات الدفاعية داخل المملكة. وفي هذا السياق، أقر المغرب سنة 2020 القانون رقم 10.20 المتعلق بمعدات وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخائر، قبل صدور النص التطبيقي الخاص به سنة 2021، بما وفر إطارا قانونيا لتنظيم وتطوير قطاع الصناعات الدفاعية الوطنية

تعزيز جديد للبحرية الملكية.. منصات غير مأهولة لمراقبة التهديدات تحت سطح البحر

تستعد البحرية الملكية المغربية لتعزيز قدراتها في مجال الحرب تحت سطح البحر ومكافحة الألغام البحرية، من خلال اقتناء سفينتين سطحيّتين عسكريتين غير مأهولتين وعاليتي الاستقلالية، ضمن صفقة وافقت الحكومة الهولندية على تصديرها إلى المغرب بقيمة تصل إلى 13 مليون أورو.

وتشير مذكرة رسمية لوزارة الخارجية الهولندية موجهة إلى البرلمان إلى أن الصفقة تشمل سفينتين مجهزتين لتنفيذ مهام الحرب المضادة للغواصات ومكافحة الألغام البحرية، إلى جانب الحمولات التشغيلية والمعدات الإضافية، ومحطة للتحكم في المهام، ومجموعتين من قطع الغيار، فضلا عن الوثائق التقنية وبرامج التدريب والتكنولوجيا اللازمة للتشغيل والدعم.

ووفقا للوثيقة ذاتها، تتمتع السفينتان بالقدرة على تنفيذ مهام تمتد لعدة أيام مع مستوى مرتفع من الاستقلالية. ومن المقرر أن يتم دمج واختبار الأنظمة بشكل كامل في هولندا قبل شحن المنظومة إلى المغرب وتسليمها للبحرية الملكية.

ولم تكشف السلطات الهولندية عن اسم الشركة المصنعة أو الطراز المحدد للسفينتين، كما لم تفصح عن طبيعة جميع أجهزة الاستشعار والمكونات التقنية المستخدمة، بداعي ارتباط بعض التفاصيل باعتبارات تجارية وعسكرية سرية.

وتكتسب الصفقة أهميتها من طبيعة المهام التي ستتولاها المنصات الجديدة، خصوصا في مجال مكافحة الألغام البحرية، إذ تشير المعطيات الهولندية إلى أن المغرب يتوفر حاليا على قدرات في الحرب المضادة للغواصات، تعتمد أساسا على سفن سطحية كبيرة مجهزة بأنظمة سونار، إضافة إلى عدد محدود من المروحيات المتخصصة المزودة بسونار غاطس، في حين تظل قدراته المتخصصة في كشف الألغام والتعامل معها محدودة نسبيا.

ومن شأن السفينتين غير المأهولتين توفير طبقة إضافية من الحماية للموانئ والمداخل البحرية والممرات الساحلية، من خلال تنفيذ

عمليات البحث والمراقبة والكشف عن التهديدات الموجودة تحت سطح الماء، سواء تعلق الأمر بالغواصات أو بالألغام البحرية.

كما توفر المنصات غير المأهولة ميزة عملياتية مهمة، تتمثل في إمكانية إرسال أجهزة الاستشعار والمعدات المتخصصة إلى مناطق يحتمل وجود ألغام فيها، من دون تعريض سفينة مأهولة وطاقمها للخطر. كما يمكن أن تساهم في تنفيذ مهام المراقبة والاستطلاع لفترات طويلة بكلفة تشغيلية أقل مقارنة باستخدام قطع بحرية كبيرة لهذه المهام بشكل مستمر.

وتبرز أهمية تطوير القدرات المضادة للغواصات أيضا بالنظر إلى البيئة البحرية المحيطة بالمغرب. ففي الجهة الشرقية، تمتلك الجزائر أسطولا من ست غواصات روسية الصنع من فئة «كيلو»، بينها أربع غواصات من المشروع 636 وغواصتان أقدم من المشروع 877، ما يمنح البحرية الجزائرية إحدى أبرز قدرات الحرب تحت سطح البحر في القارة الإفريقية.

وفي الجهة الشمالية، تواصل إسبانيا بدورها تحديث أسطول غواصاتها من خلال برنامج «S-80»، بعدما دخلت الغواصة «S-81 Isaac Peral» الخدمة، فيما تواصل الغواصة «S-82 Narciso Monturiol» مراحل الاختبارات البحرية.

وتوفر غواصات «S-80» الإسبانية قدرات متقدمة في التخفي والاستطلاع والاستخبارات والحرب البحرية، مع إمكانية تسليحها بالطوربيدات والصواريخ والألغام، ما يجعل تطوير قدرات الكشف والمراقبة تحت سطح البحر جزءا مهما من منظومة الوعي البحري وحماية المجال البحري المغربي.

وبالتالي، فإن القيمة الأساسية للصفقة لا ترتبط بحجم السفينتين أو قيمتها المالية بقدر ما ترتبط بالقدرات النوعية التي ستضيفها إلى البحرية الملكية، خصوصا في مجالات كشف الألغام، ومراقبة المناطق البحرية، ورصد التهديدات الغاطسة وتأمين الموانئ والممرات الحيوية.

كما تعكس الصفقة اتجاها متزايدا نحو إدماج الأنظمة البحرية غير المأهولة في منظومات الدفاع والمراقبة، في ظل تحول العمليات البحرية الحديثة نحو الاعتماد على منصات ذاتية التشغيل تستطيع تنفيذ مهام الاستطلاع والكشف والمراقبة في بيئات عالية الخطورة، مع تقليل المخاطر التي تواجه الطواقم البشرية

المغرب يقترب من تعزيز أسطول F-16.. اختبارات جديدة تمهد لدخول «Viper Shield» الخدمة

تدخل صفقة المغرب لاقتناء مقاتلات F-16 Block 72 مرحلة متقدمة، بالتزامن مع إحراز برنامج الحرب الإلكترونية المرتبط بالجيل الجديد من هذه المقاتلات تقدماً تقنياً، بعد خضوع منظومة Viper Shield لاختبارات جوية جديدة في الولايات المتحدة.

وتكشف مراجعة الوثائق الأمريكية الرسمية أن المغرب طلب في 2019 اقتناء 25 مقاتلة F-16 جديدة من أحدث الإصدارات، بالتوازي مع برنامج منفصل لتحديث 23 مقاتلة F-16 Block 52+ الموجودة ضمن أسطوله إلى معيار F-16V.

وكانت الولايات المتحدة قد وافقت في العام نفسه على الصفقتين، بقيمة قصوى تقديرية بلغت نحو 3.787 مليارات دولار بالنسبة إلى المقاتلات الجديدة، و985.2 مليون دولار لبرنامج تحديث الطائرات الموجودة.

اختبارات جوية متقدمة

وسجل أحدث تطور تقني في برنامج الحرب الإلكترونية في 5 غشت 2026، عندما أعلنت شركة L3Harris Technologies الأمريكية المتخصصة في الصناعات الدفاعية والحرب الإلكترونية نجاح سلسلة من الاختبارات الجوية في قاعدة إدواردز الجوية بولاية كاليفورنيا.

وشاركت في الاختبارات، للمرة الأولى، مقاتلتا F-16C وF-16D معاً، بعدما جرى تزويدهما بمكونات حزمة متكاملة للحرب الإلكترونية الرقمية.

وركزت الاختبارات على قدرة المنظومة على اكتشاف التهديدات الكهرومغناطيسية وتحديد طبيعتها والتعامل معها، إلى جانب اختبار مدى تكاملها مع الأنظمة الإلكترونية للمقاتلة، بما في ذلك خلال سيناريوهات تشغيل تضم أكثر من طائرة.

وتقول L3Harris إن النظام جرى اختياره من طرف ثماني دول، بينما تستعد الشركة لرفع وتيرة الإنتاج لتلبية برنامج يصل حالياً إلى 233 منظومة.

غير أن ربط أي تأخير محتمل في برنامج المقاتلات المغربية بمنظومة Viper Shield وحدها يظل أمراً غير محسوم، إذ إن إخطار وكالة التعاون الأمني الدفاعي الأمريكية بشأن صفقة المغرب في 2019 كان يتضمن 26 منظومة AN/ALQ-213 لإدارة الحرب الإلكترونية و26 منظومة AN/ALQ-211 AIDEWS، دون أن يشير صراحة إلى Viper Shield، التي كانت آنذاك في مراحل التطوير والدمج.

حزمة إلكترونية متطورة

ومع تطور برنامج F-16 Block 70/72، أصبحت منظومات الحرب الإلكترونية الجديدة جزءاً من مسار تجهيز عدد من الدول المشغلة لهذا الطراز، ومن بينها المغرب وفق ما أوردته مصادر متخصصة في شؤون الدفاع.

وبذلك، يندرج برنامج Viper Shield ضمن المسار التقني المرتبط بتجهيز النسخة المغربية من المقاتلة، وإن كان من الضروري التمييز بين ما ورد رسمياً في إخطار الصفقة الأصلي وما ظهر لاحقاً مع تطور البرنامج.

ولا تقتصر عملية تحديث القدرات القتالية المغربية على الحرب الإلكترونية، إذ تتضمن صفقة F-16 Block 72 حزمة واسعة من الأنظمة الإلكترونية والقتالية المتقدمة.

وتشمل هذه التجهيزات رادار APG-83 AESA، وحواسيب مهام حديثة، ونظام تبادل البيانات التكتيكية Link 16، وأنظمة اتصالات وملاحة مشفرة، إضافة إلى خوذات توجيه متطورة وحواضن الاستهداف Sniper.

كما تتضمن الحزمة تسليحاً متقدماً، من ضمنه صواريخ AIM-120C-7 جو-جو وقنابل GBU-39/B صغيرة القطر.

ويعد رادار APG-83 AESA من أبرز عناصر التطوير، بالنظر إلى قدرته على تحسين اكتشاف الأهداف وتتبعها ومقاومة التشويش والتعامل مع عدة تهديدات في الوقت نفسه.

ووفق شركة Lockheed Martin، يستفيد الرادار من تقنيات وبرمجيات طورت بالاستناد إلى الخبرة المكتسبة من عائلة الرادارات المستخدمة في مقاتلتي F-22 وF-35، ما يمنح F-16V مستوى متقدماً من الوعي الميداني والقدرات الشبكية.

صواريخ بعيدة المدى

وتعززت القدرات التسليحية المرتبطة بالبرنامج المغربي في دجنبر 2024، عندما وافقت الولايات المتحدة على بيع المغرب ما يصل إلى 30 صاروخ AIM-120C-8 إضافياً، بقيمة تقديرية بلغت 88.37 مليون دولار.

وتوفر هذه الصواريخ قدرة محسنة على تنفيذ الاشتباكات الجوية خارج مدى الرؤية، كما تنسجم مع عملية تحديث أسطول F-16 المغربي، من خلال توحيد مستويات الرصد والاتصال والتسليح والعمل ضمن منظومة قتالية شبكية.

ومع استكمال تسليم 25 مقاتلة F-16 Block 72 الجديدة، بالتوازي مع تحديث 23 مقاتلة F-16 Block 52+ إلى معيار F-16V، يتجه المغرب إلى امتلاك أسطول يضم 48 مقاتلة بمستوى تقني متقارب إلى حد كبير.

ويعني ذلك أن البرنامج لا يقتصر على إضافة

المغرب يعزز أسطوله الجوي بـ10 مروحيات «كاراكال» فرنسية متعددة المهام

كشفت وزارة القوات المسلحة الفرنسية، ضمن تقريرها السنوي حول صادرات الأسلحة والمعدات العسكرية، عن توجه المغرب نحو تعزيز قدراته في مجال المروحيات العسكرية، من خلال اقتناء 10 مروحيات متعددة المهام من طراز H225M كاراكال، التي تنتجها شركة «إيرباص هيليكوبترز».

وتندرج هذه الصفقة ضمن مسار أوسع لتحديث قدرات القوات الجوية الملكية المغربية، خصوصاً في مجالات النقل العسكري، والبحث والإنقاذ القتالي، والإخلاء الطبي، ودعم القوات الخاصة والعمليات التي تتطلب الوصول إلى مناطق بعيدة أو صعبة التضاريس.

وكانت «إيرباص هيليكوبترز» قد أعلنت في 18 نونبر 2025، على هامش معرض دبي للطيران، توقيع المغرب عقداً لاقتناء 10 مروحيات H225M لفائدة القوات الجوية الملكية المغربية، في واحدة من أبرز صفقات التعاون العسكري بين الرباط وباريس خلال السنوات الأخيرة.

تعزيز البحث والإنقاذ

وتكتسي الصفقة أهمية خاصة بالنظر إلى طبيعة المهام التي ستتولى المروحيات الجديدة تنفيذها، إذ صُممت H225M للعمل في ظروف عملياتية معقدة، وتجمع بين قدرات النقل العسكري والإنقاذ والإخلاء والدعم العملياتي.

ومن المرتقب أن تساهم هذه المروحيات في تجديد جزء من الأسطول المغربي القديم من مروحيات SA 330 Puma، التي دخلت الخدمة لدى القوات الجوية الملكية المغربية منذ عقود، وأصبحت الحاجة إلى استبدالها بمنصات أكثر حداثة وقدرة على مواكبة متطلبات العمليات العسكرية الحديثة أكثر إلحاحاً.

ولا يمثل إدخال «كاراكال» إلى الخدمة مجرد إحلال مروحية حديثة مكان أخرى قديمة، بل يعكس انتقالاً نحو منصة أكثر تعدداً في الاستخدامات، قادرة على الجمع بين نقل الأفراد والمعدات وتنفيذ مهام الإنقاذ والإخلاء والدعم في ظروف مختلفة.

وتشير المعطيات التي أعلنتها «إيرباص» بشأن النسخة المخصصة للمغرب إلى تجهيز المروحيات بمجموعة من الأنظمة المتقدمة التي تتلاءم مع طبيعة المهام المنتظرة منها.

ومن أبرز هذه التجهيزات نظاما رفع مزدوجان يتيحان تنفيذ عمليات الإنقاذ واستعادة الأشخاص، إضافة إلى كشاف للبحث ونظام كهروبصري من طراز Safran Euroflir 410، بما يعزز قدرات المروحية في المراقبة والاستطلاع وتحديد الأشخاص والأهداف، بما في ذلك في ظروف الإضاءة الصعبة.

وتمنح هذه التجهيزات H225M قدرة أكبر على تنفيذ عمليات البحث والإنقاذ ليلاً وفي ظروف جوية معقدة، خصوصاً في المناطق التي يصعب على وسائل الإنقاذ التقليدية الوصول إليها.

قدرات عملياتية واسعة

وتتميز «كاراكال» بقدرتها على تنفيذ مجموعة واسعة من المهام العسكرية، إذ يمكن تجهيزها برشاشات، إلى جانب إمكانية دمج أنظمة للحرب الإلكترونية والحماية الذاتية، بما يسمح لها بالعمل في بيئات قد تتضمن تهديدات أمنية أو عسكرية.

ووفق المواصفات التي نشرتها وزارة القوات المسلحة الفرنسية، تستطيع H225M نقل ما يصل إلى نحو 28 جندياً، كما يمكن تهيئتها لتنفيذ عمليات الإخلاء الطبي عبر تجهيزها بما يصل إلى 10 حمالات مع طاقم طبي.

كما تتمتع المروحية بقدرة على نقل حمولة خارجية تصل إلى نحو 4.7 أطنان، ما يتيح استخدامها في نقل المعدات والإمدادات والقيام بمهام الدعم اللوجستي والعملياتي.

وتصل سرعتها القصوى إلى حوالي 324 كيلومترا في الساعة، فيما يختلف مداها العملياتي بحسب الحمولة والتجهيزات وكمية الوقود، ويمكن أن يتراوح، وفق ظروف التشغيل، بين نحو 650 و1300 كيلومتر.

ومن بين الخصائص المهمة التي توفرها H225M أيضاً إمكانية التزود بالوقود جواً، وهي قدرة تتيح تمديد زمن التحليق وتوسيع نطاق تنفيذ المهام، خصوصاً في العمليات التي تتطلب قطع مسافات طويلة دون العودة المتكررة إلى القواعد الجوية.

شراكة تتجاوز التسليح

ولا تقتصر العلاقة بين المغرب و«إيرباص» على اقتناء المروحيات، إذ ترتبط المجموعة الأوروبية بالمملكة بمشاريع أخرى في مجال صيانة ودعم المعدات الجوية.

وفي هذا الإطار، تعمل «إيرباص» على مشروع لإنشاء مركز متخصص في الصيانة والإصلاح والدعم التقني للمروحيات داخل المغرب، وهو ما يمكن أن يعزز موقع المملكة كمنصة إقليمية لخدمات صيانة المروحيات، خصوصاً بالنسبة إلى أسواق غرب إفريقيا.

ويعكس هذا التوجه انتقال التعاون المغربي-الفرنسي في مجال المروحيات من مجرد اقتناء المعدات إلى بناء قدرات صناعية وتقنية مرافقة، بما يسمح للمغرب بتعزيز استقلاليته في مجال الصيانة والدعم اللوجستي، وتطوير خبراته المحلية في قطاع الطيران العسكري

أصوات NEWS
contact.aswatnews@gmail
•العدد: 156 • من 01 إلى 15 شتنبر 2026

فوزي لقجع ينتقد أخطاء الحكومة: الأولوية لتصحيح الاختلالات بدل تبادل المسؤوليات

قال فوزي لقجع، عضو المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة، إن الحكومة ارتكبت مجموعة من الأخطاء في تدبير عدد من الملفات، مؤكدا أن الأولوية في المرحلة الحالية ينبغي أن تنصب على تصحيح هذه الاختلالات ومعالجة آثارها، بدل الاستمرار في تبادل المسؤوليات بشأنها.

وأوضح لقجع، في حديث ضمن برنامج «بوضوح مع فوزي لقجع» المنشور على منصة يوتيوب، أن انتقاله إلى العمل السياسي جاء بعد مسار مهني وإداري تجاوز ثلاثة عقود، راكم خلاله خبرة في مجالات مختلفة، من بينها المهام الرياضية والإدارية، إلى جانب تجربته داخل وزارة الاقتصاد والمالية.

واعتبر أن العمل السياسي يوفر له مجالا أوسع لتوظيف هذه التجربة في مناقشة السياسات العمومية وإبداء الرأي بشأنها والمساهمة في صياغتها، مقارنة بالمسؤولية الحكومية التي تظل محددة بإطار قانوني واختصاصات دقيقة.

وفي هذا السياق، أوضح لقجع أن الوزير يعمل ضمن الصلاحيات التي تحددها القوانين، ولا يمكنه التدخل خارج الاختصاصات المخولة له.

وأشار إلى أن مهامه كوزير منتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية كانت ترتبط أساسا بتدبير موارد الدولة وتحديد الاعتمادات المالية في إطار مشروع قانون المالية.

وأضاف أن الاعتمادات المرصودة لمشاريع البنيات التحتية، سواء تعلق الأمر بالطرق أو السدود أو تأهيل المدن أو المنشآت الصحية، يتم تحديدها ضمن قانون المالية، قبل أن تنتقل مسؤولية تنفيذها إلى القطاعات الحكومية المعنية.

وبخصوص القدرة الشرائية وارتفاع أسعار اللحوم، أكد لقجع أن موقفه من هذا الملف ليس مرتبطا بانتقاله إلى العمل السياسي، مذكرا بأنه سبق أن أثاره داخل البرلمان، سواء بمجلس النواب أو مجلس المستشارين.

واعتبر أن الإمكانيات التي وفرتها الحكومة والدولة بهدف الحفاظ على أسعار اللحوم في مستويات معقولة لم تحقق النتائج المنتظرة، مشددا على أن القطاع يحتاج إلى «تفكير عميق وحلول موضوعية» تسمح للمواطن المغربي باستعادة مستويات الأسعار التي كان يعرفها في السابق.

ورفض لقجع أن يؤدي تغير موقعه داخل المشهد السياسي إلى تغيير مواقفه السابقة، مؤكدا أن دخوله المجال السياسي لا يعني التخلي عن القضايا والمواقف التي سبق أن عبر عنها.

وقال في هذا السياق إن «الاعتراف بالخطأ فضيلة»، مشيرا إلى أن الحكومة ارتكبت «مجموعة من الأخطاء»، وأن مختلف الأطراف تتحمل مسؤولية أجزاء منها، قبل أن يشدد على أن الأولوية حاليا يجب أن تكون لتصحيحها.

وأشار لقجع إلى أن ملفات الأسعار والغلاء والقدرة الشرائية كانت من بين القضايا التي شهدت اختلافا في الرؤى والمواقف، معتبرا أن تراكم هذه الاختلافات كشف عن وجود تباينات في طريقة تدبير عدد من الملفات المرتبطة بوزارة الاقتصاد والمالية.

وأضاف أن بعض الخلافات تجاوزت، حسب تقديره، حدود الاختلاف في وجهات النظر، وتحولت إلى ما وصفه بـ**«هدف استراتيجي»** لدى أحد الفاعلين السياسيين، ووصلت إلى مستوى أداء القسم والحلف، معتبرا أن ذلك يعكس اختلافا في المصالح والاختيارات.

وشدد عضو المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة على أن استمرار الاختلاف في المواقف يبقى أمرا واردا ما لم تصبح خدمة المصالح الحقيقية للمواطنات والمواطنين معيارا أساسيا للعمل السياسي، مؤكدا أن تصحيح الأخطاء ومعالجة انعكاساتها على المواطنين يجب أن تتصدر أولويات المرحلة المقبلة.

التقدم والاشتراكية يتعهد برفع معاشات التقاعد وإلغاء اقتطاع 50% من معاشات الأرامل

تعهد حزب التقدم والاشتراكية بالرفع التدريجي لمعاشات التقاعد إلى مستوى الحد الأدنى للأجر على الأقل، إلى جانب إلغاء التخفيض بنسبة 50 في المائة المطبق على معاشات الأرامل، مؤكدا أن التقاعد لا ينبغي أن يتحول إلى مرادف للهشاشة أو الحاجة.

وأوضح الحزب، في رسالة مفتوحة وجهها إلى المتقاعدات والمتقاعدين، أن العدالة الاجتماعية يجب أن تمتد إلى ما بعد مرحلة الإحالة على التقاعد، بما يضمن للمتقاعدين دخلا كريما وحماية اجتماعية فعلية، فضلا عن الولوج إلى خدمات صحية جيدة والاستمرار في المشاركة في الحياة المجتمعية.

مناظرة وطنية لإصلاح أنظمة التقاعد

وفي برنامجه الحكومي للفترة الممتدة بين 2027 و2031، يقترح الحزب تنظيم مناظرة وطنية حول التقاعد خلال الأشهر الستة الأولى من الولاية الحكومية، بمشاركة الدولة والشركاء الاجتماعيين والقطاع الخاص، بهدف التوصل إلى إصلاح توافقي للأنظمة العمومية.

كما يتعهد الحزب بالعمل على تعميم معاشات التقاعد من خلال توسيع وتطوير أنظمة التقاعد الإجبارية، إلى جانب الأنظمة التكميلية والاختيارية.

ويتضمن البرنامج أيضا الرفع التدريجي لقيمة المعاشات، وعقلنة خدمات التقاعد، والبحث عن موارد تمويل جديدة، خصوصا من خلال الموارد الجبائية، فضلا عن إلغاء التخفيض بنسبة 50 في المائة المطبق على معاشات الأرامل.

ويقترح الحزب كذلك مراجعة طريقة احتساب المعاشات لفائدة بعض الفئات المهنية، ولا سيما قدماء العسكريين والمحاربين القدامى وأرامل وذوي حقوقهم، اعتمادا على مجموع المسار المهني.

كما يطرح إمكانية تمكين الأجراء المسنين من الانتقال إلى العمل بنصف الوقت في نهاية مسارهم المهني، مع الاستفادة في الوقت نفسه من جزء من المعاش، في إطار نظام للتقاعد التدريجي يهدف إلى تسهيل نقل الخبرات وفتح المجال أمام الشباب للولوج إلى سوق الشغل.

تعزيز الولوج إلى الخدمات الصحية

وفي الجانب الصحي، يضع حزب التقدم والاشتراكية تعزيز المستشفى العمومي في صلب رؤيته للحماية الاجتماعية، مع التأكيد على مواكبة دمج صندوقي CNOPS وCNSS، والحفاظ على الحقوق المكتسبة للمنخرطين وضمان تغطية فعلية في إطار التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

ويولي البرنامج أهمية خاصة للتكفل بالأمراض المزمنة والمكلفة، مع السعي إلى تخفيف العبء المالي المباشر عن المؤمنين، بهدف خفض نسبة التحمل من 38 في المائة إلى 25 في المائة.

كما يتعهد الحزب بأن يصبح 90 في المائة من المغاربة على مسافة تقل عن ساعة واحدة من مؤسسة صحية عمومية عاملة، تتوفر فيها مصالح للاستعجالات على مدار الساعة، إلى جانب حد أدنى من التجهيزات الطبية والتقنية في مختلف المناطق.

ويشدد البرنامج أيضا على تطوير الخدمات الصحية القريبة من المواطنين، مع جعل مواكبة المسنين إحدى ركائز خدمات القرب، بهدف الحد من العزلة وتعزيز استقلاليتهم وتيسير ولوج الأشخاص المسنين وذوي الإعاقة الحركية إلى الفضاءات العمومية

ارتفاع أسعار العقار بالمغرب بـ0،7% خلال الفصل الثاني من 2026

أفادت أحدث مذكرة مشتركة لبنك المغرب والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، حول تطورات سوق العقار، أن مؤشر أسعار الأصول العقارية بالمغرب سجل ارتفاعا بنسبة 0.7 في المائة على أساس سنوي خلال الفصل الثاني من سنة 2026.

وأبرزت المذكرة أن هذا الارتفاع جاء مدفوعا بزيادة أسعار العقارات السكنية بنسبة 1 في المائة، وارتفاع أسعار الأراضي بـ0,3 في المائة، إلى جانب نمو أسعار العقارات المخصصة للاستعمال المهني بنسبة 0,6 في المائة.

وبالتوازي مع ارتفاع الأسعار، سجل السوق العقاري تحسنا على مستوى المعاملات، التي ارتفعت بنسبة 6.3 في المائة على أساس سنوي، نتيجة زيادة معاملات العقارات السكنية بـ3.9 في المائة، والأراضي بـ4.1 في المائة، فيما قفزت معاملات العقارات المهنية بنسبة 31.9 في المائة.

وعلى أساس فصلي، ارتفع مؤشر أسعار الأصول العقارية بدوره بنسبة 0,7 في المائة، نتيجة ارتفاع أسعار العقارات السكنية بنسبة 1 في المائة، والأراضي بـ0,6 في المائة، والعقارات المهنية بـ0,4 في المائة.

كما ارتفع عدد المعاملات خلال الفترة نفسها بنسبة 11 في المائة، مع زيادة معاملات العقارات السكنية بـ6.3 في المائة، والأراضي بـ21.8 في المائة، والعقارات المهنية بـ23.5 في المائة.

وبحسب فئة العقارات السكنية، ارتفعت الأسعار على أساس سنوي بنسبة 1 في المائة، مدفوعة أساسا بارتفاع أسعار الشقق بنسبة 1,1 في المائة.

في المقابل، سجلت أسعار المنازل تراجعا بنسبة 0,7 في المائة، فيما انخفضت أسعار الفيلات بـ0,3 في المائة.

وعلى مستوى المعاملات السكنية، ارتفعت المبيعات بنسبة 3,9 في المائة، نتيجة زيادة معاملات الشقق بـ4,6 في المائة، بينما تراجعت معاملات المنازل بنسبة 5,6 في المائة والفيلات بنسبة 7,1 في المائة.

أما أسعار الأراضي، فقد سجلت ارتفاعا سنويا بنسبة 0,3 في المائة، بالتزامن مع زيادة عدد معاملاتها بنسبة 4,1 في المائة.

وفي قطاع العقارات المهنية، ارتفعت الأسعار بنسبة 0.6 في المائة، مدفوعة بزيادة أسعار المحلات التجارية بـ0.4 في المائة والمكاتب بـ2,9 في المائة، بينما سجلت المعاملات نموا قويا بلغ 31.9 في المائة، مع ارتفاع مبيعات المحلات التجارية بـ30.8 في المائة والمكاتب بـ36.7 في المائة.

وعلى مستوى المدن، أظهرت المعطيات تفاوتا في تطور الأسعار خلال الفصل الثاني من السنة، حيث تصدرت طنجة قائمة المدن التي سجلت ارتفاعا في الأسعار على أساس فصلي، بنسبة 2,3 في المائة، تلتها الرباط بـ1,9 في المائة، ثم فاس بـ1,7 في المائة. كما ارتفعت الأسعار في القنيطرة بنسبة 0,7 في المائة، وفي كل من الدار البيضاء ومراكش بنسبة 0,5 في المائة.

في المقابل، تراجعت الأسعار في مكناس ووجدة بنسبة 0,9 في المائة، بينما ظلت شبه مستقرة في كل من أكادير والجديدة.

وتُعد مؤشرات أسعار الأصول العقارية ثمرة عمل مشترك بين بنك المغرب والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، ويتم احتسابها اعتمادا على طريقة البيع المتكرر، التي تسمح بالتحكم في إشكالية عدم تجانس العقارات.

ولا تشمل هذه المنهجية سوى العقارات التي كانت موضوع معاملتين على الأقل خلال الفترة المعنية، بما يتيح تتبع تطور الأسعار بصورة أكثر دقة داخل السوق العقارية المغربية.

180 مليون درهم لتحديث محور سككي وطرقي بين الدار البيضاء ومطار محمد الخامس

يستعد المكتب الوطني للسكك الحديدية لإطلاق مشروع جديد لتطوير البنية التحتية السككية والطرقية بمحور الدار البيضاء، من خلال أشغال تشمل تحديث شبكة القطارات وإعادة تهيئة الطريق الإقليمية 3038 المؤدية إلى مطار محمد الخامس الدولي.

وفي هذا الإطار، طرح المكتب طلب عروض مفتوحا لإنجاز دراسات وأشغال الهندسة المدنية المرتبطة بعدد من المنشآت السككية والمائية على مستوى الطريق الإقليمية 3038 ووادي بوسكورة.

ويهم المشروع إنشاء منشأتين علويتين مخصصتين للسكك الحديدية لعبور الطريق الإقليمية، ستخصص إحداهما لخط القطار فائق السرعة، فيما ستنجز الثانية لخدمة الخط السككي التقليدي، الذي يرتقب تحويل مساره بالتزامن مع إزالة الجسر السككي الحالي.

ولا يتوقف نطاق الأشغال عند البنية السككية، إذ يتضمن البرنامج إنجاز سبع منشآت مائية على امتداد المنصة الجديدة للخط التقليدي، من بينها منشأة مخصصة لتأمين عبور وادي بوسكورة، بما يضمن استمرارية الشبكة وحماية المنشآت من تأثيرات المياه.

وعلى المستوى الطرقي، تشمل الأشغال إعادة تهيئة الطريق الإقليمية 3038 ورفع عدد مساراتها إلى ثلاثة، إلى جانب إحداث مدار طرقي ومداخل وطرق ربط جديدة، بهدف تحسين انسيابية حركة السير على أحد المحاور الرئيسية المؤدية إلى مطار محمد الخامس.

وقدرت الكلفة التقديرية للأشغال في 180 مليون درهم دون احتساب الرسوم، بينما حدد المكتب الوطني للسكك الحديدية قيمة الضمان المؤقت المطلوب من الشركات الراغبة في المنافسة في 2.7 مليون درهم.

ميناء طنجة المتوسط يعزز الربط البحري بين أوروبا وغرب إفريقيا بخط جديد

في خطوة تعكس تنامي الدور اللوجستي لميناء طنجة المتوسط في حركة التجارة الدولية، يستعد الميناء المغربي لتعزيز حضوره ضمن شبكات النقل البحري الدولية، من خلال دخوله ضمن خط بحري أسبوعي جديد يربط موانئ شمال أوروبا بأسواق غرب إفريقيا

ووفق ما أعلنته مجموعة النقل البحري الفرنسية "CMA CGM"، تم إطلاق خدمة جديدة تحت اسم "KORA EXPRESS"، تربط بين عدد من الموانئ الأوروبية وموانئ غرب إفريقيا، على أن تنطلق أولى رحلاتها من ميناء ساوثهامبتون البريطاني اليوم الأربعاء 26 غشت الجاري.

وستعتمد الخدمة الجديدة على مسار بحري يمر عبر مجموعة من الموانئ الرئيسية في شمال أوروبا، من بينها ساوثهامبتون وفليسينغن وأنتويرب، قبل الوصول إلى ميناء طنجة المتوسط، ثم مواصلة الرحلة عبر ميناء الجزيرة الخضراء باتجاه غرب إفريقيا.

ويشمل المسار بعد ذلك عددا من الموانئ الإفريقية، من بينها تيما في غانا، وليكي في نيجيريا، وكوتونو في بنين، ثم داكار في السنغال، بما يوفر خطا منتظما يربط المراكز التجارية والصناعية في شمال أوروبا بالأسواق الرئيسية في غرب القارة الإفريقية.

ويمنح إدراج طنجة المتوسط ضمن هذا الخط الجديد للميناء المغربي موقعا مهمًا في حركة الربط البحري بين أوروبا وإفريقيا، لاسيما بالنظر إلى موقعه الجغرافي عند مدخل البحر الأبيض المتوسط وقربه من طرق التجارة البحرية الرئيسية.

كما يعكس اختيار طنجة المتوسط محطة ضمن الخدمة الجديدة استمرار توسع شبكة الخطوط البحرية التي تعتمد على الميناء المغربي، الذي أصبح خلال السنوات الأخيرة منصة أساسية لإعادة الشحن وربط الأسواق الأوروبية والإفريقية.

ومن المرتقب أن يساهم الخط الجديد في تعزيز تدفقات السلع والبضائع بين القارتين، وتوفير خيارات إضافية للشركات العاملة في التجارة الدولية، خصوصا تلك التي تستهدف أسواق غرب إفريقيا انطلاقا من أوروبا.

ويأتي هذا التطور في سياق المنافسة المتزايدة بين الموانئ العالمية على استقطاب الخطوط البحرية الكبرى، حيث أصبح الموقع الجغرافي والبنية التحتية والقدرة على الربط بين الأسواق عوامل حاسمة في اختيار شركات النقل البحري لمحطاتها.

وبإدراج طنجة المتوسط ضمن خدمة "KORA EXPRESS"، يواصل الميناء المغربي ترسيخ موقعه كحلقة وصل استراتيجية بين أوروبا وإفريقيا، مستفيدا من موقع المملكة كبوابة بحرية وتجارية نحو الأسواق الإفريقية.

contact.aswatnews@gmail
•العدد: 156 • من 01 إلى 15 شتنبر 2026
أصوات NEWS

كوريا الجنوبية تفتح مفاوضات للتجارة الحرة مع المغرب لتعزيز نفوذها في إفريقيا

في ظل تصاعد حالة عدم اليقين التي تشهدها التجارة العالمية، وتوجه إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب نحو فرض رسوم جمركية على واردات من عدد من الدول، تسعى كوريا الجنوبية إلى توسيع شبكة اتفاقياتها التجارية، واضعة المغرب ضمن أبرز شركائها المستهدفين.

وأكدت وزارة التجارة والصناعة والطاقة الكورية الجنوبية بدء مفاوضات مع المغرب بشأن إبرام اتفاق للتجارة الحرة، إلى جانب مصر، باعتبار البلدين بوابتين استراتيجيتين نحو الأسواق الإفريقية.

ونقلت صحيفة «ماني توداي» الاقتصادية عن بارك غناو أون، مدير سياسات الاتفاقيات التجارية بوزارة التجارة الكورية، أن سيول تجري مفاوضات مع المغرب ومصر، بالنظر إلى موقعهما الاستراتيجي وقدرتهما على توفير منفذ للشركات الكورية نحو القارة الإفريقية.

ويكتسي المغرب أهمية خاصة بالنسبة إلى كوريا الجنوبية، بالنظر إلى شبكة اتفاقيات التجارة الحرة التي تربطه بكل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وهو ما قد يتيح للشركات الكورية استخدام المملكة كقاعدة إنتاج وتصدير نحو السوقين الأوروبية والأميركية.

وتعمل الحكومة الكورية حالياً على بدء أو استئناف مفاوضات تجارية مع سبع دول وتكتلات اقتصادية، تشمل المغرب ومصر والأرجنتين والأوروغواي والمكسيك وتنزانيا، إلى جانب تجمع «ميركوسور».

كما أطلقت سيول مفاوضات جديدة مع تايلاند وباكستان، في حين تواصل تطوير اتفاقياتها التجارية القائمة مع الصين والهند وسنغافورة، إضافة إلى رابطة دول جنوب شرق آسيا «آسيان».

وبحسب المصدر ذاته، أتمت كوريا الجنوبية اتفاقيات تجارية مع تسع دول وتكتلات اقتصادية، في انتظار دخولها حيز التنفيذ، من بينها غواتيمالا وماليزيا وجورجيا وبنغلادش ومجلس التعاون الخليجي، ليرتفع عدد الدول والتكتلات التي تستهدف سيول توسيع علاقاتها التجارية معها خلال العام الجاري إلى نحو 22 شريكاً.

وتولي الحكومة الكورية أهمية خاصة لمفاوضاتها مع الصين، حيث عقدت الجولة الخامسة عشرة من مفاوضات تطوير الاتفاقية في مجالي الخدمات والاستثمار، إلى جانب الجولة الثانية عشرة من مفاوضات تطوير الاتفاقية مع الهند.

وترى سيول أن اتفاقيات التجارة الحرة لا تقتصر فوائدها على خفض الرسوم الجمركية، بل تمتد إلى جذب الاستثمارات وتعزيز التعاون الاقتصادي وتوسيع فرص الشركات وتحقيق مكاسب للمستهلكين.

وتأتي هذه الاستراتيجية في ظل محدودية حجم السوق المحلية الكورية، ما يدفع الحكومة إلى البحث عن أسواق خارجية جديدة وضمان وصول الشركات الكورية إليها على المدى الطويل.

كما تراهن كوريا الجنوبية على بناء علاقات اقتصادية مبكرة مع الاقتصادات الصاعدة، وعدم حصر اهتمامها بالأسواق الكبرى، معتبرة أن بعض الدول التي تبدو صغيرة اليوم قد تتحول إلى أسواق مؤثرة خلال السنوات المقبلة.

وفي هذا السياق، شدد مدير سياسات الاتفاقيات التجارية بوزارة التجارة الكورية على ضرورة الاستثمار مبكراً في العلاقات مع هذه الدول، مؤكداً أن بناء الشراكات التجارية يحتاج إلى وقت، وأن تأجيل التحرك قد يجعل من الصعب تطوير علاقات قوية معها عندما تتوسع اقتصاداتها مستقبلاً.

المبادلات التجارية المغربية الإسبانية تتجاوز 22.7 مليار خلال 2025

بلغ إجمالي المبادلات التجارية بين المغرب وإسبانيا نحو 22.757 مليار يورو خلال سنة 2025، وفق معطيات أوردتها وكالة الأنباء الإسبانية «إيفي»، استناداً إلى تقرير صادر عن المؤسسة الإسبانية للتجارة الخارجية والاستثمار «ICEX».

وتأتي هذه الدينامية في سياق يحتفظ فيه الاتحاد الأوروبي بموقع الصدارة ضمن شركاء المغرب التجاريين، إذ بلغت صادرات دول الاتحاد نحو المملكة 34.148 مليار يورو خلال 2024، مقابل واردات أوروبية من المغرب بقيمة 26.958 مليار يورو.

وعلى صعيد العلاقات الثنائية داخل الفضاء الأوروبي، تواصل إسبانيا تصدر قائمة الشركاء التجاريين للمغرب، سواء من حيث الصادرات المغربية أو الواردات القادمة من السوق الإسبانية، في انعكاس لتشابك سلاسل الإنتاج والتوريد بين البلدين.

وتشير أحدث المعطيات إلى أن المسار التصاعدي للتجارة الثنائية استمر خلال النصف الأول من 2026. فقد ارتفعت الصادرات الإسبانية نحو المغرب بنسبة 3.5 في المائة، لتصل إلى 6.4205 مليارات يورو، بما يمثل 3.2 في المائة من إجمالي المبيعات الإسبانية الموجهة إلى الأسواق الخارجية.

وفي الاتجاه المقابل، زادت المشتريات الإسبانية من المنتجات المغربية بنسبة 4.1 في المائة، لتبلغ 5.7955 مليارات يورو، وهو ما يعادل 2.5 في المائة من إجمالي واردات إسبانيا من الخارج.

أما في 2025، فقد سجلت الصادرات الإسبانية نحو المغرب تراجعاً بنسبة 4.1 في المائة، ارتبط أساساً بانخفاض مبيعات المحروقات، في وقت شهد فيه السوق المغربي ارتفاعاً في تدفقات الديزل الروسي. وفي المقابل، واصلت الواردات الإسبانية من المغرب منحاها الإيجابي، مسجلة نمواً بنسبة 6 في المائة.

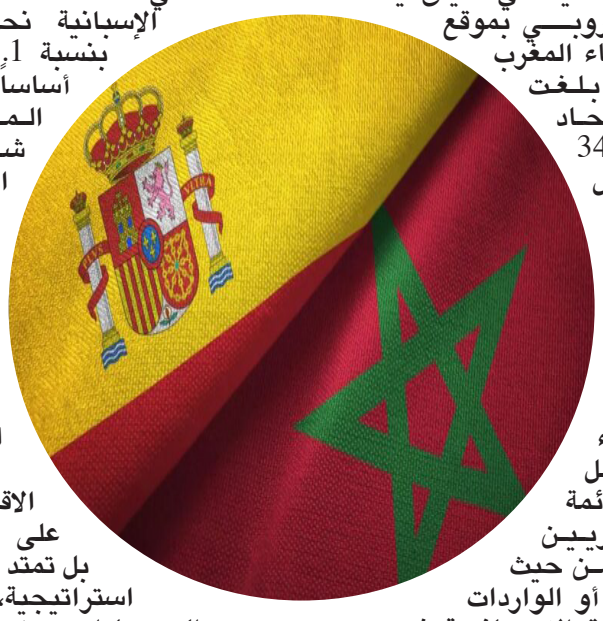

ولا تقتصر العلاقة الاقتصادية بين البلدين على المبادلات التجارية، بل تمتد إلى قطاعات صناعية استراتيجية، في مقدمتها صناعة السيارات ومكوناتها، إلى جانب النسيج وغيرها من الأنشطة المرتبطة بسلاسل القيمة الأوروبية.

ويمنح تطور صناعة السيارات بالمغرب، وتزايد اندماجها في منظومة الإنتاج الأوروبية، هذا القطاع دوراً محورياً في تعزيز الروابط الصناعية بين الرباط ومدريد، خصوصاً مع استفادة الشركات من القرب الجغرافي وسهولة الربط اللوجستي بين ضفتي المتوسط.

الصادرات التركية إلى المغرب تتجاوز ملياري دولار خلال 7 أشهر

بلغت الصادرات التركية إلى المغرب خلال الأشهر السبعة الأولى من سنة 2026 نحو ملياري و43 مليون دولار أمريكي، مسجلة ارتفاعاً سنوياً بنسبة 11.7 في المائة، وفق بيانات مجلس المصدرين الأتراك.

ويواصل المغرب بذلك الحفاظ على موقعه كواحد من أبرز الأسواق الإفريقية للمنتجات التركية، في وقت ارتفعت فيه الصادرات التركية نحو القارة الإفريقية خلال الفترة نفسها بنسبة 12.6 في المائة، لتبلغ حوالي 13.3 مليار دولار.

وتأتي هذه الزيادة في سياق تنامي المبادلات التجارية بين المغرب وتركيا، رغم استمرار الجدل بشأن العجز التجاري لصالح أنقرة، وما يرافقه من مطالب بمراجعة اتفاقية التبادل الحر بين البلدين بما يضمن حماية الصناعة الوطنية وتحقيق توازن أكبر في المبادلات التجارية.

البروتين وإنقاص الوزن.. كيف يساعد على تقليل الشهية والحفاظ على العضلات؟

يُعد البروتين من العناصر الغذائية المهمة ضمن أي نظام يستهدف إنقاص الوزن، ليس فقط لدورهِ في بناء العضلات والحفاظ عليها، وإنما أيضاً لتأثيره في الشبع واستهلاك الطاقة. وتشير الدراسات إلى أن رفع حصة البروتين في النظام الغذائي قد يساعد على التحكم في الشهية وتقليل إجمالي السعرات المتناولة، خصوصاً عندما يحل محل جزء من الكربوهيدرات أو الدهون.

البروتين وتنظيم هرمونات الشهية

يؤثر البروتين في عدد من الإشارات الهرمونية المرتبطة بالجوع والشبع. فتناول وجبة غنية بالبروتين يمكن أن يعزز إفراز هرمونات مرتبطة بالشبع، مثل «GLP-1» والببتيد «YY» والكوليسيستوكينين، بالتوازي مع خفض مستويات هرمون الغريلين المرتبط بالشعور بالجوع.

ولهذا السبب، قد يشعر الشخص بالشبع لفترة أطول بعد تناول وجبة تحتوي على كمية كافية من البروتين، ما قد يساعده على تقليل تناول الطعام والوجبات الخفيفة بين الوجبات.

هضم البروتين يستهلك طاقة أكبر

يحتاج الجسم إلى قدر من الطاقة لهضم الطعام وامتصاصه واستقلابه، وهو ما يعرف بالتأثير الحراري للطعام.

ويتميز البروتين بتأثير حراري أعلى من الكربوهيدرات والدهون؛ إذ تقدر الطاقة المستخدمة في هضمه واستقلابه عادة بنحو 20 إلى 30% من الطاقة التي يوفرها، مقابل نحو 5 إلى 10% للكربوهيدرات و0 إلى 3% للدهون.

وهذا يعني أن الجسم ينفق طاقة أكبر على معالجة البروتين مقارنة بباقي المغذيات الكبرى، غير أن ذلك لا يعني أن 30% من سعرات البروتين «تضيع» بالكامل، بل إنها تُستهلك جزئياً خلال عملية الهضم والاستقلاب.

هل البروتين يساعد فعلاً على إنقاص الوزن؟

يمكن لزيادة البروتين أن تساعد على إنقاص الوزن من خلال آليتين أساسيتين: رفع الشعور بالشبع وتقليل استهلاك السعرات، إلى جانب زيادة الإنفاق الطاقي المرتبط بهضمه.

وتشير تجارب غذائية إلى أن الأنظمة الأعلى بالبروتين يمكن أن تؤدي إلى فقدان أكبر للوزن مقارنة بالأنظمة الأقل بروتيناً، خصوصاً عندما تساعد على خلق عجز في السعرات الحرارية.

كما ارتبط ارتفاع استهلاك البروتين بانخفاض الدهون الحشوية، وهي الدهون المتراكمة حول الأعضاء الداخلية، مع أهمية التأكيد على أن البروتين وحده لا يستطيع استهداف دهون البطن بشكل موضعي.

الحفاظ على الكتلة العضلية

من أبرز فوائد البروتين خلال مرحلة إنقاص الوزن قدرته على المساعدة في الحد من فقدان الكتلة العضلية.

فعندما ينخفض وزن الجسم، قد يفقد الشخص مزيجاً من الدهون والكتلة الخالية من الدهون. ويساعد الحصول على كمية مناسبة من البروتين، إلى جانب ممارسة تمارين المقاومة، على الحفاظ على العضلات قدر الإمكان.

وهذا الأمر مهم لأن الحفاظ على الكتلة العضلية يساعد في دعم الوظائف البدنية والقدرة على الحركة، كما يساهم في الحفاظ على معدل استهلاك الطاقة.

كم يحتاج الجسم من البروتين؟

لا توجد كمية واحدة تناسب الجميع، إذ تختلف الاحتياجات بحسب الوزن والعمر ومستوى النشاط البدني والهدف الصحي.

وبالنسبة إلى البالغين الأصحاء، فإن الحد المرجعي العام للبروتين يبلغ نحو 0.8 غرام لكل كيلوغرام من وزن الجسم يومياً، لكن الاحتياجات قد تكون أعلى لدى الأشخاص الذين يمارسون الرياضة أو يتبعون حمية لإنقاص الوزن أو يسعون للحفاظ على كتلتهم العضلية.

ولهذا، فإن تحديد كمية البروتين المناسبة ينبغي أن يأخذ في الاعتبار إجمالي النظام الغذائي والحالة الصحية ومستوى النشاط، بدلاً من اعتماد رقم موحد للجميع.

كيف يمكن زيادة البروتين في النظام الغذائي؟

يمكن رفع كمية البروتين اليومية من خلال مصادر غذائية متنوعة، من بينها الأسماك والدجاج والبيض واللحوم قليلة الدهون والحليب والزبادي والجبن، إضافة إلى البقوليات مثل العدس والحمص والفاصوليا.

كما توفر بعض الأطعمة النباتية كميات مهمة من البروتين، ويمكن تنويع مصادر البروتين ضمن النظام الغذائي للحصول على تغذية أكثر توازناً.

أما مكملات البروتين، مثل بروتين مصل اللبن، فقد تكون خياراً عملياً لبعض الأشخاص الذين يجدون صعوبة في الوصول إلى احتياجاتهم اليومية من الطعام، لكنها ليست ضرورية بالضرورة لمن يستطيع الحصول على حاجته من المصادر الغذائية الطبيعية.

البروتين ليس حلاً سحرياً

رغم فوائده في التحكم بالشهية والحفاظ على العضلات، لا يعني تناول كمياتٍ كبيرة من البروتين أن فقدان الوزن سيحدث تلقائياً.

فالنتيجة النهائية تعتمد على توازن الطاقة والنظام الغذائي ككل. ويمكن للإفراط في تناول السعرات، حتى مع ارتفاع كمية البروتين، أن يمنع خسارة الوزن.

لذلك، فإن أفضل استراتيجية تتمثل في اعتماد نظام غذائي متوازن يوفر كمية مناسبة من البروتين، إلى جانب الخضروات والألياف والدهون الصحية والكربوهيدرات المناسبة، مع ممارسة النشاط البدني بانتظام.

الخلاصة: البروتين أداة مهمة في رحلة إنقاص الوزن، خصوصاً بسبب تأثيره في الشبع وقدرته على المساعدة في الحفاظ على الكتلة العضلية، لكنه جزء من منظومة غذائية متكاملة وليس وسيلة سحرية لحرق دهون.

البيض والكوليسترول.. هل يهدد صحة القلب أم أن الحقيقة مختلفة؟

لطالما أثار البيض جدلاً واسعاً بسبب احتوائه على نسبة مرتفعة نسبياً من الكوليسترول الغذائي، إذ تحتوي البيضة الكبيرة على نحو 185 ملغ من الكوليسترول، ما دفع إلى الاعتقاد بأنه قد يكون من الأطعمة التي تهدد صحة القلب. غير أن الأدلة العلمية الحديثة تشير إلى أن العلاقة بين تناول البيض وصحة القلب أكثر تعقيداً من مجرد النظر إلى كمية الكوليسترول الموجودة فيه. وبالنسبة إلى معظم الأشخاص، لا يبدو أن تناول البيض باعتدال ضمن نظام غذائي متوازن يؤدي إلى ارتفاع كبير في مستويات الكوليسترول في الدم أو يزيد بشكل واضح خطر الإصابة بأمراض القلب.

ولا يزال تأثير البيض على ضغط الدم موضع نقاش علمي، إذ أظهرت الدراسات نتائج متفاوتة. فالبيض يمكن أن يكون جزءاً من نظام «داش» الغذائي المعروف بقدرته على المساعدة في التحكم بضغط الدم، خصوصاً عند تناوله إلى جانب الخضروات والفواكه والحبوب الكاملة ومصادر البروتين قليلة الدهون. وفي المقابل، ربطت بعض الدراسات الرصدية بين الاستهلاك المرتفع للبيض وزيادة خطر الإصابة بارتفاع ضغط الدم، بينما لم تجد دراسات أخرى العلاقة نفسها، ما يشير إلى أن طريقة تناول البيض والنظام الغذائي المصاحب له قد يكونان أكثر أهمية من البيض وحده. فعلى سبيل المثال، يختلف تناول البيض المسلوق مع الخضروات بشكل كبير عن تناوله مقلياً بالزبدة إلى جانب اللحوم المصنعة وكميات كبيرة من الملح.

وعلى مستوى الكوليسترول، كان الاعتقاد السائد لسنوات أن تناول الأطعمة الغنية بالكوليسترول يؤدي مباشرة إلى ارتفاع كوليسترول الدم، لكن الأبحاث أظهرت أن استجابة الجسم للكوليسترول الغذائي تختلف من شخص إلى آخر. فعند تناول الكوليسترول من مصادر غذائية، يستطيع الجسم لدى كثير من الأشخاص تقليل إنتاجه الداخلي، ما يحد من الارتفاع في مستويات الكوليسترول بالدم. كما تشير الأدلة إلى أن الدهون المشبعة والمتحولة الموجودة بكثرة في بعض الأطعمة قد تكون أكثر تأثيراً في رفع الكوليسترول الضار «LDL» من الكوليسترول الغذائي وحده. ولهذا، فإن تناول البيض ضمن نظام غذائي منخفض الدهون المشبعة قد يكون مختلفاً تماماً عن تناوله بانتظام مع الزبدة واللحوم المصنعة والأطعمة الغنية بالدهون المشبعة.

ولا يقتصر الأمر على الكوليسترول الضار، إذ تشير بعض الدراسات إلى أن تناول البيض قد يؤدي لدى بعض الأشخاص إلى ارتفاع مستويات الكوليسترول الجيد «HDL»، غير أن تقييم صحة القلب لا يعتمد على هذا المؤشر وحده، بل يأخذ في الاعتبار مجموعة من العوامل، من بينها مستويات «LDL»، وضغط الدم، والنشاط البدني، والوزن، والتدخين، والنظام الغذائي والتاريخ الصحي.

ورغم أن البيض يمكن أن يكون جزءاً من نظام غذائي صحي بالنسبة إلى معظم الأشخاص، فإن بعض الفئات قد تحتاج إلى مزيد من الحذر، خصوصاً الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات في مستويات الكوليسترول أو أمراض القلب أو السكري أو ارتفاع وراثي شديد في الكوليسترول. وفي مثل هذه الحالات، لا يعني الأمر بالضرورة الامتناع عن تناول البيض، وإنما تحديد الكمية المناسبة وفق الحالة الصحية وباستشارة الطبيب أو اختصاصي التغذية. وبعيداً عن الكوليسترول، يُعد البيض مصدراً مهماً للبروتين عالي الجودة، كما يوفر مجموعة من العناصر الغذائية، من بينها فيتامين B12 والسيلينيوم والكولين، إضافة إلى بعض فيتامين D.

وتختلف القيمة الغذائية للوجبة بشكل كبير بحسب الأطعمة التي ترافق البيض، إذ إن تناوله مع الخضروات والحبوب الكاملة يختلف عن تناوله مع النقانق أو اللحوم المصنعة أو كميات كبيرة من الزبدة والملح. وللاستفادة من القيمة الغذائية للبيض بطريقة أكثر ملاءمة لصحة القلب، يمكن تناوله مسلوقاً أو مطهواً بكمية محدودة من الدهون، ودمجه مع الخضروات والحبوب الكاملة، مع الحد من اللحوم المصنعة وتقليل الملح والدهون المشبعة.

كما يمكن استخدام بياض البيض لزيادة كمية البروتين مع خفض كمية الكوليسترول الغذائي عند الحاجة. وفي النهاية، لا يبدو أن البيض يشكل خطراً كبيراً على صحة القلب بالنسبة إلى معظم الأشخاص عند تناوله باعتدال ضمن نظام غذائي متوازن، رغم احتوائه على كمية معتبرة من الكوليسترول الغذائي.

والأهم هو النظر إلى النظام الغذائي ككل، بما يشمل نوع الدهون المستخدمة في الطهي، والأطعمة المصاحبة للبيض، وكمية الملح، ومستوى النشاط البدني، والحالة الصحية الفردية، لأن صحة القلب لا تتحدد من خلال عنصر غذائي واحد، وإنما من خلال نمط الحياة والنظام الغذائي بصورة عامة

contact.aswatnews@gmail
•العدد: 156 • من 01 إلى 15 شتنبر 2026
أصوات NEWS

سوريا تتحول إلى ساحة صراع نفوذ بين أنقرة وتل أبيب.. من يحدد مستقبل دمشق ؟

لم تعد سوريا مجرد ساحة تتقاطع فيها مصالح القوى الإقليمية والدولية، بل تحولت تدريجياً إلى اختبار مباشر لحدود النفوذ التركي، في مواجهة إسرائيل التي تبدو مصممة على منع أنقرة من ترسيخ حضور عسكري وأمني واسع داخل البلاد. ومع تصاعد التوتر بين الطرفين، باتت دمشق نفسها في قلب مواجهة غير مباشرة بين مشروعين متنافسين لإعادة تشكيل التوازنات السورية بعد سقوط نظام بشار الأسد.

آخر فصول التصعيد جاء في أغسطس، عندما شنت إسرائيل غارات على قاعدة أبو الظهور الجوية شمالي سوريا، بعد ساعات من زيارة وفد تركي للموقع. وقالت إسرائيل إن الضربة استهدفت منع تموضع عسكري تركي تعتبره تهديداً لأمنها، فيما نفت أنقرة ودمشق وجود حشد عسكري تركي في القاعدة.

لكن اللافت أن الضربة لم تبقَ في حدود رسالة عسكرية موجهة إلى دمشق، بل تحولت سريعاً إلى مواجهة سياسية مباشرة مع أنقرة. فقد اتهم وزير الدفاع الإسرائيلي يسرائيل كاتس الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بـ«جر تركيا إلى مغامرات خطيرة في سوريا»، محذراً من أن إسرائيل لن تسمح لأي طرف بتهديد أمنها.

في المقابل، ردت تركيا برفض ما وصفته بالتدخلات الإسرائيلية، مؤكدة استمرار دعمها لتطوير القدرات العسكرية والبنية التحتية الدفاعية السورية. وهذه النقطة تحديداً تكشف جوهر الخلاف: أنقرة لا تنظر إلى سوريا باعتبارها ملفاً خارجياً تقليدياً، وإنما تعتبر استقرارها ووحدة أراضيها جزءاً من أمنها القومي.

تأتي المواجهة في لحظة تحقق فيها تركيا أحد أهم أهدافها الاستراتيجية في سوريا، مع تراجع الدور المستقل للقوى الكردية المسلحة. ففي 25 أغسطس أعلنت قوات سوريا الديمقراطية «قسد» حل نفسها في إطار اتفاق للاندماج في مؤسسات الدولة السورية، وهو تحول رحبت به أنقرة باعتباره خطوة مهمة نحو تعزيز وحدة سوريا.

والأهم أن قائد «قسد» السابق مظلوم عبدي عُيّن مستشاراً للرئيس السوري أحمد الشرع، في خطوة تعكس انتقال العلاقة بين دمشق والقوى الكردية من الصراع المسلح إلى مسار الاندماج السياسي والمؤسسي.

بالنسبة إلى تركيا، يمثل هذا التطور مكسباً أمنياً مهماً؛ إذ لطالما اعتبرت «قسد» و«وحدات حماية الشعب» امتداداً لحزب العمال الكردستاني، وربطت إنهاء التهديد على حدودها بإنهاء البنية العسكرية الكردية المستقلة في شمال سوريا.

لكن ما تعتبره أنقرة تقدماً نحو سوريا موحدة، قد تنظر إليه إسرائيل من زاوية مختلفة تماماً. فاندماج «قسد» داخل الدولة السورية يعني، عملياً، توسع قدرة دمشق على استعادة السيطرة المركزية، مع استمرار الدور التركي في تدريب ودعم المؤسسات العسكرية السورية.

وهنا تتقاطع المصالح التركية والسورية بصورة أوضح، في وقت تحاول فيه إسرائيل بناء ترتيبات أمنية مختلفة في الجنوب السوري، والحفاظ على حرية الحركة العسكرية ومنع أي قوة إقليمية من امتلاك موطئ قدم يمكن أن يقيد عملياتها.

المشكلة بالنسبة إلى إسرائيل لا تتعلق فقط بوجود قوات تركية، وإنما بما يمكن أن ينتج عن هذا الوجود على المدى الطويل. فتركيا تمتلك نفوذاً سياسياً متنامياً في دمشق، وتقدم دعماً عسكرياً وأمنياً للحكومة السورية، فيما تستعد سوريا الجديدة للانفتاح الاقتصادي والسياسي على العالم.

لم تعد المعادلة السورية تُقاس فقط بمن يسيطر على الأرض، بل بمن يستطيع التأثير في شكل الدولة والجيش والحدود والتحالفات

وفي 24 أغسطس، أزالت الولايات المتحدة سوريا من قائمة الدول الراعية للإرهاب، في خطوة تفتح الباب أمام مزيد من الاستثمار والتعامل المالي الدولي مع دمشق. كما تعززت العلاقات بين واشنطن والحكومة السورية الجديدة، بما يمنح الأخيرة مساحة أكبر لإعادة بناء مؤسسات الدولة.

هذا التحول يضيف بعداً آخر إلى الحسابات الإسرائيلية. فسوريا التي كانت لعقود دولة منهكة ومعزولة، بدأت تتحول إلى دولة تحاول استعادة مؤسساتها وسيادتها، مع دعم تركي وأميركي متزايد. وإذا نجحت دمشق في إعادة بناء جيش مركزي، فإن السؤال الإسرائيلي لن يكون فقط عن مستقبل الجنوب السوري، بل عن طبيعة القوة التي ستتشكل في بقية البلاد ومن سيكون صاحب التأثير الأكبر عليها.

ومن هنا يمكن فهم الحساسية الإسرائيلية تجاه أي دور تركي في القواعد العسكرية السورية. فالضربة على أبو الظهور حملت رسالة مزدوجة: إسرائيل مستعدة لاستخدام القوة لمنع تموضع تعتبره خطراً، لكنها في الوقت ذاته تدرك أن ضرب مصالح تركيا، العضو في حلف شمال الأطلسي، يمكن أن يقود إلى أزمة أكبر بكثير.

وقد حذر المبعوث الأميركي إلى سوريا والسفير لدى تركيا توم باراك من أن الضربة الإسرائيلية على أبو الظهور قد تؤدي إلى تداعيات غير مقصودة، مشيراً إلى مخاوف من أن تؤدي المواجهة إلى احتكاك مباشر بين إسرائيل وتركيا.

اختبار أردوغان

بالنسبة إلى أردوغان، يصعب التراجع عن الساحة السورية في هذه المرحلة. فتركيا استثمرت سياسياً وعسكرياً في بناء علاقة وثيقة مع دمشق، وتعتبر وجود حكومة سورية قوية وصديقة على حدودها مكسباً استراتيجياً، خصوصاً بعد سنوات من الحرب والصراع مع القوى الكردية.

كما أن إنهاء الدور العسكري المستقل لـ«قسد» يمنح أنقرة فرصة للانتقال من سياسة احتواء الخطر الكردي إلى المشاركة في صياغة الدولة السورية نفسها.

لكن هذا الطموح يصطدم بإسرائيل التي تريد هي الأخرى أن تكون لها كلمة حاسمة في شكل الترتيبات الأمنية السورية، خصوصاً في الجنوب والحدود مع الجولان. ولذلك فإن الصراع بين الطرفين قد لا يتطور بالضرورة إلى مواجهة عسكرية مباشرة، لكنه مرشح لأن يأخذ شكل حرب نفوذ طويلة: إسرائيل تضغط عسكرياً لمنع التمدد التركي، وتركيا تستخدم نفوذها السياسي والعسكري داخل سوريا لترسيخ موقعها.

وتبدو دمشق المستفيد والخاسر المحتمل في الوقت نفسه. فمن جهة، يمنحها التنافس الإقليمي هامشاً للمناورة والحصول على دعم خارجي، ومن جهة أخرى قد تجد نفسها مضطرة إلى التعامل مع قوتين كبيرتين تريد كل منهما التأثير في مستقبلها الأمني.

في النهاية، لم تعد المعادلة السورية تقاس فقط بمن يسيطر على الأرض، بل بمن يستطيع التأثير في شكل الدولة والجيش والحدود والتحالفات. وإذا كانت أنقرة قد حققت مكسباً مهماً بحل «قسد» واندماجها في الدولة، فإن إسرائيل تبدو مستعدة لاختبار حدود هذا المكسب.

ولهذا قد تكون سوريا خلال المرحلة المقبلة أكثر من مجرد ملف في الخلاف التركي-الإسرائيلي؛ إنها الساحة التي سيتحدد فيها ما إذا كان أردوغان قادراً على تحويل نفوذه السوري إلى نفوذ إقليمي مستدام، أم أن إسرائيل ستنجح في وضع سقف لهذا الطموح قبل أن يتحول إلى واقع يصعب تغييره.

28 قتيلا في حوادث السير خلال أسبوع

لقي 28 شخصا مصرعهم، وأصيب 2806 آخرون بجروح، إصابات 121 منهم بليغة، في 2066 حادثة سير سجلت داخل المناطق الحضرية خلال الأسبوع الممتد من 17 إلى 23 غشت الجاري.

وعزا بلاغ للمديرية العامة للأمن الوطني الأسباب الرئيسية المؤدية إلى وقوع هذه الحوادث، حسب ترتيبها، إلى عدم انتباه السائقين، وعدم احترام حق الأسبقية، وعدم انتباه الراجلين، وعدم التحكم، والسرعة المفرطة، وتغيير الاتجاه غير المسموح به، وعدم ترك مسافة الأمان، والسير في يسار الطريق، وتغيير الاتجاه بدون إشارة، وعدم احترام الوقوف المفروض بعلامة "قف"، وعدم احترام الوقوف المفروض بضوء التشوير الأحمر، والتجاوز المعيب، والسياقة في حالة سكر، والسير في الاتجاه الممنوع.

وبخصوص عمليات المراقبة والزجر في ميدان السير والجولان، أوضح المصدر ذاته أن مصالح الأمن تمكنت من تسجيل 53 ألفا و295 مخالفة، وإنجاز 8398 محضرا أحيلت على النيابة العامة، واستخلاص 44 ألفا و897 غرامة صلحية.

وأشار البلاغ إلى أن المبلغ المتحصل عليه بلغ 9 ملايين و744 ألفا و575 درهما، فيما بلغ عدد العربات الموضوعة بالمحجز البلدي 5531 عربة، وعدد الوثائق المسحوبة 8398 وثيقة، وعدد المركبات التي خضعت للتوقيف 636 مركبة.

توقيف 4 أشخاص وحجز 20 كيلوغراماً من الشيرا بضواحي مكناس

في إطار الحملات الأمنية المكثفة لمكافحة الاتجار بالمخدرات، تمكنت عناصر المركز القضائي للدرك الملكي بمكناس، خلال عمليتين منفصلتين بجماعتي سيدي سليمان مول الكيفان والدخيسة، من توقيف أربعة أشخاص للاشتباه في تورطهم في حيازة وترويج المخدرات.

وأسفرت العمليتان، المنجزتان تحت إشراف المسؤولين الجهوي والإقليمي للدرك الملكي بمكناس، عن حجز نحو 20 كيلوغراماً من مخدر الشيرا، إلى جانب كمية من القنب الهندي وأسلحة بيضاء.

وجاءت هذه التدخلات الأمنية عقب توصل مصالح الدرك الملكي بعدد من الشكايات بشأن تنامي نشاط مروجي المخدرات ببعض الدواوير والمناطق القروية، حيث باشرت الفرق المختصة تحريات ميدانية مكنت من رصد تحركات المشتبه فيهم وتوقيفهم في حالة تلبس.

وقد تم وضع الموقوفين تحت تدبير الحراسة النظرية، بأمر من النيابة العامة المختصة، في وقت تتواصل فيه الأبحاث والتحريات للكشف عن باقي المتورطين المحتملين وتحديد امتدادات هذا النشاط الإجرامي.

حجز 350 كيلوغراماً من «الكيف» و76 كيلوغراماً من «طابا» بالجديدة.. ومذكرة بحث في حق مشتبه فيه

تمكنت عناصر المركز الترابي للدرك الملكي بأولاد فرج، من إحباط محاولة لترويج كمية مهمة من المخدرات، وذلك خلال مداهمة مخزن سري بدوار تابع لجماعة أولاد حمدان، ضمن نفوذ دائرة سيدي إسماعيل بإقليم الجديدة.

وأسفرت العملية الأمنية عن حجز 12 رزمة من مخدر الكيف (سنابل)، بلغ وزنها الإجمالي نحو 350 كيلوغراما، إلى جانب 20 رزمة من مادة تبغ «طابا»، بوزن إجمالي يناهز 76 كيلوغراماً، كانت جميعها معدة للترويج.

وحسب المعطيات المتوفرة، فقد استهدفت المداهمة دهليزاً أرضياً يستعمل لتخزين الممنوعات بشكل سري، بالقرب من مقر إقامة المشتبه فيه الرئيسي، الذي تشير المعطيات الأولية إلى أن له سوابق في مجال الاتجار بالمخدرات.

وفي الوقت الذي تمكن فيه المشتبه فيه من الفرار إلى وجهة مجهولة، باشرت المصالح الأمنية تحرياتها لتحديد مكانه، قبل إصدار مذكرة بحث وطنية في حقه، في انتظار توقيفه وتقديمه أمام العدالة.

وبأمر من النيابة العامة المختصة بالمحكمة الابتدائية بالجديدة، جرى تسليم المحجوزات إلى إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، فيما تتواصل الأبحاث والتحريات لتحديد مكان المشتبه فيه وتوقيفه، مع ترتيب الآثار القانونية اللازمة في القضية

توقيف فرنسي بمراكش مبحوث عنه دولياً للاشتباه في ارتباطه بشبكة لتهريب المخدرات

تمكنت عناصر المصلحة الولائية للشرطة القضائية بمدينة مراكش، يوم أمس الخميس 27 غشت 2026، من توقيف مواطن فرنسي يبلغ من العمر 34 سنة، لكونه يشكل موضوع أمر دولي بإلقاء القبض صادر في حقه من طرف السلطات القضائية الفرنسية.

ووفق المعطيات المتوفرة، فقد جرى توقيف المعني بالأمر بمدينة مراكش، حيث أظهرت عملية تنقيطه في قاعدة بيانات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية "أنتربول"، أنه مبحوث عنه على الصعيد الدولي بموجب نشرة حمراء، صادرة بطلب من المكتب المركزي الوطني بباريس، وذلك للاشتباه في ارتباطه بشبكة إجرامية تنشط في التهريب الدولي لمخدرات بين دولتي إسبانيا وفرنسا.

ووفق المعطيات المتوفرة، فقد تم إخضاع الأجنبي المشتبه فيه لتدبير الحراسة النظرية ، بينما تم تكليف المكتب المركزي الوطني "مكتب أنتربول الرباط"، التابع للمديرية العامة للأمن الوطني، بإشعار نظيره بدولة فرنسا بواقعة التوقيف على ذمة مسطرة التسليم.

ويأتي توقيف المشتبه به في سياق التزام المصالح الأمنية المغربية بتفعيل آليات لتعاون الأمني الدولي، خصوصا ملاحقة وإيقاف الأشخاص المبحوث عنهم على الصعيد الدولي في قضايا الجريمة العابرة للحدود الوطنية.

contact.aswatnews@gmail
•العدد: 156 • من 01 إلى 15 شتنبر 2026
أصوات NEWS

مزراوي يحذر مانشستر يونايتد من تكرار «موسم المباريات القليلة»

أكد الدولي المغربي نصير مزراوي، لاعب مانشستر يونايتد، أن الفريق مطالب بتفادي تكرار ظروف الموسم الماضي، بعدما اضطر لفترات طويلة إلى خوض مباراة واحدة فقط أسبوعياً.

وأوضح مزراوي أن هذا الإيقاع كان غير معتاد بالنسبة إليه، بالنظر إلى أنه قضى معظم مسيرته في أندية تنافس على عدة واجهات وتخوض عدداً كبيراً من المباريات خلال الموسم.

وشدد المدافع المغربي على أن ما حدث الموسم الماضي يجب أن يبقى استثناءً، مؤكداً طموحه في رؤية مانشستر يونايتد يستعيد مكانته بين كبار الأندية الأوروبية وينافس على مختلف الألقاب.

وأبدى مزراوي حماساً كبيراً بشأن إمكانية عودة الفريق إلى دوري أبطال أوروبا، معتبراً أن المشاركة في المسابقة القارية بقميص مانشستر يونايتد ستكون لحظة استثنائية بالنسبة إليه وللنادي.

كما توقع أن تكون الأجواء في ملعب أولد ترافورد مختلفة عند العودة إلى دوري الأبطال، وسط حضور جماهيري قوي وأجواء حماسية خلال «الليالي الأوروبية».

ويرى مزراوي أن العودة إلى المسابقة القارية الأبرز ستكون خطوة مهمة في مسار استعادة مانشستر يونايتد لمكانته على الساحة الأوروبية، ومنح لاعبيه فرصة مواجهة كبار أندية القارة

الصيباري يتألق في ظهوره الأول مع بايرن.. تمريرتان حاسمتان أمام شتوتغارت

فرض الدولي المغربي إسماعيل الصيباري نفسه بقوة في أول ظهور له بالدوري الألماني بقميص بايرن ميونيخ، بعدما ساهم في الفوز الكبير على شتوتغارت بنتيجة 5-1.

ودخل الصيباري أرضية الملعب في الدقيقة 61، قبل أن يترك بصمته سريعاً بفضل تحركاته ونشاطه في الثلث الهجومي.

وتمكن اللاعب المغربي من تقديم تمريرتين حاسمتين خلال الشوط الثاني، ليؤكد قدرته على تقديم الإضافة الهجومية في بداية تجربته مع العملاق البافاري.

ويأتي هذا التألق بعد افتتاح الصيباري موسمه بالتتويج بلقب السوبر الألماني، ليواصل بدايته القوية مع بايرن ميونيخ.

ويأمل الدولي المغربي أن يعزز هذا الأداء حضوره ضمن حسابات المدرب فينسنت كومباني، خصوصاً بعد مستوياته المميزة الموسم الماضي مع آيندهوفن، والتي ساهمت في انتقاله إلى بطل ألمانيا

ضربة موجعة لشادي رياض.. إصابة جديدة في الرباط الصليبي

تلقى الدولي المغربي شادي رياض ضربة جديدة في مسيرته، بعدما أكدت الفحوصات الطبية إصابته بتمزق في الرباط الصليبي الأمامي، ما يرجح غيابه عن الملاعب لعدة أشهر وابتعاده عن جزء كبير من الموسم الحالي.

وتعرض مدافع كريستال بالاس للإصابة خلال مواجهة فريقه أمام إيفرتون، السبت الماضي، برسم الجولة الأولى من الدوري الإنجليزي الممتاز، والتي انتهت بفوز أصحاب الأرض بهدفين دون رد.

وأكدت صحيفة «ديلي ميل» البريطانية أن الفحوصات التي خضع لها اللاعب خلال الأسبوع الجاري أثبتت إصابته في الرباط الصليبي الأمامي، ما يعني غيابه عن جزء كبير من موسم 2026-2027.

وتعد هذه الإصابة الثانية لرياض على مستوى الرباط الصليبي، بعدما سبق أن غاب لفترة طويلة بسبب إصابة مماثلة، حرمته من المشاركة في 69 مباراة بمختلف المسابقات خلال الموسم الماضي

بلعمري يجري عملية ناجحة في ألمانيا بعد إصابة الرباط الصليبي

أجرى الدولي المغربي يوسف بلعمري، لاعب النادي الأهلي المصري، عملية جراحية في الركبة بأحد مستشفيات مدينة ميونيخ الألمانية، عقب الإصابة التي تعرض لها خلال الفترة الماضية.

وخضع بلعمري لتدخل جراحي بالمنظار لإعادة بناء الرباط الصليبي الأمامي للركبة اليمنى، تحت إشراف الخبير الألماني كريستيان برال، حيث تكللت العملية بالنجاح.

ورافق اللاعب خلال رحلته العلاجية إلى ألمانيا الدكتور علاء مأمون، نائب رئيس الطاقم الطبي للنادي الأهلي، لمتابعة حالته الصحية ومواكبة مختلف مراحل العلاج.

وأكد الدكتور أحمد جاب الله، رئيس الطاقم الطبي للأهلي، نجاح العملية، مشيراً إلى أن بلعمري سيظل تحت المراقبة الطبية خلال المرحلة المقبلة.

ومن المرتقب أن يغادر اللاعب المستشفى خلال الـ48 ساعة المقبلة، قبل العودة إلى المغرب للشروع في المرحلة الأولى من برنامجه التأهيلي، وفق خطة طبية تراعي تطور حالته.

كما سيتم التنسيق بين الطاقمين الطبيين للنادي الأهلي والمنتخب الوطني المغربي، لضمان مواكبة اللاعب خلال مختلف مراحل التعافي والتأهيل.

وسيخضع بلعمري لبرنامج تأهيلي تدريجي وطويل نسبياً، يهدف إلى استعادة جاهزيته البدنية ووظائف الركبة بشكل كامل، قبل الانتقال إلى مراحل متقدمة تمهيداً للعودة إلى التدريبات الجماعية والمنافسة الرسمية.

ويبقى موعد عودته إلى الملاعب مرتبطاً بدرجة استجابته للبرنامج التأهيلي وتطور حالته، مع الحرص على تفادي أي استعجال قد يؤثر على مسار تعافيه

أوناحي في أمستردام للتفاوض مع أياكس الهولندي

منح نادي جيرونا الإسباني الدولي المغربي عز الدين أوناحي الضوء الأخضر للسفر إلى العاصمة الهولندية أمستردام، من أجل التفاوض مع نادي أياكس بشأن إمكانية انتقاله خلال فترة الانتقالات الصيفية الحالية.

ووفق موقع «فوتبال بريمور» الهولندي، حصل أوناحي على إذن من إدارة جيرونا للسفر، في وقت لا يزال فيه مستقبل اللاعب مفتوحاً على عدة احتمالات، في ظل اهتمام عدد من الأندية بخدماته.

ويأمل أياكس في حسم صفقة الدولي المغربي، مستفيداً من معرفته السابقة بالمدرب ميشيل سانشيز، الذي سبق أن أشرف على أوناحي

خلال تجربته مع جيرونا، حيث قدم اللاعب مستويات جيدة رغم هبوط الفريق.

وارتبط اسم أوناحي خلال الفترة الماضية بعدة أندية، من بينها هال سيتي وإيبسويتش تاون الإنجليزيان، إضافة إلى الاتحاد السعودي، فيما سبق أن تردد اهتمام آينذهوفن بضمه، قبل أن تنفي تقارير هولندية وجود تحرك فعلي من النادي.

ويبحث جيرونا من جانبه عن تحقيق استفادة مالية من بيع أوناحي، في إطار مساعيه لتخفيف أعباء كتلة الأجور، بينما لم تتحدد بعد القيمة التي سيطلبها النادي الإسباني مقابل التخلي عن خدمات الدولي المغرب

بيليغريني يضغط لإعادة أمرابط إلى بيتيس وسط عروض خليجية

كشفت تقارير إعلامية إسبانية أن مانويل بيليغريني، مدرب ريال بيتيس، يسعى بقوة لإعادة الدولي المغربي سفيان أمرابط إلى صفوف الفريق الأندلسي، في وقت يقترب فيه اللاعب من حسم وجهته المقبلة، وسط عروض مالية مغرية من أندية خليجية.

وأفادت صحيفة «ABC Sevilla» بأن بيليغريني يجري اتصالات متكررة مع أمرابط، ويطلب منه الانتظار حتى الساعات الأخيرة من سوق الانتقالات، المقرر إغلاقه في فاتح شتنبر، أملاً في تمكن بيتيس من توفير الشروط المالية اللازمة لإتمام الصفقة.

ويضع المدرب التشيلي مركز وسط الميدان الدفاعي ضمن أولوياته، خصوصاً مع مشاركة بيتيس في دوري أبطال أوروبا، مفضلا التعاقد مع لاعب يعرف أجواء الفريق وسبق له الدفاع عن ألوانه.

وتبقى عودة أمرابط مرتبطة بقدرة النادي الأندلسي على توفير هامش إضافي في سقف الرواتب، في ظل الصعوبات المالية التي يواجهها، بينما يملك اللاعب عروضا مغرية من أندية عربية.

ويجد أمرابط نفسه أمام خيار صعب بين الاستفادة من عرض مالي كبير، وانتظار فرصة العودة إلى بيتيس والمشاركة في دوري أبطال أوروبا.

ويحتاج الدولي المغربي إلى حسم مستقبله قبل إغلاق سوق الانتقالات الصيفية، علما أن عقده مع فنربخشة لا يزال ساريا، لكنه أصبح خارج الحسابات الفنية للنادي التركي في ظل توفر خيارات أخرى في مركزه

قرعة دوري أبطال أوروبا.. مواجهات نارية لسان جيرمان وبرشلونة وريال مدريد

أسفرت قرعة مرحلة الدوري من دوري أبطال أوروبا لكرة القدم، التي أجريت اليوم الخميس بمقر الاتحاد الأوروبي لكرة القدم «يويفا»، عن مواجهات قوية أبرزها لقاء حامل اللقب باريس سان جيرمان مع برشلونة الإسباني، ضمن النظام الجديد للمسابقة.

ويخوض كل فريق 8 مباريات أمام 8 منافسين مختلفين، بواقع 4 مباريات على ملعبه ومثلها خارج الديار، مع تفادي مواجهة فريق من البلد نفسه.

وسيواجه باريس سان جيرمان كلا من برشلونة ومانشستر سيتي وروما وأستون فيلا وغلطة سراي وفياريال وسلوفان براتيسلافا وكومو.

أما ريال مدريد، صاحب الرقم القياسي بـ15 لقباً، فسيواجه إنتر ميلان وأرسنال وآيندهوفن وروما ولايبزيغ وشاختار دونيتسك ولاسك لينز وآيك أثينا.

وجاءت أبرز مواجهات الفرق الأخرى على النحو التالي:

- إنتر ميلان: ليفربول، ريال مدريد، كلوب بروج، بوروسيا دورتموند، شاختار، فينوورد، شتوتغارت وسلوفان براتيسلافا.
- مانشستر سيتي: باريس سان جيرمان، برشلونة، بورتو، نابولي، لايبزيغ، آيك أثينا ولانس.
- برشلونة: مانشستر سيتي، باريس سان جيرمان، أستون فيلا، سبورتينغ لشبونة، فينوورد، غلطة سراي، كومو وصباح الأذربيجاني.
- أتلتيكو مدريد: بايرن ميونخ، ليفربول، مانشستر يونايتد، آيندهوفن، فنربخشة، بودو/غليمت وشتوتغارت.
- ليفربول: أتلتيكو مدريد، إنتر ميلان، بورتو، كلوب بروج، فياريال، فنربخشة، لانس ولاسك لينز.
- بايرن ميونخ: أرسنال، أتلتيكو مدريد، ريال بيتيس، مانشستر يونايتد، بودو/غليمت، ليل، سلافيا براغ وفايكينغ.
- أرسنال: ريال مدريد، بايرن ميونخ، بوروسيا دورتموند، ليل، نابولي، صباح وسلافيا براغ.

وتعد مواجهة باريس سان جيرمان وبرشلونة من أبرز قمم مرحلة الدوري، في حين سيكون ريال مدريد أمام اختبارات قوية أبرزها إنتر ميلان وأرسنال

«مشروع بنما»..
كيف تحولت ملايين الكتب إلى وقود لتدريب الذكاء الاصطناعي؟

شراء الكتب.. ثم تدميرها

وبحسب الوثائق، أطلقت Anthropic المشروع مطلع عام 2024، واستعانت بتوم تورفي، أحد المسؤولين السابقين عن مشروع Google Books، للإشراف على بناء مكتبة رقمية ضخمة من الكتب المطبوعة. وبدلا من التفاوض مع دور النشر للحصول على تراخيص، اشترت الشركة ملايين النسخ الورقية المستعملة من الأسواق والموزعين.

بعد وصول الكتب إلى مراكز المعالجة، كانت تُزال أغلفتها وتُقطع ظهورها، ثم تُمرر صفحاتها عبر ماسحات ضوئية صناعية عالية السرعة لتحويلها إلى نصوص رقمية قابلة للاستخدام في تدريب نموذج "Claude". أما النسخ الورقية نفسها فكانت تُرسل بعد ذلك لإعادة التدوير، ما يعني تدميرها بالكامل.

وأظهرت إحدى الوثائق الداخلية أن الهدف كان تنفيذ عملية "مسح تدميري لجميع كتب العالم"، مع التشديد على ضرورة إبقاء المشروع بعيدا عن الأنظار، في إشارة إلى إدراك الشركة المسبق لحساسية هذه الممارسة وردود الفعل التي قد تثيرها.

لماذا الكتب تحديدا؟

يرى خبراء الذكاء الاصطناعي أن الكتب تمثل أحد أفضل مصادر تدريب النماذج اللغوية، لأنها تحتوي على نصوص طويلة ومترابطة، وتتميز بجودة لغوية ومعرفية أعلى بكثير من معظم المحتوى المنشور على الإنترنت.

كما أن شراء الكتب الورقية ثم رقمنتها وفر للشركة وسيلة للحصول على محتوى منظم وعالي الجودة، في وقت أصبحت فيه البيانات المتاحة على الإنترنت أقل كفاية لتطوير نماذج أكثر تقدما.

بين "الاستخدام العادل" وحقوق المؤلفين

القضية لم تتوقف عند تدمير الكتب، بل فتحت نقاشا قانونيا أوسع حول حقوق الملكية الفكرية في عصر الذكاء الاصطناعي.

ففي إحدى مراحل النزاع، اعتبر قاض فيدرالي أمريكي أن قيام Anthropic برقمنة الكتب التي اشترتها بصورة قانونية، حتى مع إتلاف النسخ الورقية، يمكن أن يندرج ضمن مبدأ "الاستخدام العادل" (Fair Use)، لأن العملية تهدف إلى إنشاء نسخة رقمية داخلية لغرض مختلف عن القراءة أو إعادة بيع المحتوى.

غير أن المحكمة فرقت بين هذه الكتب المشتراة قانونيا وبين ملايين الكتب الرقمية التي كانت الشركة قد خزنتها سابقا من مصادر مقرصنة، معتبرة أن استخدام النسخ المقرصنة لا يحظى بالحماية نفسها، وهو ما أبقى الشركة عرضة للمساءلة بشأن جزء آخر من القضية.

غضب المؤلفين والناشرين

الكشف عن "مشروع بنما" أثار استياء واسعا لدى الكتاب والناشرين، الذين اعتبروا أن المشكلة لا تقتصر على تدمير الكتب الورقية، بل تمتد إلى استخدام محتواها لتطوير أنظمة ذكاء اصطناعي قادرة على إنتاج نصوص قد تنافس أعمالهم مستقبلا، من دون الحصول على موافقتهم أو تعويضهم.

وترى منظمات تمثل المؤلفين أن استمرار تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي على الكتب المحمية بحقوق النشر من دون تراخيص يهدد صناعة النشر بأكملها، ويضعف الحوافز الاقتصادية للإنتاج الأدبي.

مخاوف تتجاوز حقوق النشر

وأعاد المشروع أيضا إلى الواجهة مخاوف مرتبطة بالمحافظة على التراث الثقافي، بعدما تحدث بائعو كتب نادرة في الولايات المتحدة وأوروبا عن طلبات شراء ضخمة وغير اعتيادية استهدفت كتبا قديمة ونادرة، وسط مخاوف من أن ينتهي بعضها إلى المصير نفسه: المسح الضوئي ثم الإتلاف. ورغم تأكيد Anthropic أنها لا تدمر الكتب النادرة أو الأثرية، فإن الغموض الذي أحاط بالمشروع عزز الشكوك حول حجم هذه الممارسات.

سباق البيانات.. أين تقف الحدود؟

تكشف قضية "مشروع بنما" عن أحد أكبر التحديات التي تواجه صناعة الذكاء الاصطناعي اليوم. فكلما ازدادت قدرة النماذج اللغوية، ازدادت حاجتها إلى كميات هائلة من البيانات عالية الجودة، وهو ما يدفع الشركات إلى البحث عن مصادر جديدة للمحتوى، حتى وإن أثار ذلك أسئلة قانونية وأخلاقية معقدة.

وبينما يرى المدافعون عن هذه الممارسات أنها ضرورية لتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي، يعتبر منتقدوها أن الابتكار لا ينبغي أن يأتي على حساب حقوق المؤلفين أو التراث الثقافي، وهو جدل مرشح للاستمرار مع تصاعد المنافسة بين كبرى شركات الذكاء الاصطناعي حول العالم.

المفوضية الأوروبية تطالب «ميتا» بتعزيز حماية المراهقين من الخصائص المسببة للإدمان

وقال توماس رينييه، متحدث باسم المفوضية الأوروبية، أمام الصحافة: "نتوقع تدبيرا مناسبا للوقت الذي يقضيه المستخدمون أمام الشاشات، ورقابة أبوية ملائمة على هذه المنصات (...) ويتعين الآن على الشركة أن تقترح هذه الالتزامات داخل الاتحاد الأوروبي من أجل حماية أطفالنا هنا أيضا".

وأضاف رينييه: "أجرينا مباحثات مع ميتا منذ الإعلان عن هذا الاتفاق على الجانب الآخر من الأطلسي"، معتبرا أن "الكرة الآن في ملعب ميتا"، وأن المجموعة "تعرف ما ننتظره منها".

ووافقت "ميتا"،على دفع ما يصل إلى 17 مليار دولار، والحد من بعض وظائف "إنستغرام" و "فيسبوك" بالنسبة للمراهقين في نحو خمسين ولاية وإقليما أمريكيا، وذلك بموجب اتفاق أبرمته مع المدعين العامين لهذه الولايات والأقاليم.

وفي الاتحاد الأوروبي، يخضع عملاق التكنولوجيا الأمريكية أيضا لتحقيقات تجريها المفوضية الأوروبية لأسباب مماثلة.

وكانت السلطة التنفيذية الأوروبية قد أمهلت "ميتا"، في 10 يوليوز الماضي، لتعديل واجهات "فيسبوك" و"إنستغرام"، التي اعتبرتها "مسببة للإدمان" بشكل مفرط، تحت طائلة فرض غرامة مالية باهظة جدا.

وتأخذ بروكسل على مجموعة مارك زوكربيرغ عدم تقييمها بشكل صحيح والحد من مخاطر إصابة مستخدمي المنصتين بالإدمان، لاسيما القاصرين والبالغين في وضعية هشاشة، بسبب خصائص تهدف إلى إبقاء انتباههم مشدودا لأطول فترة ممكنة.

كما أن المفوضية الأوروبية غير راضية عن أدوات الرقابة الأبوية المدمجة في "فيسبوك" و"إنستغرام"، التي تعتبرها معقدة للغاية من حيث الاستخدام، ولا عن الإعدادات الرامية إلى الحد من الوقت الذي يقضيه المراهقون أمام الشاشات.

وكانت "ميتا" قد اعترضت على الاستنتاجات الأولية للسلطة التنفيذية الأوروبية، مع التزامها في الوقت نفسه بالعمل مع المفوضية من أجل "توفير بيئة آمنة وإيجابية على الإنترنت".

تقرير: مستوى استخدام الذكاء الاصطناعي في كوريا أعلى بـ1,7 مرة من المتوسط العالمي

ووفقا لاستطلاع نشرته «بابليك فيرست»، وهي شركة استشارات استراتيجية يوجد مقرها في لندن، فإن 40 في المائة من الكوريين أكدوا أن الشركات فضلت المترشحين الذين يتمتعون بقدرات في مجال الذكاء الاصطناعي عن غيرهم خلال عمليات التوظيف.

كما أظهر أن 74 في المائة من الكوريين كانوا مهتمين بالتعليم الذي يهدف إلى تحسين قدراتهم في مجال الذكاء الاصطناعي، مبرزا أن هذه الرغبة في التعليم المتعلق بالذكاء الاصطناعي انتشرت بين الآباء الكوريين أيضا، حيث اعتبر 85 في المائة منهم أن تعلم كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل فعال لا يقل أهمية عن تعلم مواد أخرى، مثل الرياضيات واللغة الإنجليزية.

من جانب آخر، تناول التقرير آثار تعليم الذكاء الاصطناعي على إنتاجية العمال، مسجلا أن توفير التعليم حول كتابة أوامر الذكاء الاصطناعي المتقدمة ساعد الموظفين على تقليل ساعات عملهم بمقدار الثلث، مقارنة باستخدام الأوامر الأساسية.

وأظهر الاستطلاع، أيضا، أن الزيادة السنوية في الإنتاجية الناتجة عن هذا النوع من التعليم تقدر بنحو 2,3 مليون وون إلى 4,7 مليون وون للشخص الواحد.

وبحسب شركة «غوغل كوريا»، فقد شمل الاستطلاع 1057 مواطنا كوريا بالغا، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 17 و30 أبريل المنصرم.

ما يجمع بين «حماس» و«حزب اللّه»

يجمع بين "حماس" و"حزب الله" استخدام السلاح من أجل تحقيق أهداف داخلية لا علاقة لها بتحرير فلسطين. سقطت "حماس" بمجرد حصول اللقاء الذي عقده أخيرا خليل الحيّة رئيس المكتب السياسي للحركة في مصر مع المبعوث الأميركي جاريد كوشنر. بقدرة قادر، صار كوشنر يلعب، في أيّامنا هذه، دور المنقذ بالنسبة إلى "حماس"!

سقط "حزب الله" عندما رفض التخلي عن سلاحه ووضعه في خدمة الدولة اللبنانية التي تتفاوض مع إسرائيل من أجل إنهاء احتلالها لجنوب لبنان، وهو احتلال تسبب به "الحزب" ولا أحد غيره.

المفارقة أن المبعوث الأميركي الذي التقى الحيّة وآخرين من قيادة "حماس" متزوج من ابنة الرئيس دونالد ترامب. كوشنر نفسه طرح أصلا خطة تحويل غزّة، بعد خروج أهلها منها طبعا، إلى منتجع سياحي كبير وراق، على نسق الريفييرا الفرنسيّة. كان ذلك بعيد عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض وبعيد الردّ الإسرائيلي ذي الطابع الوحشي على هجوم "طوفان الأقصى" الذي شنته "حماس" في السابع أكتوبر 2023 والذي استهدف مستوطنات غلاف غزّة وأدّى إلى ما أدى إليه...

ليس ما يدعو إلى الشماتة بحركة كانت ترفع شعارات من نوع "تحرير فلسطين من البحر إلى النهر" و "فلسطين وقف إسلامي"، كما كانت تعتقد أنّ في استطاعتها وراثة السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة وما بقي من "فتح". يتعلّق الأمر، في واقع الحال، بمشروع سياسي أدّى الغرض المطلوب منه إن في خدمة اليمين الإسرائيلي وإن في مجال تكريس الانقسام الفلسطيني. جاء الآن دور كوشنر لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من مشروع "حماس" التي تبدو مستعدة لتسليم سلاحها في مقابل ضمانات تسمح لها بالبقاء حيّة سياسيا في مرحلة لاحقة.

▪خير الله خير الله

توجد فوارق كثيرة بين غزّة وجنوب لبنان. لكنّ ذلك لا يمنع التوقف عند نقاط معيّنة تجمع بين الحالتين، خصوصا أن الراحل حسن نصرالله، ارتكب على الصعيد اللبناني الخطأ ذاته الذي ارتكبه الرجل الآخر يحيى السنوار، الذي كان زعيم "حماس"، في غزّة. فتح نصرالله جبهة جنوب لبنان في اليوم التالي لـ"طوفان الأقصى"، رافعا شعار "إسناد غزّة" من دون أي تقدير لردّ الفعل الدولة العبريّة ومعنى تهجير نحو سبعين ألف إسرائيلي من سكان الجليل من منازلهم!

من أجل تفادي وصول لبنان إلى مرحلة الاستعانة بشخص مثل كوشنر، من المفيد إدراك أن النقطة الأهمّ التي تجمع بين غزّة وجنوب لبنان هي نقطة الانسحاب الإسرائيلي والإصرار لدى "الحزب" و"حماس" على عودة الاحتلال. نفذت إسرائيل انسحابا كاملا من جنوب لبنان في مايو من العام 2000. رفض "الحزب"، ومن خلفه إيران، الاعتراف بالانسحاب الذي أكدت الأمم المتحدة حصوله استنادا إلى القرار الرقم 425 الصادر عن مجلس الأمن. اختلق "الحزب" وآخرون ذرائع عدة، من نوع مزارع شبعا وتلال كفرشوبا من أجل احتفاظ "الحزب بسلاحه. كانت النتيجة بقاء الجنوب رهينة لدى "الحزب" أي لدى إيران وبقي أهل جنوب لبنان في وضع لا يحسدون عليه وصولا إلى حرب "إسناد غزّة" ثم حرب "إسناد إيران".

في غزّة انسحب الإسرائيلي في مثل هذه الأيّام من العام 2005. أصرّت "حماس" على الاحتفاظ بسلاحها. حوّلت القطاع إلى قاعدة تطلق منها الصواريخ بدل العمل من أجل أن يكون نواة لدولة فلسطينية مستقلة مسالمة. أكثر من ذلك، استخدمت "حماس" السلاح لتنفيذ انقلاب منتصف العام 2007. مهّد الانقلاب الحمساوي لإقامة "إمارة إسلاميّة" على الطريقة الطالبانية، نسبة إلى طالبان، في غزّة المحاصرة.

في الحالين اللبنانية والغزاويّة، لعب السلاح المنفلت الذي في حوزة "الحزب" و"حماس" دوره في عودة الاحتلال. لم تجد "حماس"، في ضوء فشل مشروعها، غير الإرتماء في حضن جاريد كوشنر الذي يدعو إسرائيل، ممثلة ببنيامين نتانياهو، إلى قبول النقاط الـ15. هذه النقاط طرحها "مجلس السلام" الذي شكله دونالد ترامب ووضع على رأسه نيكولاي ملادينوف وزير الخارجية البلغاري السابق المعروف بقربه من الإدارة الترامبية وعلاقته الجيدة بإسرائيل. تظل تلك النقاط، التي رفضتها الدولة العبريّة، خريطة الطريق الوحيدة التي يمكن أن تؤدي إلى انسحاب من غزّة شرط تخلي "حماس" عن سلاحها. إتفق كوشنر ونتانياهو في شأن هذه النقطة المتعلّقة بالسلاح في لقائهما الأخير الذي تلا مباشرة لقاء المبعوث الأميركي مع وفد "حماس".

لم يصل لبنان بعد إلى حال الإرتماء في حضن كوشنر التي بلغتها "حماس". يعود ذلك إلى وجود سلطة لبنانيّة ممثلة برئيس الجمهوريّة جوزف عون ورئيس مجلس الوزراء نوّاف سلام تقف في وجه سلاح "حزب الله" الذي تسبب بعودة الاحتلال. استطاع لبنان بفضل رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وكفاءة الوفد المفاوض (سيمون كرم والسفيرة ندى حمادة معوّض) فصل مساره مع إسرائيل عن المسار الإيراني وكارثة مذكرة التفاهم الأميركيّة – الإيرانيّة التي هي نتاج مسار إسلام أباد واللقاء الذي انعقد في سويسرا.

يبقى عامل الوقت مهمّا في مرحلة يدعم جناح في الإدارة الأميركيّة، على رأسه وزير الخارجية ماركو روبيو، تكريس فصل المسار اللبناني عن إيران. لكنّ ما لا بدّ من التنبه إلى حال من الضياع في واشنطن مع اقتراب موعد الانتخابات النصفية في نوفمبر المقبل. ليس مستبعدا خسارة الجمهوريين الأكثريّة في مجلس النواب نتيجة الانتخابات مع ما يعنيه ذلك من إرباك للإدارة الترامبية.

في المقابل، ليس ما يشير إلى تغيير كبير محتمل في السياسة الإسرائيليّة، بقي نتانياهو على رأس الحكومة أم لم يبق. سيظل لبنان في مواجهة مع سلاح "الحزب"، فيما لا تجد "حماس" غير جاريد كوشنر يضمن بقاء الحركة حيّة سياسيا في ضوء قبول التنازل عن سلاحها.

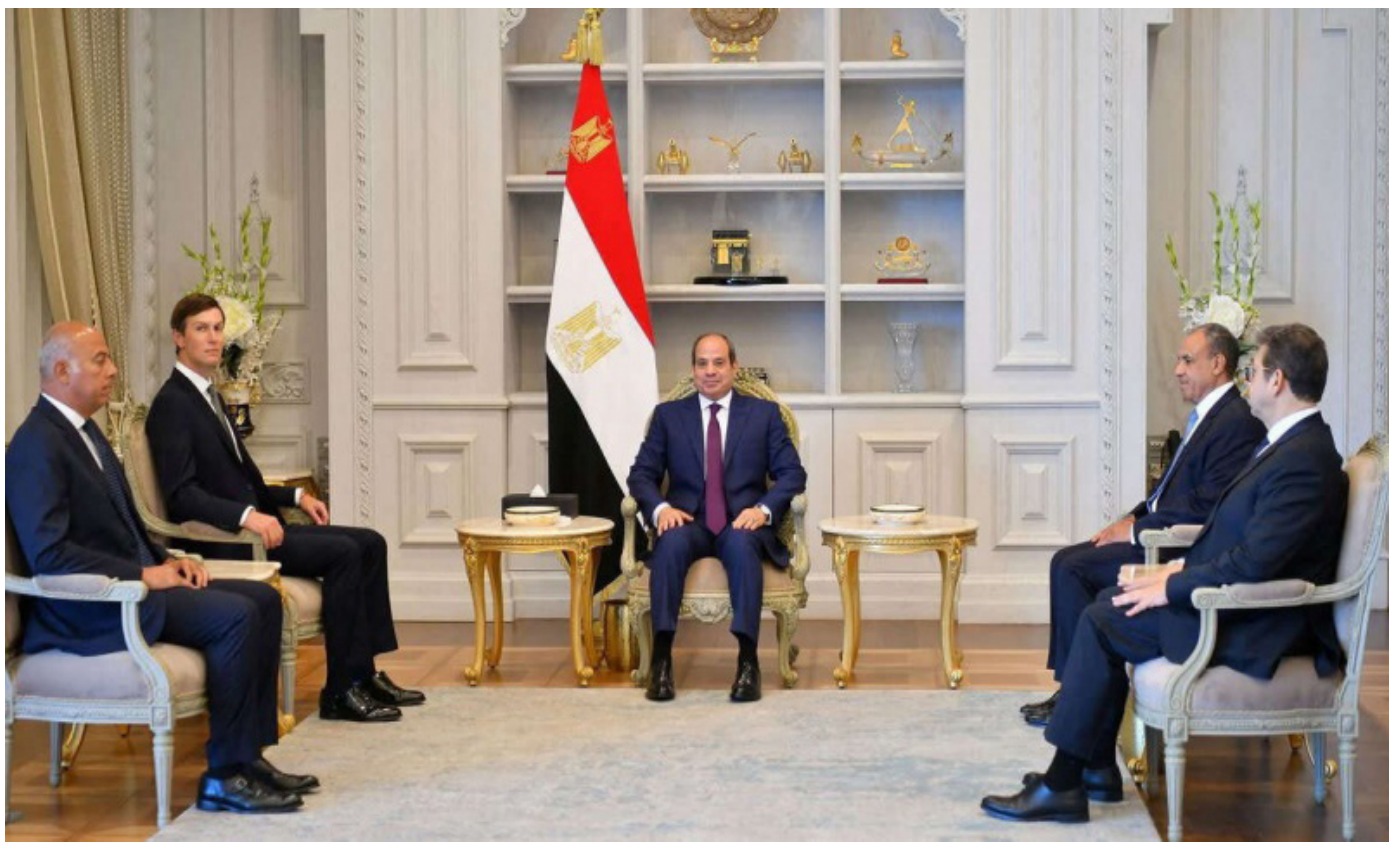

> سقط «حزب الله» عندما رفض التخلي عن سلاحه ووضعه في خدمة الدولة اللبنانية التي تتفاوض مع إسرائيل من أجل إنهاء احتلالها لجنوب لبنان

contact.aswatnews@gmail
•العدد: 156 • من 01 إلى 15 شتنبر 2026
أصوات NEWS

«إقلاع».. برنامج جديد لتسريع نمو المقاولات الثقافية والإبداعية بالمغرب

أعلنت بعثة الاتحاد الأوروبي بالمغرب دعم برنامج «إقلاع»، المخصص لتسريع نمو المقاولات الثقافية والإبداعية المغربية، وتعزيز قدرات رواد الأعمال الشباب ومواكبة مشاريعهم في الانتقال إلى مراحل جديدة من التوسع.

وأفادت بعثة الاتحاد الأوروبي بأن «أفريكليا» ومؤسسة «هبة» والمعهد الفرنسي، بشراكة مع الاتحاد الأوروبي، أطلقوا أول دعوة لتقديم طلبات الترشيح للاستفادة من البرنامج، الذي يستهدف اختيار نحو 20 مقاولة ثقافية وإبداعية للمشاركة في دورته الأولى.

ويهدف برنامج «إقلاع» إلى دعم نمو المقاولات الناشطة في القطاع الثقافي والإبداعي، من خلال مواكبة موجهة تساعد أصحاب المشاريع على تطوير أنشطتهم وتنفيذ خطط النمو، إلى جانب توفير دعم مالي يتلاءم مع احتياجات كل مقاولة.

ومن المرتقب أن يمتد البرنامج على ثلاث دورات إلى غاية نهاية سنة 2029، مع مواكبة نحو 20 مقاولة خلال الدورة الأولى، حيث يستهدف رواد الأعمال الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة، والمقاولات المستقرة بالمغرب والراغبة في تسريع نموها والانتقال إلى مرحلة التوسع.

وتشمل المجالات المؤهلة للبرنامج طيفاً واسعاً من الصناعات الثقافية والإبداعية، من بينها الرسوم المتحركة والألعاب الإلكترونية والوسائط المتعددة، والصناعة التقليدية والفنون الإبداعية، والفنون المسرحية والبصرية، والإنتاج والتوزيع والتلفزيون والراديو والمنصات، إلى جانب السينما والسمعي البصري والفعاليات والمهرجانات والكتب والنشر.

كما تشمل القطاعات المستهدفة الموضة والتصميم والموسيقى والصناعة الموسيقية والتراث والسياحة الثقافية والهندسة المعمارية وفنون الطهي، فضلاً عن الصحافة والإعلام والإشهار والتسويق.

ويتضمن البرنامج تكوينات موجهة ومواكبة في مجال تطوير الأعمال، إلى جانب تنظيم لقاءات بين رواد الأعمال وتوفير شبكة علاقات داخل المنظومة الثقافية والإبداعية المغربية، فضلاً عن تمويل مخصص لتنفيذ مشاريع النمو.

ويأتي إطلاق «إقلاع» في سياق تنامي الاهتمام بالمقاولات الثقافية والإبداعية باعتبارها أحد المكونات الصاعدة للاقتصاد الإبداعي، مع التركيز على تعزيز قدراتها على الابتكار والاستدامة والانتقال من المشاريع الناشئة إلى مقاولات قادرة على التوسع

مهرجان الشواطئ لاتصالات المغرب يختتم دورته الـ2026 بأكثر من 120 فناناً

واكب مهرجان الشواطئ لاتصالات المغرب إيقاع فصل الصيف، خلال الفترة الممتدة من 20 يوليوز إلى 21 غشت 2026، مقدما برمجة موسيقية وترفيهية متنوعة استقطبت جمهوراً من مختلف الفئات والأعمار.

ومنذ انطلاقه سنة 2002، رسخ المهرجان هويته كموعد فني مفتوح أمام الجميع، يجعل من التنوع الموسيقي وسيلة للتواصل والاحتفاء بمختلف التعبيرات الفنية. وشهدت دورة هذه السنة مشاركة أكثر من 120 فناناً مغربياً ودولياً، قدموا عروضاً في أنماط موسيقية متعددة، من بينها الراب والهيب هوب والشعبي والأمازيغي والراي والركادة والفيجيون والموسيقى الشرقية والأغنية العصرية.

وخصص المهرجان كذلك مساحة مهمة للمواهب المحلية، من خلال إتاحة الفرصة في كل سهرة لفرقة فنية من المنطقة للصعود إلى المنصة أمام جمهور واسع، وتقاسم الأضواء مع أسماء فنية معروفة.

وعلى مدى 60 موعداً موسيقيا، تحولت الشواطئ إلى مسارح مفتوحة في الهواء الطلق، واكبت أبرز محطات الصيف، بما في ذلك المناسبات الوطنية الكبرى، حيث شهدت مدن المهرجان سهرات خاصة بمناسبة عيد العرش وذكرى ثورة الملك والشعب وعيد الشباب، وسط حضور جماهيري لافت.

ولم تقتصر فعاليات المهرجان على السهرات الموسيقية، إذ تحولت الشواطئ طوال فترة الصيف إلى فضاءات للتنشيط والترفيه، من خلال عروض الشارع وقرى مخصصة للأطفال، بما أتاح للعائلات والمصطافين الاستمتاع بأنشطة متنوعة خارج أوقات العروض الفنية.

ويعكس هذا التنوع حرص اتصالات المغرب على ترسيخ المهرجان كموعد يجمع مختلف الأجيال، ويوفر لكل فئة مساحة خاصة بها، سواء لعشاق الموسيقى أو الباحثين عن الترفيه أو الراغبين في قضاء أوقات ممتعة مع العائلة والأصدقاء.

وبموازاة الجانب الفني والترفيهي، واصل مهرجان الشواطئ انخراطه في جهود التوعية البيئية، انطلاقاً من أهمية الحفاظ على الشواطئ وحماية الموروث الطبيعي. وفي هذا الإطار، جددت اتصالات المغرب دعمها لمبادرة «شواطئ نظيفة 2026» التي تشرف عليها مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، باعتبارها شريكاً رسمياً للمبادرة

معرض فني جديد يكشف عوالم العزاوي الداخلية والطبيعة بين مراكش ولبنان

يكشف معرض فني جديد للفنان العزاوي عن جانب أكثر حميمية وتأملاً من تجربته الإبداعية، من خلال مجموعة من الأعمال الحديثة التي تعرض أمام الجمهور للمرة الأولى، وتستكشف العلاقة بين الفضاء الداخلي والمناظر الطبيعية، وبين الذاكرة الشخصية والتجربة الحسية للعالم.

وينقسم المعرض إلى مجموعتين متكاملتين؛ الأولى بعنوان «Inner Worlds»، يحول فيها الفنان البيت إلى فضاء للإبداع والذاكرة واللقاءات، حيث تتحول الأثاث والأشياء والألوان ومشاهد الحياة اليومية إلى عناصر بصرية تستحضر العلاقات الإنسانية والأماكن المألوفة، ضمن رؤية تستند إلى الحميمية والخيال.

أما المجموعة الثانية، «Under Open Skies»، فتتجه نحو الطبيعة والفضاءات المفتوحة، مستلهمة الحدائق والضوء والمناظر الطبيعية والحرف والمعارف التقليدية والمشاهد الزراعية. وتحضر حديقة ماجوريل في مراكش وجبال لبنان، حيث يقيم الفنان بانتظام، كمصدرين أساسيين للإلهام، في أعمال تحتفي بالألوان وجمال الحياة.

وتتداخل في هذه الأعمال عناصر الطبيعة والنباتات والعمارة ضمن تكوينات تتميز بقدر كبير من الحرية، فيما يتحول المشهد الطبيعي إلى فضاء واقعي، وفي الوقت نفسه إلى انعكاس للعالم الداخلي للفنان.

ويعكس عنوان المعرض رحلة بصرية من الحميمي إلى المنفتح، ومن فضاء البيت إلى المشهد الطبيعي، ومن الذاكرة الفردية إلى تجربة إنسانية ذات أفق كوني، بما يفتح الحدود بين الذاكرة والخيال والواقع.

ويفتتح المعرض بحضور الفنان يوم الأربعاء 16 شتنبر ابتداءً من الساعة السادسة مساءً، على أن يفتح أبوابه أمام الجمهور يوم الخميس 17 شتنبر، ضمن فعاليات «Nuit des Bains» و**«Geneva Art Week»**، ويستمر إلى غاية 19 دجنبر